جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-وكالة المدية-

مذكرة تحرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين :
-العقلي سهام
-شرفي زينب

تحت إشراف الأستاذة:
د/ موزاوي عائشة

لجنة المناقشة:

سلام عبد الرزاق	أستاذ محاضر "أ" المدية	رئيسا
موزاوي عائشة	أستاذ محاضر" أ" المدية	مشرفا ومقررا
كحلة عبد الغني	أستاذ محاضر" ب " المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إكمال هذا العمل ، و نسأله السداد و الرشاد

أقدم شكري و تقديري إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة عائشة موزاوي على المجهودات المبذولة و المساعدات المقدمة، و التوجيهات السديدة التي كان لها الأثر الكبير على تطور و إتمام هذا البحث، فلها مني فائق التقدير و الامتنان فجزاك الله عني و عن طلبة العلم كل خير

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على الوقت الذي خصصوه لقراءة هذه المذكرة لمناقشتها ، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و الثناء إلى كل من ساعدني و لو بالدعاء في إنجاز هذا العمل المتواضع

جزاهم الله عنا خير الجزاء

الإهداء

الحمد لله لرب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

من حملت اسمه ودعمني بدعائه ورضاه في كل الأطوار واعتبرني مثل الشموع

إليك **أبي الغالي** أطال الله في عمره

إلى **جدي الخير وجدتي** العزيزان

إلى من كانا بمثابة والدي جدي **عبد الله** وجدتي **زينب**

إلى الذين زينوا حياتي وتقاسموا معي رحم أمي:

أسماء، الطاهر، عبد المالك، خير الدين، فاطمة الزهراء، دعاء و مصطفى

إلى أخوالي وخالتي:

محمد، مسعود، النايلي، آسيا، حكيمة

إلى أعمامي وعماتي كل باسمه

إلى كل من كانوا رمزا للوفاء والإخلاص صديقاتي:

هاجر، هجيرة، شيماء،سميلة، خدوجة، منيرة، حنان

إلى من قاسمتني هذا العمل ومن كانت بمثابة الأخت والصديقة **سماح العقلي**

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساعدني ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل من كان قريبا منّا بدعواته، توجيهاته ونصائحه

إلى كل من يعرفني أو يحمل لقب **شرفي و عبدلي**

إلى من نسيه قلمنا وحفظناه في قلوبنا

لكم كل التقدير والاحترام

زينب

إل

إهداء

قال تعالى: << وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا

أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً >> الآية 23 سورة الإسراء

الى أحن قلب في الوجود، وأحلى من عطر الورود، إلى من يعجز فيها اللسان عن التعبير

إلى من دعت لي بالنجاح والتوفيق إلى قرة عيني

أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من حثني على العمل، ومهد لي طريق النجاح، إلى من ناداني بأسماء الورود

ومن اعتبرني مثل الشموع إليك

أبي حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى سندي في الحياة الى إخوتي أدامهم الله لي:**هجيرة ،حمزة ،عبد القادر**

إلى من بعثه الله أن يكون نورا لدربي وسندا لحياتي

زوجي الغالي

إلى زميلتي زينب شرفي التي كانت معي في السراء والضراء وتحدت معي المصائب في إنجاز

ونجاح هذه المذكرة

إلى جميع صديقاتي :**هاجر،هجيرة ،شيماء ،ليندة ،إيمان،وسيلة ،وفاء،**

إلى من نسيه قلمنا وحفظناه في قلوبنا

لكم كل التقدير والاحترام

سهام


سهام

ملخص:

في ظل الاقتصاد الرقمي ونتيجة للتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات برزت تحولات هائلة في مجال العمل المصرفي وبروز ظاهرة الصيرفة الالكترونية ولبتي لجأت البنوك التجارية الجزائرية لمواكبتها من أجل تحسين أدائها وزيادة ربحيتها. وتهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية الصيرفة الالكترونية في وقتنا الحاضر.

ومن خلال دراستنا للبنك الوطني الجزائري–وكالة المدية– توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنك يبذل مجهودات كبيرة لمواكبة التطورات التي تمس الخدمات المصرفية، ومن بينها أن البنك لديه قنوات إلكترونية مثل: الصراف الآلي، جهاز الدفع الالكتروني يقدم من خلاله خدمات مصرفية إلكترونية للعملاء ويتيح له بطاقات الكترونية يمكنهم من سحب الأموال من حساباتهم.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الالكترونية، وسائل الدفع الالكترونية، الصراف الآلي، البنك الوطني الجزائري– وكالة المدية–.

Abstract:

In light of the digital economy and as a result of the development of communication and information tehnology ,There have benn major shifts in banking the aime of study is to emphasiz the importance electronic Bank of algeria and mediya ,we have reached a number of results ,the mots importan of with is That the bank is making great efforts,to keep abrest of develobment affecting banking services includ that the bank has electronic channels suh as the ATM electronic payment device, which provides electronic cards can withdraw money from their accoun.

Keywords : electronic banking electronic payment methosds ,ATM , Algrian National Bank and Medea agency.

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	***II***
قائمة الأشكال والجداول	***-VII VI***
مقدمة	***ا-و***
الفصلالأول: الجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري	**03**
المطلب الأول: مراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري	**03**
المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري (خصائص –الأهمية –الأهداف)	**10**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري	**12**
المبحث الثاني:البنوك التجارية	**15**
المطلب الأول:نشأة ومفهوم البنوك التجارية	**16**
المطلب الثاني :خصائص وأهمية البنوك التجارية	**17**
المطلب الثالث:أنواع البنوك التجارية	**19**
المبحث الثالث: وظائف وأهداف وميزانية البنوك التجارية	**21**
المطلب الأول:وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي	**21**
المطلب الثاني:أهداف البنوك التجارية	**25**
المطلب الثالث: ميزانية البنوك التجارية	**26**
خلاصة	**29**
الفصل الثاني:الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: عموميات حول الصيرفة الإلكترونية	**32**

المطلب الأول:نشأة ومفهوم الصيرفة الإلكترونية	**32**
المطلب الثاني :خصائص وأهمية الصيرفة الإلكترونية	**35**
المطلبالثالث:أطراف الصيرفة الإلكترونية	**37**
المبحث الثاني:أساسيات الصيرفة الإلكترونية	**38**
المطلب الأول:قنواتومجالات الصيرفة الإلكترونية	**38**
المطلب الثاني:تقييم الصيرفة الإلكترونية	**43**
المطلب الثالث:متطلبات نجاح الصيرفة الإلكترونية	**49**
المبحث الثالث:عصرنة وسائل الدفع الإلكترونية	**51**
المطلب الأول:مراحل تطور تاريخي لوسائل الدفع الإلكتروني	**51**
المطلب الثاني:أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	**55**
المطلب الثالث:تقييم وسائل الدفع الإلكتروني	**63**
خلاصة	**65**
الفصل الثالث:دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA–وكالة المدية–	
تمهيد	**67**
المبحث الأول:الصيرفة الإلكترونية في الجزائر	**68**
المطلب الأول:شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية مابين البنوكSATIM	**68**
المطلب الثاني:الصيرفة عبر الخط في الجزائرEDI	**70**
المطلب الثالث:أنظمة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر	**72**
المبحث الثاني :نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري–BNA–وكالة المدية	**80**
المطلب الأول:نشأة البنك الوطني الجزائري	**80**
المطلب الثاني:وظائف البنك الوطني الجزائري	**81**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**82**
المبحث الثالث:وسائل الدفع في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–	**85**
المطلب الأول: وسائل الدفع الالكترونية و الوسائط المستخدمة في البنك BNA–وكالة المدية–	**85**
المطلب الثاني: تطور استخدام البطاقات البنكية في الفترة (2014-2018).	**94**
المطلب الثالث: أفاق وتحديات تبني مشروع الصيرفة الالكترونية على مستوى BNA–وكالة	**99**

المدية-	
خلاصة	**100**
خاتمة	**104**
قائمة المراجع	**106**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(01-01)	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	24
الشكل (02-01)	تكلفة إنشاء فرع جديد مقارنة بشراء آلة صرف	41
الشكل (02-02)	نموذج الصيرفة الإلكترونية ومميزات توظيفها في المصارف	45
الشكل(02-03)	آلية عمل النقود الإلكترونية الرقمية	56
الشكل(02-04)	التقسيم الأساسي للبطاقات الإلكترونية	60
الشكل(02-05)	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته	62
الشكل(03-01)	بنية وهندسة Arts	76
الشكل(03-02)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	84
الشكل (03-03)	طريقة الحصول على DABوGAB	91
الشكل(03-04)	خطوات عمل جهاز TPE	93
الشكل (03-05)	أعمدة بيانية تبين نسبة التغيرات لبطاقات الدفع الالكترونية لسنة (2018/2017)	95
الشكل (03-06)	تطور البطاقات البنكية (المطلوبة،المصدرة،المستعملة)لدى البنك الوطني الجزائري –وكالة المدية–خلال الفترة من 2014إلى2018	97

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول(01-01)	العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري	28
جدول (02-01)	الفرق بين تكلفة إنشاء فرع وتكلفة شراء آلة صرف	41
جدول (03-01)	المعاملات من خلال ARTSفي الفترة من 2009-2014	73
جدول(03-02)	أهم الإختلافات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الإلكترونية	79
جدول(03-03)	المبالغ المحسوبة من البنك للبطاقة الكلاسيكية	86
جدول(03-04)	المبالغ المحسوبة من البنك للبطاقة الذهبية	86
جدول(03-05)	المبالغ المحسوبة من البنكvisa card	87
جدول(03-06)	المواصفات بين البطاقتين البنكيتين (الكلاسيكية والذهبية)	88
جدول (03-07)	الموزع الآلي للأوراقDAB	89
جدول(03-08)	الشباك الآلي البنكيGAB	90
جدول (03-09)	جهاز الدفع الالكتروني T.P.E	92
جدول(03-10)	أهم البطاقات التي تم تحديدها في بنك في بنك الوطني الجزائري خلال سنتي 2017و2018	94
جدول(03-11)	البطاقات الإلكترونية خلال الفترة من 2014إلى 2018	96

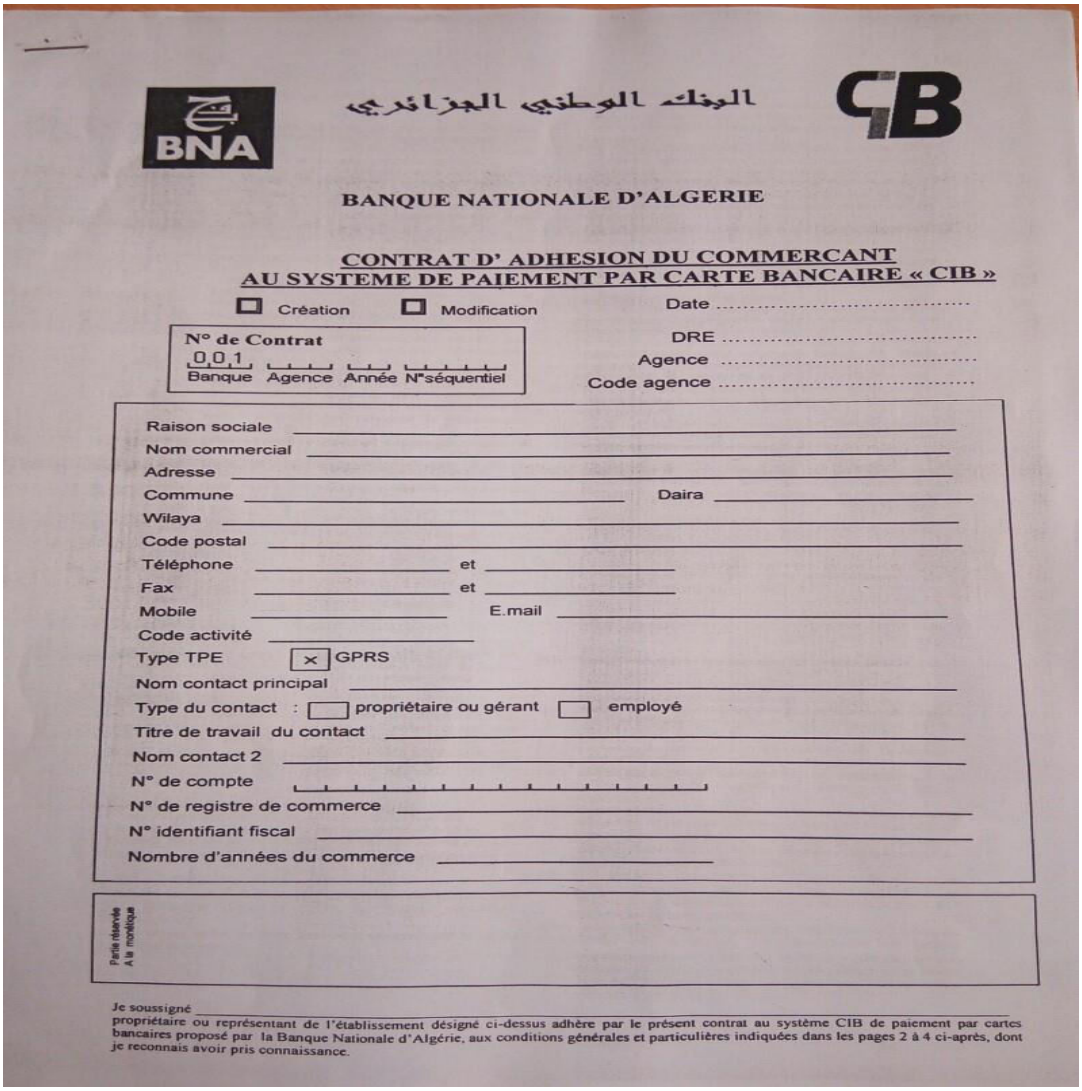
الملحق رقم(01): شكل البطاقة الكلاسيكية



الملحق رقم(02): شكل البطاقة الذهبية.



الملحق رقم(03): استمارة استخراج البطاقة البنكية



البنك الوطني الجزائري

BNA

CB

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

CONTRAT D' ADHESION DU COMMERCANT
AU SYSTEME DE PAIEMENT PAR CARTE BANCAIRE « CIB »

☐ Création ☐ Modification

Date .....

N° de Contrat
0 0 1
Banque Agence Année N°séquentiel

DRE .....
Agence .....
Code agence .....

Raison sociale _____
Nom commercial _____
Adresse _____
Commune _____ Daira _____
Wilaya _____
Code postal _____
Téléphone _____ et _____
Fax _____ et _____
Mobile _____ E.mail _____
Code activité _____
Type TPE [x] GPRS
Nom contact principal _____
Type du contact : ☐ propriétaire ou gérant ☐ employé
Titre de travail du contact _____
Nom contact 2 _____
N° de compte _____
N° de registre de commerce _____
N° identifiant fiscal _____
Nombre d'années du commerce _____

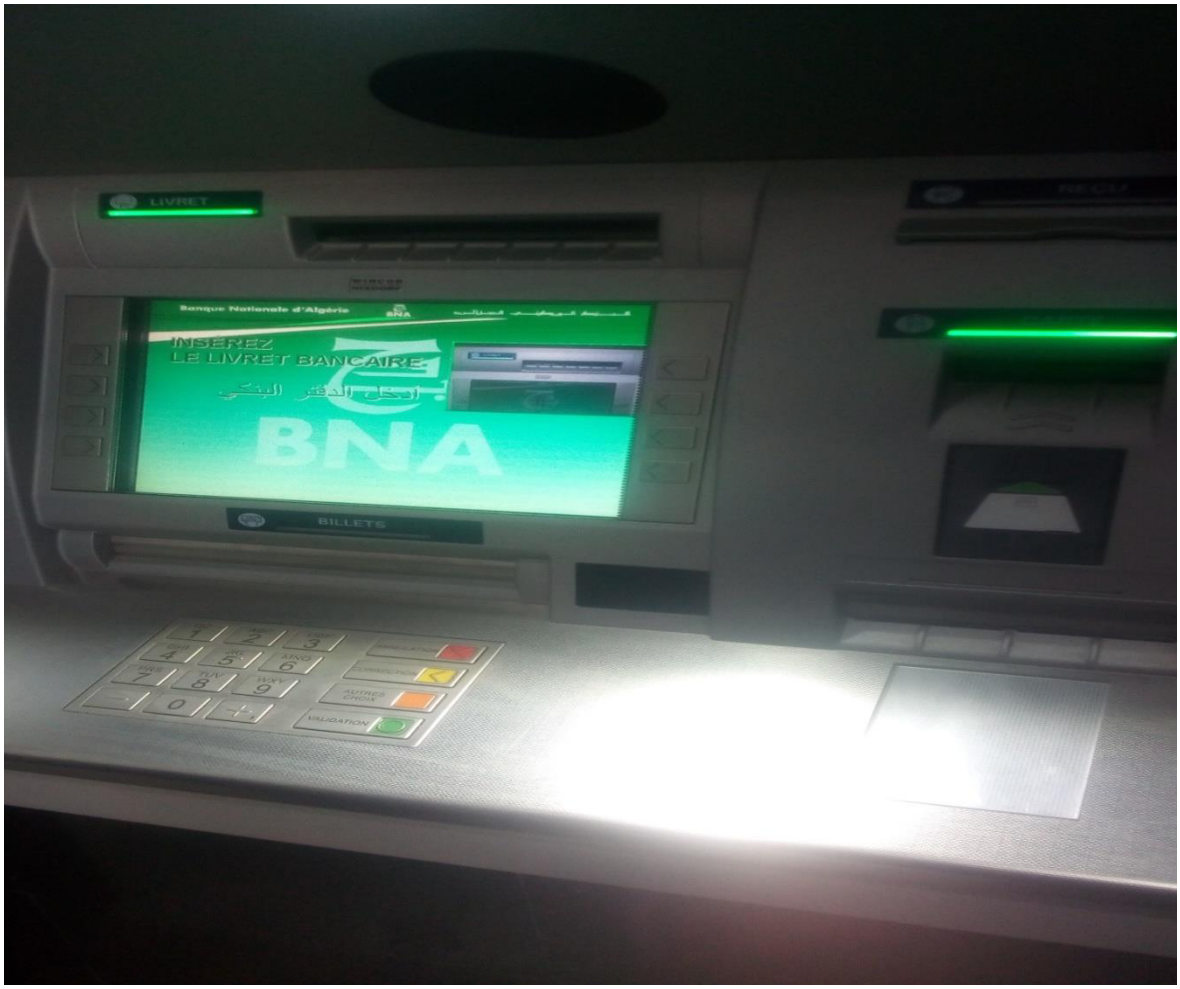
Partie réservée à la monétique

Je soussigné _____
propriétaire ou représentant de l'établissement désigné ci-dessus adhère par le présent contrat au système CIB de paiement par cartes bancaires proposé par la Banque Nationale d'Algérie, aux conditions générales et particulières indiquées dans les pages 2 à 4 ci-après, dont je reconnais avoir pris connaissance.

الملحق رقم (04): الشباك الآلي للأوراق DAB



الملحق رقم (05): الشباك الآلي للأوراق GAB



الملحق رقم(06): جهاز الدفع الالكتروني TPE "النقال"




شاشة
طابعة الأوراق
لوحة المفاتيح بـ 15 مفتاح
لوحة مفاتيح بـ 17 مفتاح
شريط قارئ
TPE محرك الأقراص الذكية PIN

مقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الاقتصاد أكبر تطورا، وكلما زاد اعتمادها على البنوك، حيث واجه النظام المصرفي تحديات كبيرة في مجال الاقتصادية الدولية الراهنة المتسارعة التي تعرفها تكنولوجيا المعلومات، والجزائر هي الأخرى مدركة تماما لهذه الضرورة وخلال السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة البنوك التجارية كجزء من الإصلاحات المالية والمصرفية وفي إطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع، كان أهمها اعتماد الصيرفة الالكترونية التي تعرف الحدود، واعتمادها مختلف الأنظمة المصرفية على مستوى العالم والتي تدعى بالثروة الإلكترونيك.

حيث حققت السرعة والاستفادة القصوى مما تتجه التكنولوجيا الحديثة، والتي تتمثل أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكتروني.

ومن المتوقع انتشار هذه الصيرفة بشكل واسع في الفترة المقبلة في ظل تطور هائل ومستمر للصيرفة، يتطلب السرعة لمعالجة المعاملات والصفقات وتكاليف منخفضة.

ونظرا لهذه التحولات الاقتصادية، فإن الجزائر سعت في السنوات الاخيرة إلى تطوير وآلية عمل المصارف، من أجل مواكبة هذه التطورات الحاصلة على تطبيقات الصيرفة الالكترونية للوصول إلى أرقى النظم المصرفية، إذ نجد أن البنك الوطني الجزائري من السباقة لمسايرة آليات العمل المصرفي الالكتروني وذلك من خلال تطبيق أنظمة إلكترونية تتماشى مع متطلبات نجاح الصيرفة الكترونية في الجزائر.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما مدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية في الجزائر؟ والبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–خصوصا؟

للتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الهدف من الإصلاحات المصرفية التي مر بها الجهاز المصرفي ؟
2. ما المقصود بالصيرفة الالكترونية؟
3. هل تم إعتماد الصيرفة الالكترونية من طرف البنك الوطني الجزائريBNA–وكالة المدية–؟

2.فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1.أتت الإصلاحات المصرفية لتحسين أداء الجهاز المصرفي.

2. تتمثل الصيرفة الالكترونية في اتباع الأساليب الحديثة في ممارسة النشاط البنكي وكذا تسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة وخدمات متميزة تخفض من الوقت.

3.هناك محدودية في اعتماد الصيرفة الالكترونية من طرف البنك الوطني الجزائري BNA.

3.أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1. المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي الجهاز المصرفي في اقتصاد أي دولة لاسيما في الاقتصاد الجزائري وما يواجهه من تحديات وتغيرات.

2. تزداد أهمية الصيرفة الالكترونية من فكرة تمكين إجراء وتسوية العمليات البنكية بسهولة وزيادة في أداء البنوك التجارية.

3. الايجابيات والسلبيات التي تتوفر عليها الصيرفة الالكترونية.

4.أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إبراز ماهية الجهاز المصرفي.
- تسليط الضوء على أهمية تطبيق الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائريBNA.
- معرفة واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

5. أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدد من المبررات تتمثل في:

- الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذه المواضيع.
- ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا: اقتصاد نقدي وبنكي.
- معرفة مدى تطبيق المفاهيم النظرية بالتطبيقية.
- حداثة الموضوع وتطبيقه خاصة في الجزائر.

6. صعوبات الدراسة:

هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد بحثنا هذا وهي كما يلي:

- عدم التجاوب الجيد من عمال البنك محل الدراسة.
- صعوبة في إيجاد مكان للتربص.
- قلة البيانات والإحصائيات الرسمية من البنك بحجة سريتها.
- عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات المرتبطة بعدد البطاقات الالكترونية الموزعة.

7. حدود الدراسة:

نظرا لأن موضوع الصيرفة الالكترونية واسع جدا فإن الإلمام به يفرض البحث والتعمق والتالي حولنا وضع حدود الدراسة في موضوع المكان والزمان.

- **الإطار الزمني:** يتمثل في المعلومات المقدمة من البنك محل الدراسة والتي تم جمعها وتحليلها في الفترة من: 2014-2018.
- **الإطار المكاني:** يتمثل في قيامنا الدراسة في البنك الوطني الجزائريBNA لوكالة المدية.

8. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الصيرفة الالكترونية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. دراسة (**محمد تقرت**)، بعنوان" **متطلبات تطوير المعاملات البنكية الالكترونية في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:" **ما هي متطلبات إستراتيجية تطوير المعاملات البنكية الالكترونية في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**"، حيث هدفت إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي وتطبيقاتها الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة كل ما يتعلق بالمعاملات البنكية الإلكترونية ووسائل وأنظمة الدفع الالكترونية، وإلى دراسة تجارب بعض الدول العربية منها: السعودية، الأردن، الكويت بالإضافة إلى رصيد تطبيقات الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لكي تنجح الدول العربية عموما والنظام البنكي الجزائري خصوصا في تطوير وتنشيط المعاملات البنكية الالكترونية، ينبغي توفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتكنولوجية بنكية معاصرة، وقيام البنوك وبتخصيص نسبة معينة من أرباحها للاستثمار في تنمية الموارد البشرية المؤهلة والاستمرار في تدريب الكوادر البنكية على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحفيز الابتكار والإيداع ومواكبة التكنولوجيا البنكية المتطورة لتعزيز البنية التحتية التقنية، مع تطوير الإطار التشريعي ونشر الوعي بأهمية المعاملات البنكية الالكترونية لدى الأعوان الاقتصاديين، وتعزيز التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء اقتصاد الكتروني.

2. دراسة (**سيد أحمد معطي**) بعنوان: **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك التجارية** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، تناولت الدراسة الواقع الحقيقي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط المصرفي بشكل عام.

وتوصلت إلى النتائج أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة في كون أن دراستنا لم تتعمق بشكل كبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على غرار هذه الدراسة التي تعمقت في ذلك.

3. دراسة (**أمينة بركان،2011**) أعدت هذه الدراسة كأطروحة دكتوراه بعنوان "**الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر–**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الالكترونية ومدى تأثير اعتمادها على أداء الجهاز المصرفي الجزائري، بالاستفادة من تجارب بعض الدول. وتوصلت إلى أن جميع المصارف الجزائرية لديها مواقع على شبكة الانترنت وتقدم الخدمات المصرفية بدرجات متفاوتة، كما أن اعتماد الصيرفة الالكترونية يؤثر إيجابا على كفاءة وفعالية المصرف، بالإضافة إلى الزيادة في أداءه من خلال زيادة ربحية المصرف، وتحسين العلاقة مع عملاءه، فالطالبة حاولت دراسة الصيرفة الالكترونية ودورها في تفعيل أداء الجهاز المصرفي الجزائري، ولم تتطرق إلى المتغيرات التي تؤدي إلى تطوير الصيرفة الالكترونية في المصارف.

9. منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المطروحة، سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،حيث استخدمنا الوصف فيما يخص الجانب النظري باعتباره يساعد على البنوك التجارية و الصيرفة الالكترونية، وهذا بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده، كما اعتمادنا على المنهج التحليلي فيما يخص الجانب التطبيقي، باعتباره أسلوب علمي تطبيقي يوافق طبيعة موضوع الدراسة، لبيان واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية الجزائرية وذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية على البنك محل الدراسة(البنك الوطني الجزائري وكالة المدية)، وهذا باستخدام عدة أدوات إحصائية كالجداول والأشكال.....الخ.

10. هيكل الدراسة:

سعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز للدراسة وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تم الدراسة إلى ثلاث فصول: مستهلة بمقدمة تحتوي على إشكالية وفرضيات الدراسة.

الفصل الأول بعنوان(**الإطار المفاهيمي للجهاز المصرفي الجزائري**)، وسنتناول من خلاله في البحث الأول مراحل تطور الجهاز المصرفي، خصائصه، أهميته، أهدافه، وأهم التحديات التي تواجهه،أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى الجوانب النظرية للبنوك التجارية مفهومها، خصائص البنوك التجارية، أهميتها،

وأنواعه.إضافة إلى استعراض وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي أهدافها وميزانيتها من خلال المبحث الثالث.

الفصل الثاني بعنوان(**الإطار النظري للصيرفة الالكترونية**)، سنتناول من خلال المبحث الثاني الجوانب النظرية للصيرفة الالكترونية: مفهومها، نشأتها،خصائصها، أهميتها، وأطراف الصيرفة الالكترونية. أما المبحث الثاني سنتطرق إلى أساسيات الصيرفة الالكترونية من خلال: قنواتها التوزيعية ومجالاتها، تقييمها ومتطلبات نجاحها كما سيتم التطرق إلى وسائل الدفع الالكترونية في المبحث الثالث.

الفصل الثالث بعنوان(**دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة المدية–**)، سنتناول من خلاله في البحث الأول شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM،الصيرفة عبر الخط في الجزائرEDI،أنظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر.أما المبحث الثاني:نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائريBNA ، نشأته، وظائفه وهيكله التنظيمي، سنتطرق في المبحث الثالث إلى وسائل الدفع الالكترونية في بنك BNA–وكالة المدية–.

وفي الأخير سنختتم دراستنا بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها، مختبرين بذلك صحة الفرضيات المطروحة، مع تقديم اقتراحات وآفاق للدراسة.

تمهيد

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموع البنوك العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كبنك للحكومة، والذي يختلف عن غيره من البنوك في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي .

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي البنوك التجارية التي تنوع الأنشطة التي تزاولها، وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية حتى سميت "بنوك الودائع"وكذا القيام بإقراض الأموال.

ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية.

المبحث الثالث: وظائف وأهداف وميزانية البنوك التجارية.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال باشرت السلطات الجزائرية بإنشاء جهاز مصرفي جزائري وهذا الأخير مر بمجموعة من المراحل، والتي كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد الجهاز المصرفي، وقد تضمنت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف لتنظيم سير المنظومة المصرفية، وكذالك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من أجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على تطور الجهاز المصرفي منذ الاستقلال، بالإضافة إلى خصائصه وأهميته، أهدافه وأهم التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: مراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري

يعتبر الجهاز المصرفي أساس اقتصاديات الدول فهو معيار تطور أي بلد اقتصاديا، فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصاديات نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي من توسع في دائرة نشاطاته وتنوع في بنوكه وكبر في حجم أعماله.

أولا :تطور الجهاز المصرفي الجزائري .

يعد الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد لأي دولة لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة وانتشار واضح لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية الجزائرية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي .

1. الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

ورثت الجزائر عشية استقلالها نظاما مصرفيا هشا بسبب هجرة الإطارات والكفاءات التي كانت تسير النشاط الاقتصادي والمصرفي إبان فترة الاستعمار مما استدعى بناء نظام مصرفي جزائري يمتع بالاستقلالية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع المصرفية الأجنبية، أو عن طريق مصارف جديد.

1.1. مرحلة إقامة الجهاز مصرفي وطني 1962-1967.

بعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذالك من خلال إضفاء السيادة المؤسسات المالية الكبرى، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء هياكل الضرورية لذالك.

1.1.1. الخزينة العمومية: تأسست الخزينة في 08أوت 1962وأسندت لها المهام التقليدية مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي وكذالك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسيرة ذاتيا [1].

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ، الجزائر، 2008، ص49.

1.1. 2. إنشاء بنك مركزي BCA: والذي يعد أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 01جانفي 1963بموجب القانون رقم 62-441المصادق عليه من قبل المجلس التأسيس في 13ديسمبر 1962والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي[1].

1.1. 3. الصندوق الجزائري للتنمية CAD: الذي تأسس في 07ماي 1963بموجب القانون رقم 63-165 وبعد التغيير الذي طرأ على نظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنميةBADوالذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد والمؤسسات الإنجاز[2].

1.1. 4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP: تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10أوت 1964بموجب القانون رقم 227/64 وقد أسندت إليه مهمة جميع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجمعيات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية وفي إطار العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية و ابتداءا سنة1971 وبقرار من الوزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن مما أعطاه دفعا قويا نتيجة زيادة موارده المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق وقد شملت السياسة الإقراضية لهذا الصندوق منح القروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية .[3]

وقد شهدت سنتي 1966و1967 تأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر، والذي نتج عنه البنوك التجارية العمومية الثلاثة والمتمثلة في[4]:

- **البنك الوطني الجزائري BNA**: تأسس هذا المصرف بموجب المرسوم رقم 66-178المؤرخ في 13جوان 1966لتمويل المشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير ومتوسط، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة[5].

وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة والتي تتعدد فيما يلي[1]:

---

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص125.

[2] نفس المرجع، ص ص 129، 130.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص ص187، 188.

[4] محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 130، 131.

[5] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص59.

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

• **القرض الشعبي الجزائري CPA**: والذي أنشئ في 29ديسمبر 1966بموجب المرسوم رقم 66-36المؤرخ في 29ديسمبر 1966المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75المؤرخ في 11ماي 1967ليخلف البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ، وهذه البنوك هي: البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة والبنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري، وقد تم دمج جميع هذه البنوك وأنشئ على إثرها القرض الشعبي الجزائري الذي تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968، وضم الشركة المارسيلية للبنوك في 30جوان 1968، والشركة الفرنسية المارسيلية للتسليف والبنك في سنة 1971، ويمارس هذا البنك جميع العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العمومي وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعة المحلية والتقليدية والمهن الحرة.

• **البنك الخارجي الجزائري BEA**: تأسس هذا المصرف بموجب الأمر رقم 67-204الصادر بتاريخ 01أكتوبر 1967وأسندت له مجموعة من المهام، كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمتد النشاطات الإقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى، كما أن الشركات الكبرى تركز عملياتها المالية على مستوى هذا البنك[2].

2.1. الإصلاح المالي والمصرفي 1971-1973

جاء هذا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 يهدف إلى إزالة الاحتلال وتحقيق الضغط على الخزينة في تمويل الاستثمارات، كما أجبر قانون المالية للمؤسسات العمومية العامة على مركزية حساباتها الجارية، وكل عملياتها الاستقلالية على مستوى مصرف واحد تحددها الدولة حسب اختصاص المصرف في القطاع، هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة مالية بين طريقة غير مباشرة ودور المصرف المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي يفتح لديها حسابات.

1.2.1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:تأسس بمرسوم رقم 82-206بتاريخ 1982/03/13يتولى مهمة وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة وهو بنك تجاري حيث

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص125.

[2] بن علي بن عزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص174، 175.

يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره ويستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت.

2.1. 2. بنك التنمية المحلية BDL: تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30أفريل 1985يتولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية[1].

1. 3.المصرفي من خلال قانون القرض والبنك 1986: بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19أوت 1986 المتعلق بنظام المصارف والقروض ثم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة المصرفية وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي وهو من ناحية العملية جاء الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية للتعرف إلى أهم الأفكار التي تضمنها[2]:

- إعادة الدور للمؤسسات التمويلية والمصارف وتعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الرباعي.
- إنشاء هيئات رقابية للنظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

1. 4. الإصلاح المصرفي لعام 1988: لقد جاء القانون 88-06الصادر في 12جانفي 1988ومضمونه إعطاء الاستقلالية للمصرف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ويمكن تحديد مبادئه فيما يلي[3]:

- إعطاء الصفة التجارية لمصرف أي تخضع المصارف إلى قواعد التجارة ويأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و مرد وديتها.
- إعطاء الاستقلالية في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور المصرف المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- تمكين المؤسسات المالية غير المصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة لمؤسسات داخل التراب الوطني أو خارجه.

2. مرحلة ما بعد عام 1990: رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانينات إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14أفريل 1990تاريخ إصدار قانون النقد والقرض 90-10الذي جاء استكمالا للإطار القانوني للإصلاح المصرفي.

– قانون النقد والقرض رقم 10/90: تعتبر سنة 1990منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر والتي صادفت صدور قانون النقد والقرض(القانون رقم 90-10) الصادر في 14أفريل

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 190، 191.

[2] المادتان 02و15من قانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/11والمتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد34الصادر بتاريخ 1986/08/19، ص26.

[3] المادة 02من القانون 88-06المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02الصادر بتاريخ 1988/01/18، ص49.

1990، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية لتفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحرة وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر "وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي [1].

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة السنوات من صدور قانون النقد والقرض 10/90والعمل به، تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

1. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001.

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر 01-01المؤرخ في 2001/02/27، حيث جاء هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال ما يلي[2].

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته، محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.
- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة.
- بموجب الأمر (01-01)تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفضله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ومجلس النقد والقرض هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على تشاط بنك الجزائر.

2. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

أصدرت السلطات الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسئول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من اجل تدعيم الرقابة، معنيا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي هذا التعديل إلى [3].

---

[1] آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر**، مجلة الجزائرية للتنمية، عدد 02، الجزائر،جوان 2015، ص14.

[2] نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص116.

[3] الأمر 11/03المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52الصادر في 2003/03/27.

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.

3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:

القانون رقم (01-04) الصادرة في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض (10/90) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك ب500 مليون دينار جزائري، ب10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة2004 ب2.5 مليار دينار ب 500 مليون دينار للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسئول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا انه لم يجيد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمة التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات المالية العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها[1].

4. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية الموجهة لعملية إصدار صكوك دون رصيد و ينص على ما يلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.
- قانون (08-04) في 2008/02/21، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.

[1] زكية محلوس، **أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص79.

5. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:

تتضمن ما يلي:

- الأمر رقم(01/09) المؤرخ في 17/ 2009/02، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- الأمر(09-03)، الصادرة في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

6. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2010: جاء هذا الإصلاح لسنة2010، عن طريق الأمر رقم(10-04) المؤرخ في: 2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية[1]:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختيارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

7. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل السيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان بأدوات لدعم التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية[2] .

.يتكون النظام المصرفي الجزائري حاليا من:

- 20بنكا تجاريا منها 06بنوك عمومية، وبنك مختلط و13بنك خاص أجنبي .
- 09مؤسسات مالية.
- 07مكاتب تمثيل.

8.تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017 المتعلق بالتمويل الغير التقليدي:

جاء هذا الاصلاح سنة2017، عن طريق الأمر(17-10)المؤرخ في 11أكتوبر2017 حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تسديد الدين العمومي الداخلي ، لتفادي اللجوء إلى المديونية الخارجية من خلال إعتماد أداة تمويل غير تقليدية.

[1] علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص60.

[2] زكية محلوس، مرجع سابق، ص84.

ثانيا:مفهوم الجهاز المصرفي.

تعريف الأول :كلمة مصرف في اللغة هي ناتجة عن صيرفة التعامل بالأموال وهي مرادف لكلمة بنك Bank المشتقة من كلمتين فرنسية banque الإيطالية banc اللتين تعنيان (صندوق أمين لحفظ الأموال).

وارتبطت نشأة الجهاز المصرفي وتطوره بتطور النظام الرأسمالي إذ بعد ظهور الصناعة في أوروبا أواخر القرون الوسطى البداية الفعلية لنشاط المصارف الائتماني و الاستثماري وإن هذا النشاط أخذ يتطور بمرور الوقت مواكبا لتطور المجالات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة لتلك المدة وإلى الوقت الحاضر [1].

تعريف الثاني: يمكن تعريف الجهاز المصرفي في أي نظام الاقتصادي على أنه: ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين الذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض، والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة [2].

تعريف الشامل :يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما ومن أهم ما يميزه عن غيره كيفية تركيب الهيكلة وحجم المصارف التي يتكون منها. وكيفية توزيع فروع المصارف في البلاد، ثم ملكية المصارف وحركة دمجها أو توحيدها .

المطلب الثاني :الجهاز المصرفي (خصائص –أهمية –أهداف)

في ضوء ما شهدته الساحة الاقتصادية من تغيرات وتطورات هامة خاصة على الصعيد المالي والمصرفي، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهمية وأهداف الجهاز المصرفي.

أولا :خصائص الجهاز المصرفي الجزائري.

يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط التالية[3]:

- تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية بين وحدات الفائض (من لديهم المال ولا يستطيعون استثماره)، ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه، وليس لديه المال).
- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية في البلد كالمصرف المركزي .
- تلتزم بالتشريعات المصرفية مثل: قانون الصرف المركزي وقانون المصارف وقانون الصرافة وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية.
- تعتمد المصارف خاصة تجارية وإسلامية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة .

[1] أحمد النبهاني ، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص16.

[2] عبد الله عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعية، مصر، 2017، ص ص 19، 20.

[3] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص ص12 13.

- تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع إما في الإقراض، وإما وسيلة أخرى من وسائل لاستثمار المختلفة، وتحقيق عائد من كونها وسبطية بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه .
- إن هذا الجهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تعطي كامل التراب الوطني .

ثانيا:أهمية الجهاز المصرفي الجزائري:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي وذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير مباشر بفتح الإعتمادات المستندية الأزمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بالتنفيذ.
- تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر النقود .
- حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشيكات وبطاقات الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة .
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد [1].

ثالثا:أهداف الجهاز المصرفي

البنك كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف ما يلي[2]:

1, أهداف مالية : وتتمثل فيما يلي:

- سعي البنوك إلى تحقيق وتنظيم الربح .
- تعظيم معدل العائد على الاستثمار .
- المحافظة على قوام معقول من السيولة .

2. أهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية والأهداف الإنتاجية: وتتمثل في ما يلي:

- تقليل الوقت الضائع .
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء .
- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية .

3. أهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار .

4. أهداف خاصة بالنمو والاستقرار والمحافظة على الموارد مالية والبشرية وحمايتها .

[1] هشام جبر، مرجع سابق، ص 12.

[2] عامر أحمد حشيش، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص 202.

5. أهداف جماعية وبيئية: تتمثل في تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو خدمات الأطراف للتعامل الداخلي والخارجي .

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري.

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام تكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة.

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر إلى نوعين أساسيين هما :التحديات الداخلية وتحديات الخارجية .

أولا:التحديات الداخلية :تتمثل في:

1. فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي :سواء تعلق الأمر الواقع سياسة جمع الودائع أو سياسة منح القروض تتمثل في[1].

1.1. سياسة جمع الودائع: فلا زالت البنوك العمومية الجزائرية تعاني من ضعف كبير في هذا المجال، ويعز ذلك لعدة أسباب منها:

- افتقاد المنظومة المصرفية الجزائرية لموارد مستقر في أجال محددة.
- تذبذب عامل الثقة لدى الجمهور بالنسبة للبنوك فيما يتعلق بضمان الودائع في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنوك.
- عدم وجود سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع .

1. 2. سياسة الإقراض :حيث بالنسبة لهذه السياسة توجد عدة نقائص أهمها[2]:

- سيطرة البنوك العمومية الستة على النشاط الإقراضي التي تفضل تمويل القطاع العام وهو ما يضعف من حدة المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية حيث بلغت الحصة هذه البنوك 88.5% من إجمالي القروض الممنوحة في سنة 2007 و البائع 2203.7 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1950.3مليار دج ، والذي منحت منه هذه البنوك 987.3مليار د ج لمؤسسات القطاع العام .
- الشروط غير المشجعة على الاستثمار، والتي تفرض من قبل البنوك الجزائرية عند دراسة ملفات طلب القروض، صعوبة تحقيق الضمانات المطلوبة لمنح هذه القروض .

---

[1] علي بوعمامة، **اندماج وخصخصة البنوك**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص ص 178، 179.

[2] زقير عادل، **تحديات الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود وتمويل، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص137، 138.

2. عدم فعالية الجهاز المصرفي والتي تتضح على مستويين[1]:

2. 1. المستوى المالي: حيث تقاس فعالية المنظومة بتكلفة الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي تضعها في متناول العملاء، وتفتقر البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من الفعالية ويؤدي ذلك إلى:

- غياب المنافسة الحقيقية في سوق المصرفية في ظل اعتماد على وضعية الاحتكار التي مازال النظام الاقتصادي يكفلها لهذه المنظومة .
- التأخر التكنولوجي وضعف استعمال الإعلام الآلي من قبل البنوك الجزائرية .
- عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطور، وهذا ما يخفض من قدرتها التنافسية في ظل ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة .
- العجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات .

2.2. المستوى الاقتصادي :حيث تعتبر المنظومة المصرفية فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وتخفيض أمثل للموارد، ويقصد بتخصيص الموارد عملية التوزيع الأموال المتاحة لدى البنوك على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الملائمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية، وهما المسألتان اللتان لازالت البنوك الجزائرية تعاني قصورا فيهما نتيجة أسباب تتعلق بسياسة جمع الودائع ومنح القروض .

3. هيكل ملكية البنوك العمومية الجزائرية والتركز في نصيبها :حيث يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك فالدولة هي المساهم الوحيد في رأس مالها، وقد استحوذت البنوك العمومية الستة على 92.2%من إجمالي الأصول المصرفية، وهو ما يعبر عن ظاهرة التركز المصرفي التي تتجسد في استحواذ عدد قليل من البنوك على مجموع الأصول المصرفية، حيث تم استحواذ هذه البنوك على84.8% من الشبكة المصرفية و 80.6%من الناتج المصرفي في نهاية سنة 2007.

4. صغر حجم رأس المال البنوك الجزائرية :حيث رغم تحديد الحد الأدنى لرأس المال ب15 مليار دج بالنسبة للبنوك و 5 ملايير دج بالنسبة للمؤسسات المالية، إلا أن البنوك الجزائرية لا تزال صغيرة الحجم وفقا لمعيار رأس المال إذا ما قورنت بالبنوك الأجنبية وهذا ما يثير مشاكل مالية خطيرة لهذه البنوك كما يحد من قدرتها التنافسية في ظل ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تكتلات مصرفية عملاقة[2].

5. **مشكلة القروض المتعثرة** :حيث أمام السياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن القواعد الفعالة الاقتصادية و المردودية المالية التي تحكم النشاط المصرفي وبصفة خاصة منح الائتمان وبفعل التسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية تفاقمت وضعية البنوك وتولدت عنها ظاهرة القروض المتعثرة والتي قدر

[1] علي بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 180 ، 181.

[2] عادل زقير، مرجع سابق، ص 138.

حجمهاحسب بيانات متوفرة لسنة 2014ب 9.216من إجمالي القروض التي بلغت 650290القائمة مما أدى إلى عرقلة النشاط المصرفي بسبب فقدان المقدرة على تسيير واسترجاع تلك القروض[1].

6. ضعف استخدام التكنولوجيا: حيث يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق البرامج العصرية حيث يكون قادرا على مواكبة تحدي المنافسة داخليا وخارجيا.

7. ضعف سياسة إدارة المخاطر: حيث لازالت البنوك الجزائرية غير مهيأة لاعتماد المقاييس المطبقة في مجال إدارة مخاطر الإئتمان والرقابة الداخلية فقد أشار بعض الخبراء إلى أن تطبيق اتفاقية بازل في ظل معطيات واقع الجهاز المصرفي في الجزائر غير فعال ومعاكس لما ينتظر منه فالبنوك الجزائرية لازالت تتعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها إدارة وتجنب الأزمات المالية المفاجئة.

8. القيود المحاسبية والتنظيمية: منها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات المصرفية وكذالك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك، التنظيمي ضعف منظومة الاتصال بين مختلف المصالح وطول خطوط المسؤولية، مما ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار[2].

9. نقص الإطارات البشرية ذات الكفاءة: نقص الإطارات البشرية ذات الكفاءة وهي :فبرغم ما تحوزه البنوك العمومية من عدد كبير من الموظفين حيث بلغ عددهم 28645 موظفا من إجمالي عدد الموظفين البالغ33372 موظفا في نهاية السنة 2007 فلا تزال هذه الإطارات تعاني من قلة مردوديتها وضعف فعاليتها وانعدام روح المبادرة والإبداع لديها وهذا نتيجة لعوامل عديدة منها [3]:

- **ضعف التكوين القاعدي:** أي ضعف التكوين على مستوى المعاهد المختصة في تسيير البنوك.
- **غياب الثقافة المصرفية:** والتي يقصد بها جملة المعارف المتعلقة بالتسيير العقلاني، والحديث للبنوك مما يجعلها دائما تتطلع نحو المزيد من التقدم و العصرنة وهو الأمر الذي يلمس غيابه لدى الإطارات البشرية المسيرة للبنوك الجزائرية والتي تكتفي في أغلبها بأداء وظائفها بشكل روتيني خال من روح الإبداع العقلي.

[1] إبراهيم تومي، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.ص38 .

[2] علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 182.

[3] عادل زقير، مرجع سابق، ص139.

ثانيا:التحديات الخارجية .

لا تتوقف التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي عند التحديات الداخلية سالفة الذكر، بل تمتد لتشمل التحديات على مستوى الخارجي والتي تتمثل في المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة، والتي تعتبر الجهاز المصرفي الجزائري جزءا من مكوناتها كما يتأثر بمتغيراتها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على قدرة البنوك الجزائرية على أداء وظائفها، والتي في مقدمتها الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في الوطن، ويمكن نذكر أهم تحديات فيما يلي[1]:

1. **ظاهرة العولمة:** من الملاحظ إن البيئة المصرفية تتجه بصورة متزايدة إلى العولمة في انعكاس طبيعي للتطور الكبير في وسائل الاتصال وهناك عدد من التداعيات المختلفة لظاهرة العولمة في البنوك أهمها:

- الخدمات المصرفية الدولية.
- عولمة الآلات الصرف حيث تقوم أغلبية البنوك العالمية بربط الآلات الصرف بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمات الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط الاتصال.
- تزايد البنوك متعددة الجنسيات.

2. **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:** انتشرت هذه الحقائق اثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

3. **ظاهرة البنوك الإلكترونية:** تعد هذه البنوك من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية. بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع 24//24ساعة وحتى أيام العطل ومن أي مكان وبأي وسيلة كانت.

[1] بوعيشة مبارك، الشامية عباس، **واقع وآفاق تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة بالجزائر للقطاع البنكي**، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة في القطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 11/10ماي، 2011، ص ص13، 14.

المبحث الثاني :عموميات حول البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها لودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية أي باختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها (تعبئة المدخرات)، وتوظيف جزء كبير من تلك الودائع في شكل قروض من الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي، ولأن جل العمليات التي تحدث على مستوى هاته البنوك مهمة وذات أهمية بالغة فعليه يجب إعطاء مفهوم لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم خصائص وأنواع البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

إن البنوك التجارية هي أهم عنصر من عناصر الاقتصاد الوطني والأساس الذي يقوم عليه وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريفها ونشأتها.

أولا :نشأة البنوك التجارية

إن البداية الأولى للعمليات البنكية ترتقي إلى عقد بابل (العراق القديم)، بلاد مابين النهرين في 400سنة قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.

أما الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ظهرت البنوك بشكلها الآتي، وبالضبط في القرن 13و14م بعد ازدهار المدن الإيطالية، وفي أواخر القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى صيرفة إلى بنك .

وأول بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام1587م، وجاء بعده أمستردام 1609م، وعلى إثر الاكتشافات الجغرافية والفتوحات ازدهرت البلدان الأوروبية في القرن 16و17م فازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات النفيسة[1].

وفي القرن 19أخذت البنوك تتوسع وتأخذ شركات مساهمة، واعتبارا من النصف الثاني من هذا القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط وطويل الأجل.

والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا السويد1668، انجلترا 1694، فرنسا1800وقدتضمن نشاطها في بداية الأمر إصدار النقود إلى جانب البنوك الأخرى وتولي الأعمال المصرفية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية

[1] شاكر القزويني ، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

العادية، وفي القرن التاسع عشر انفردت وحدها بإصدار النقود(1832في انجلترا، 1848في فرنسا) وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها.

ثانيا :تعريف البنوك التجارية.

التعريف الأول :تعرف على أنها مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع[1].

التعريف الثاني:يعرف قانون النقد والقرض في مادته114البنوك التجارية على أنها :أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية في المواد من110إلى113من هذا القانون، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد البنوك التجارية هي:تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية[2] :

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

وقد عرفه التشريع الفرنسي البنك على أنه "تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف، بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية[3].

تعريف الشامل : البنك التجاري هو وسيط مالي هدفه الجمع بين أصحاب الفائض في التمويل و أصحاب العجز في التمويل عن طريق تجميع المدخرات، قبول الودائع وتقديم القروض.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية

بعد أن تم التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية ونشأتها، سيتم التطرق إلى خصائص البنوك وأهميتها فيما يلي:

أولا :خصائص البنوك التجارية.

تمتاز البنوك التجارية عن غيرها بما يلي[4]:

- أنها أكثر المؤسسات المصرفية انتشارا، من حيث العدد والحجم.
- تقبل الودائع الجارية(تحت الطلب) من جميع الفئات.
- أدى قبول الودائع الجارية إلى انتشار استخدام الشيكات، مما قلل من استخدام النقود.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف الائتمان** ، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص ص89، 90.

[2] المادة 113، قانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14أفريل 1990، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد16بتاريخ 18أفريل 1990.

[3] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية (بنوك التجارية والشركات التأمين)**، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص03.

[4] هشام جبر، مرجع سابق، ص43.

- تساهم في تجميع المدخرات الصغيرة والكبيرة في المجتمع. فتلبي رغبات الفئات كافة، من حيث أهداف الادخار، و تقبل جميع الودائع.
- تعمل باستمرار على تطوير أنواع مختلفة من الودائع، ضمن أنوع الودائع المختلفة.
- يمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي مواردها.
- لا يستطيع البنك استثمار الودائع لديه بالكامل.
- تمنح القروض قصيرة الأجل، لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي، على نحو خاص.
- تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد النقود، عن طريق قيامها بقبول الودائع ومنح الائتمان.

ثانيا :أهمية البنوك التجارية.

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على المستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك من خلال ما يلي[1]:

1. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

2. بدون المصارف تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

3. نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

4. يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5. إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائد مما يقلل الطلب على النقود.

6. بتقديم أصول مالية متنوعة، المخاطر مختلفة، و عائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

7. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأوراق المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر، طبعة الأولى، الأردن، 2014، ص18.

المطلب الثالث:أنواع البنوك التجارية

يتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة استثمارها، أي العلاقة بين الائتمان الذي يمنحه والائتمان الذي يحصل عليه، وفي هذا المطلب سنتناول أنواع البنوك التجارية طبقا للزاوية التي من خلالها يتم النظر إلى البنوك وذلك على النحو الآتي[1]:

1, من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية.

- **البنوك التجارية العامة** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية.
- **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها.

2. من حيث حجم النشاط.

- **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى .
- **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم .

3. من حيث عدد الفروع .

- **البنوك ذات الفروع:** هي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات تشكيلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفروع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

- **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع النمو الكبير لحجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والمنشآت بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- **البنوك الفردية:** وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات الأشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو يتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر على توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة، مثل:الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توزيع أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.
- **البنوك المحلية** : وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، إذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية وإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله[2].

[1] محمد السعيد أنور،**إدارة البنوك** ، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص17.

[2] بخزاز يعدل فريدة ، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان الساحة المركزية طبعة الثالثة ، الجزائر، 2007، ص70.

المبحث الثالث: وظائف وأهداف وميزانية البنوك التجارية

حتى يتمكن البنك التجاري من مزاولة نشاطه البنكي يحتاج إلى التمويل اللازم يقوم دائما بالبحث عن مصادر تمويل جديدة وهذا حتى يستطيع القيام بوظائفه والتي يقوم عليها نشاطه.

المطلب الأول:وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

تقدم البنوك التجارية مجموعة من الخدمات المختلفة لزبائنها وهذا لقيامها بعدة وظائف بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي.

أولا:وظائف البنوك التجارية.

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف عموما إلى قسمين :الوظائف التقليدية ووظائف الحديثة .

1. الوظائف التقليدية تتمثل في:

1.1. تلقي الودائع :تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال، وتتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود[1].

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في لبنوك التجارية بوجه عام تتمثل في :

- **الودائع الجارية (تحت الطلب)**: تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها .
- **ودائع الأجل** :تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها .
- **ودائع بإخطار**: هذا النوع من الودائع يتم فيه الإنفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة
- **ودائع التوفير**: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 13.

1. 2, تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدأي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين[1]:

- **قروض بضمانات مختلفة** :أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات** :حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية.

2. لوظائف الحديثة :تتمثل في:

- **إدارة محافظ الاستثمار**:حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك حركة السهم والسندات من خلال تطور الأسعار ...الخ.
- **خصم الأوراق التجارية وتحصيلها**: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابلة عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل والذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها[2].
- **تمويل العمليات التجارية الخارجية**:حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتماد أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.
- **التعامل بالعملات الأجنبية**: حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذا تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج....الخ.
- **تقديم الدراسات والاستثمارات لحساب الغير**: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

---

[1] بلباحي يمينة ، إدارة مخاطر **التمويل و إشكالية القروض المتعثرة في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية،** مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، الجزائر، 2018، ص ص07، 08.

[2] عباس محمد أمين، **استخدام التحليل الائتماني في تقليل من المخاطر منح القروض في البنوك التجارية "دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، قسم :علوم اقتصادية، تخصص:تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، الجزائر ، 2017، ص08 .

- **تحصيل الشيكات:** حيث تعمل البنوك الشيكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...الخ[1].

ثانيا:الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية وإنما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على الهيكل التنظيمي الذي يتخذه، ومن المتفق عليه أن الهيكل التنظيمي لابد وأن يعكس الأنشطة التي يتم ممارستها، ويتم رقابة هذه الأخيرة من خلال الإيرادات المختلفة، وتتمثل أربعة إدارات موضحة ومختصرة في الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وهي[2]:

1. إدارة القروض:تعمل هذه الإدارة على تقديم مختلف أنواع القروض للمتعاملين مع البنك من مؤسسات وأفراد، وتحتوي هذه الإدارة على أقسام نذكر منها قسم القروض التجارية المقدمة لأصحاب الشركات الكبرى، قسم القروض الموجهة للمتعاملين في الأوراق المالية، كما أن هناك قسم القروض العقارية وآخر للقروض الاستهلاكية، وكذالك أقسام لكل من :التأجير، الخدمات العامة، تحليل طلبات الائتمان، الكمبيالات والشؤون القانونية.

2. إدارة التمويل:تعمل هذه الإدارة على إيجاد المصادر والحصول على الأموال المستخدمة في إدارة القروض، وتشرف هذه الأخيرة على قسم خدمات الاستثمار الذي يتولى الاستثمارات الخاصة بالبنك سواء في أذونات الخزينة أو السندات أو الأسهم، وقسم البنوك الأخرى الذي يختصر بتلقي الشيكات المحلية والخارجية التي يودعها الزبائن برسم التحصيل على البنوك الأخرى وذالك بإرسال البنك المعني أو عن طريق غرفة المقاصة في لبنك المركزي، وكذا قسم التسويق والتخطيط المهتم بتوفير الخدمات المالية، وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة والمالية الذي بدوره يتولى مراقبة الدفاتر، والتأكد من سلامة المعاملات المالية واحتساب رواتب الموظفين.

3. إدارة العمليات:تتولى هذه الإدارة شؤون البنك فيما يتعلق بقسم حفظ السجلات وقسم الأمن، وذلك للحفاظ على أملاك المودعين وممتلكات البنك من خلال التحليل والبرمجة والتشغيل وكذلك لكل من خدمة العميل والإدارة النقدية وشؤون العاملين.

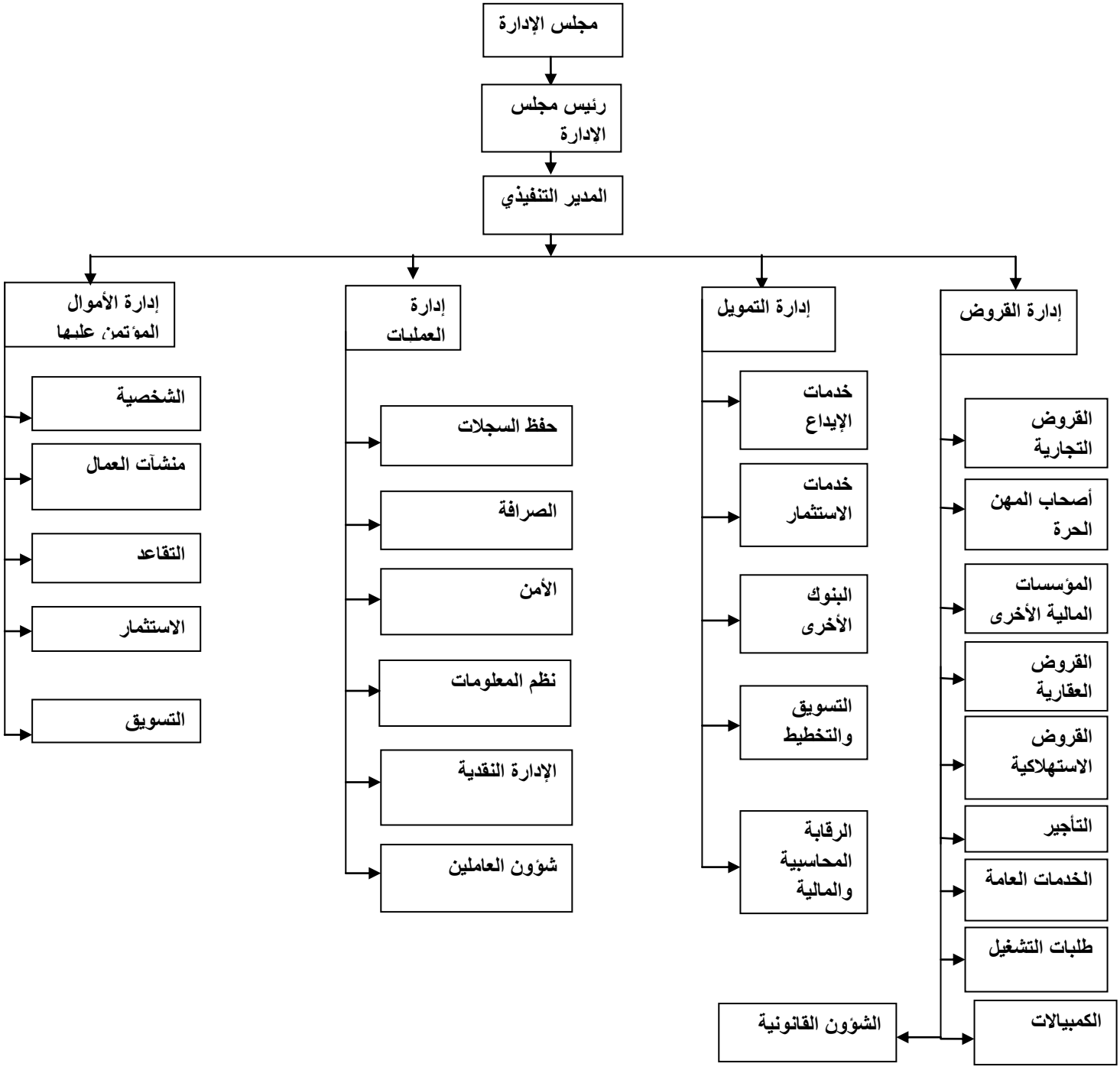
4. إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير:تقوم هذه الإدارة على تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء الأفراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم أموال بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات التي تقوم بها: تتولى بذلك أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو المؤسسات،

[1] عباس محمد أمين، نفس المرجع، ص09.

[2] محمد الصالح الحناوي ،**المؤسسات المالية، البورصة، البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص218.

وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية للزبائن، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة المتاجرة في الأوراق المالية لصالح الزبائن وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.

الشكل رقم (01-01):الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.



المصدر:محمد الصالح الحناوي، **المؤسسات المالية**، البورصة، البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص219.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية يشمل العديد من الأقسام ابتداء من مجلس الإدارة و رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الذي يتفرع فيما بعد إلى أقسام عديدة حسب نشاط كل قسم.

المطلب الثاني:أهداف البنوك التجارية.

يسعى أي بنك تجاري لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية للبنك التجاري:

1. الربحية: تسعى إدارة البنوك دائما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن لأصحاب البنك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر، فإن ذلك يعني أنها أكفئ من غيرها، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح. وحتى يتمكن البنك من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه[1].

2. السيولة: تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل، التي يقدمها المودعون، كما أن جزء كبير من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون-قصيرة الأجل-ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض لخسائر[2].

3. الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأسمالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة[3].

[1] إسماعيل ابرهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، الاردن، 2016، ص 140.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 23.

[3] طه طارق، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دون دار النشر، مصر، 2000، ص 160.

المطلب الثالث:ميزانية البنوك التجارية

باعتبار البنك التجاري مؤسسة نقدية يحصل على الموارد المالية من المساهمين والمقترضين وتقوم بتوظيفها أو استخدامها في عمليات مالية مربحة، أي أن هدفه الأول هو تحقيق الربحية بأقل تكلفة ممكنة، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم التوفيق بين الربحية والسيولة.وفي هذا المطلب سنتعرف على موارد البنك واستخداماته:

أولا:موارد البنك التجاري

يتمثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات تجاه الغير وتشمل:

1. الموارد الذاتية(الداخلية):

- **رأس المال:**ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك.وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين[1].
- **الاحتياطات:** وهو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله.وتقسم إلى:

– **الاحتياطي قانوني:** وهو ما يلزم به البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.

– **الاحتياطي الخاص:** ويحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة[2].

2. الموارد غير الذاتية(خارجية) وتشمل[3]:

- **الودائع:** ويمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك، ويتكون من مبالغ يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.
- **شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:** هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.
- **مستحق البنوك:** ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة[4].

---

[1] زياد سليم رمضان ، **إدارة الأعمال المصرفي**، دار صفاء للنشر، الطبعة السادسة، الاردن، 1997، ص 28.

[2] عادل أحمد حشيش،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** "دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 210.

[3] زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1991، ص 123.

[4] إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطبع والنشر،، لبنان، 1996، ص 64.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية:

ويقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، ويعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك، وتبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك، وهي كالآتي[1]:

1. الأرصدة النقدية الحاضرة: وتمثلها النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

2. الحوالات المخصومة: وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي نوعان:

- **أذونات الخزينة:**وهي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة، وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة.
- **الأوراق التجارية:**وتشمل الكمبيالة والسند الأذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالبا تكون الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض.

3. محفظة الأوراق المالية: وتتضمن استثمارات البنك التجاري ممتلكات البنك من أوراق سواء كانت الأوراق مالية خاصة، وهي الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات الخاصة، والأوراق المالية العامة، وهي السندات التي تصدرها الدولة[2].

4. القروض والسلفيات:تستخدم البنوك التجارية جزء لا يستهان به من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات قصيرة الأجل بصفة أساسية والمتوسطة وطويلة الأجل، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص193.

[2] صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص139.

[3] أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، الاردن، 1993، ص268

الجدول رقم (01 –01) يبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري.

الاستخدامات(الأصول)	الموارد(الخصوم)
1)**الأرصدة النقدية الحاضرة:**	1)**الموارد الذاتية:**
– نقود حاضرة في خزينة البنك.	– رأس المال:
– أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي.	– الاحتياطات:
– شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل.	– احتياطي قانوني:
	– احتياطي خاص:
2)**حوالات مخصومة:**	2)**الموارد غير ذاتية:**
– أذونات الخزينة.	– الودائع
– أوراق تجارية.	– شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع
3)**محفظة الأوراق المالية(استثمارات البنك):**	– مستحق البنك.
– أوراق مالية خاصة(أسهم وسندات خاصة).	– الودائع:
– أوراق مالية عامة(سندات حكومية).	– الجارية.
4)**قروض وسلفيات:**	– الأجل.
– قصيرة الأجل .	–لإخطار.
–متوسطة الأجل.	–التوفير(ادخار).
–طويلة الأجل.	

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات سابقة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ميزانية البنك التجاري يشمل عنصرين أساسيا هما:

– الاستخدامات (الأصول): التي تشمل الأرصدة النقدية الحاضرة، حوالات مخصومة، محفظة الأوراق المالية(استثمارات البنك)، قروض وسلفيات.

– الموارد(الخصوم): الموارد الذاتية، الموارد الغير ذاتية.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن الجهاز المصرفي يمثل عنصر أساسي في الاقتصاد وما يمكننا قوله و الإشارة إليه أن للبنوك لها دور هام وأساسي في العمليات المصرفية ،حيث أن البنوك التجارية تعتبر مؤسسات ائتمانية تسعى إلى تحقيق الربحية من خلال الأموال التي يقدمها الأعوان الاقتصاديون في البلاد ويعتمد البنك التجاري على مصادر تغذية لمباشرة نشاطه سواء تعلق بموارده الذاتية أو الأموال الخاصة من رأس المال مدفوع واحتياطات وموارده الخارجية تتمثل في موارد الزبائن وموارد إعادة التمويل وإعادة الخصم من جهة أخرى فعلى البنك التجاري أن يعمل جاهدا على توظيف موارده توظيفا رشيدا ،إلا أنه في الوقت ذاته يحتاج إلى محيط مهيأ بوسائل حديثة تمكنه من الاستمرار وتحقيق الأرباح و من هذه الوسائل الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

يشهد العالم منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات واسعة النطاق وذالك نتيجة التطورات الهائلة التي مست تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، حيث أدى انتشار المذهل و المتسارع في شبكة الأنترنت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، من خلال إمداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته فقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية التي عملت على تحقيق الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تطوير نظم و وسائل تقديم الخدمات المصرفية، حيث أصبحت الصيرفة الإلكترونية فرصة لزيادة ربحية البنك باستخدام المزيد من مزايا ومجالات الصيرفة الإلكترونية و ابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتناسب والتطور المتسارع في الصناعة المصرفية، حيث شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا ،حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الإلكترونية أوالرقمية والشيكات الإلكترونية .

وفي هذا الفصل سنتعرف على الصيرفة الإلكترونية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :عموميات حول الصيرفة الإلكترونية .

المبحث الثاني :أساسيات الصيرفة الإلكترونية .

المبحث الثالث:عصرنة وسائل الدفع الإلكترونية .

المبحث الأول:عموميات حول الصيرفة الالكترونية

تشهد الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدما ملموسا في مجال السماح للعملاء البنوك بإجراء عمليات مصرفية من خلال الاتصالات الإلكترونية، خاصة أمام التوسع الكبير لشبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية، والذي دفع بالبنوك إلى السير في اتجاه التوسع في تقديم خدمات مصرفية إلكترونية، وسنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وتاريخ نشأتها، خصائصها، ومختلف الأطراف.

المطلب الأول:نشأة الصيرفة الإلكترونية ومفهومها

لقد نشأت الصيرفة الإلكترونية في بيئة التكنولوجيا المعاصرة و مرت بعدة تطورات إلى أن وصلت على ماهية عليه الآن، حيث تعددت مفاهيمها من مختلف الزوايا والأطر وتعددت أطرافها المتشابكة.

أولا: نشأة وتطور الصيرفة الإلكترونية

تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني،أما استخدام البطاقات فكان في القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي و بطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية و في عام 1958أصدرت Amercan Expressأول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع[1].

ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار البطاقة Bank Americard عام 1986تتحول إلى شبكة Visaالعالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء Cart Blueمن طرف ستة مصارف فرنسية.

وفي عام (1986)شرعت اتصالات فرنسا France Telecomفي تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة للبطاقة الذكية Carte à mémoirلتصبح عام (1992)أصبحت كل البطاقات المصرفية(بطاقات دفع أو سحب)بطاقات برغوثية Carte a Puceتحمل بيانات شخصية لحاملها تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها، وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجري عليها[2].

---

[1] عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في لبنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 11_12مارس 2008، ص 03 .

[2] رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد08، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص 14.

إن التغير الذي حدث في التسعينات القرن العشرين بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة منها ثورة الانترنت، أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة، فلقد ظهر في منتصف التسعينات أول مصرف إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية، يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية[1]:

– **المصارف الإفتراضية** (لبنوك الانترنت): تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي .

– **المصارف الأرضية** :هي المصارف التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية .

ثانيا: التحول إلى الصيرفة الإلكترونية .

مع تحول الانترنت إلى قناة تسويقية بديلة قابلة للتطبيق وقيام الأعمال باستغلال قوة الشيكات الإلكترونية فطبيعة عناصر الصيرفة الإلكترونية تختلف بشكل جوهري عن الخدمة التقليدية، فالخدمة الإلكترونية تمنح العملاء رقابة وسيطرة أكبر، كما أن عناصر الخدمة الإلكترونية تشمل العديد من خصائص الخدمة الذاتية، حيث أن بيئة الخدمة الإلكترونية مختلفة.

إن التطورات التكنولوجية والتغير التكنولوجي تساهم في عملية التحول إلى خدمة إلكترونية بثلاث طرق مهمة وهي[2]:

– تغير المنتج المادي إلى منتج خدمة .

– تكوين وسطاء خدمة .

– تكوين أسواق جديدة .

وهناك مجموعة من دوافع التحول نحو الصيرفة الإلكترونية[3]:

- **تحقيق ميزة تنافسية** :وهذا من خلال تمكينها من التعامل مع الأسواق المستهدفة وعناصر البيئة المحيطة بها بصورة أفضل حيث الهدف الأساسي هو كسب عدد أكبر من العملاء والحفاظ عليهم .
- **تحقيق الربحية في الأجل الطويل** :يساهم في استخدام المصارف للأنظمة الإلكترونية في تحقيق معدلات ربحية وهذا من خلال انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وارتفاع ربحية قطاع عملاء الصيرفة الإلكترونية بسبب انخفاض حساسيتهم السعرية، إذا ما قورنت بعملاء الخدمة المصرفية التقليدية .
- **توفير فرص تسويقية جديدة** :يتيح نظام توزيع الصيرفة الإلكترونية من خلال برامج البحث إمكانية أكبر للعملاء لإجراء عمليات التسويق الإلكتروني .

---

[1] رحيم حسن، هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر يومي 14ودسمبر 2015.

[2] محمد سمير أحمد، **التسويق الإلكتروني**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2009، ص ص 97، 98.

[3] خولة فرحات، **أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية**، دراسة حالة البنك الإلكتروني، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 52، 53.

- **توزيع واسع الانتشار** :تهدف الأنظمة الإلكترونية الحديثة إلى تغطية واسعة الانتشار حتى تصل الخدمة للعميل في أي مكان، فيستطيع بذالك الحصول على ما يرغب من خدمات مصرفية دون الحاجة إلى الانتقال إلى مبنى المصرف أو الوقوف المطول.

ثالثا:مفهوم الصيرفة الإلكترونية

لصيرفة عدة مفاهيم يمكن ذكرها أهمها:

تعرف الصيرفة على أنها: كافة العمليات أو النشاطات المصرفية التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية والرقمية.مثل:الهاتف، الحاسب، الصراف الآلي، الانترنت، التلفون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية، وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الإلكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى تحويل النقدية إلكترونيا[1].

يعرف **بنك التسوية الدولية الصيرفة الإلكترونية** بأنها: تقديم خدمات مصرفية عن بعد أو عبر الخط أو من خلال قنوات إلكترونية سواء للمقيمين، أو غير المقيمين، داخل أو خارج البلد[2].

كما تعرف أيضا على أنها:عبارة عن العمليات الإلكترونية التي تقدمها البنوك من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية والتي تقتصر استخدامها على المشاركين وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك لتحقيق أهدافه[3].

وتعرف أيضا أنها : قيام العملاء بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر، وذالك بطريقة إلكترونية وفي الوقت الذي يراه العميل، ويعبر عنه بالخدمة المالية في أي وقت ومن أي مكان [4].

تعريف شامل:

الصيرفة الإلكترونية هي نمط جديد ومتطور لتقديم الخدمات المصرفية أي بطريقة الكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية، إلا أنه في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطر للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في بيته وهو ما يعني تجاوز البعد المكاني.

---

[1]ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية "الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع** ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 28.

[2]عبد الكريم قندوز، بومدين نور الدين، الصيرفة **الإلكترونية في مؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 4و5ديسمبر2007، ص19.

[3]محمد الحسن، محمد أحمد الخليفة، **معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية عبر الأنترنت**، مجلة المصرفي، مجلة بنكية واقتصادية ربع سنوية، مطبعة دبي، العدد8 0 يونيو 2016، تاريخ الإطلاع 27فيفري 2019، ص 15أنظر الموقع :

https : //search-mandumach-com./record/7901798

[4]نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007، ص 64.

المطلب الثاني:خصائص الصيرفة الإلكترونية وأهميتها.

تمتاز الصيرفة الإلكترونية بعدة خصائص نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي ويلزم ذالك توفير بيئة مناسبة لسير العمليات المختلفة من أجل نجاحها وتفادي الوقوع في المخاطر ،سوف نذكر في هذا المطلب خصائص الصيرفة الإلكترونية وأهميتها.

أولا:خصائص الصيرفة الإلكترونية

للصيرفة الإلكترونية عدة خصائص نذكر منها[1].

- **الالتزام**:غالبا ما تنجز الخدمات المصرفية وتحقق للمستفيد على النحو ملازم للإنتاج، أي أنها الخدمة التي تنتج وتستهدف في نفس الوقت، وأن انعدام ظاهرة التخزين للخدمة لمجابهة الطلبات المستقبلية مسألة واردة، بالإضافة إلى أنه عند ابتكار خدمات جديدة فإن التكلفة والنوعية تظهران بشكل واضح في مثل هذه الحالة.
- **التنوع وعدم التجانس**: تتصف الخدمات المصرفية بتنوعها وعدم تجانسها مما يجعلها خدمات غير معيارية، ومن الصعب إخضاعها للقياس ما دامت تستند في أدائها على اعتبارات الخبرة، والمهارة والنوعية في تقديمها، وبالتالي فإن النوع الظاهر في الخدمة يأخذ مكانة واضحة في مثل هذه الحالة.
- **التمايز(المدى السريع)**:تعمل المؤسسات المصرفية على تقديم مدى واسع للخدمات والمنتجات لتلبية الحاجات المصرفية المتنوعة من قبل عملاء مختلفين، وفي مناطق مختلفة حيث تقدم خدمة لعميل صناعي مثلا وفي الجهة الأخرى تقدم خدمة للعميل العادي.
- **التشتت الجغرافي**: إن امتلاك شبكة فروع في أي مصرف ذي حجم ومجال واسعين وبشكل متتابع للتزويد بالمنافع وتلبية الحاجات المحلية الوطنية وحتى العالمية يجعل من الخدمات والترويج ذات تطبيق واسع.
- **الموازنة بين النمو والمخاطرة**: عندما تكون المنتجات المصرفية ذات درجة معينة من المخاطر يصبح من الضروري أن تكون هناك رقابة لإيجاد التوازن والحذر من ارتفاع المخاطرة.
- **تقلبات الطلب**: قد يحدث تقلب في أصناف معينة من الخدمة لأسباب طارئة أو ظروف موسمية مثل: الطلب على القروض الموجهة للمشاريع السياحية الموسمية أو بطاقة الائتمان أو مواسم زراعية معينة مما يخلق ضغطا كبيرا على التسويق في المصارف.
- **المسؤولية الإئتمانية**:من أهم المؤسسات التي يعنى بها أي مصرف هي حماية ودائع ومكاسب عملائهم، وهذا مهم ليس فقط في المصارف وإنما في أغلب المؤسسات المالية الأخرى.
- **كثافة العمل**: يبقى قطاع الخدمات المصرفية ذو كفاءة عمل عالية الأمر يرفع من تكلفة الإنتاج ويؤثر في سعر المنتجات[2].

---

[1] سمية فرقاني، **وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، تخصص:علوم مالية ، غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص 48.

[2] نفس المرجع ،ص 49.

ثانيا:أهمية الصيرفة الإلكترونية

يعود استخدام الصيرفة الإلكترونية المتعلقة بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت بفوائد كثيرة أهمها[1]:

1. تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف لإجراء بعض المعاملات المصرفية المختلفة، دون الحاجة للانتقال إلى المصرف، وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصرف في المناطق البعيدة، لأن تكلفة إنشاء موقع يحتاج إلى مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة.

2. إن دخول المصارف العالمية شبكة الانترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة، يلزم بالضرورة دخول المصارف العربية ومن بينها الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض المصارف الأجنبية لخدماتها وقيام العملاء وفقا لذلك بالمقارنة بين خدمات جميع المصارف لاختيار ما يناسبهم.

3. تعزيز رأس مال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات.

4. إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف وجعله متواصلا على مدار الوقت.

5. اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.

6. قيام علاقات مباشرة بين المشتري والبائع.

7. توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار.

8. إن استخدام الانترنت في المصارف بشكل نافذة إعلامية وتعزيز الشفافية.

المطلب الثالث:أطراف الصيرفة الإلكترونية.

ترتبط الصيرفة الإلكترونية بأطراف أساسية تؤثر قي توسعها وهذه الأطراف هي أطراف مصرفية تتمثل قي:

1. عملاء المصارف التجارية:تعتبر عملاء المصارف التجارية الطرف الأهم في الصيرفة الإلكترونية من خلال تعاملهم بأدوات الصيرفة الإلكترونية لذالك كان من الضروري تطوير الوعي المصرفي والثقافي لهم وإقناعهم بضروريات التعامل بالصيرقة الإلكترونية من خلال وسائل التعرف على قنوات الإلكترونية أهمها[2]:

- الصحف والإعلانات التلفزيونية والإذاعية .
- عن طريق الأصدقاء أو زملاء العمل.
- فريق البيع بالمصرف من الموظفين المؤهلين والمدربين.
- موقع المصرف على الأنترنت.
- من خلال فروع المصارف التي تقوم بالاتصال المباشر بالعملاء حتى يتم إبلاغهم عن القنوات الإلكترونية التي يوفرها المصرف والخدمات التي تقدم من خلالها.

[1] فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي :الانترنت وإعادة الهيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص460.

[2] نفس المرجع ،ص 470.

- الإعلان عن القنوات الإلكترونية للمصرف في الأماكن العامة إلا إن هناك معيقات تحول دون استخدام االصيرفة الإلكترونية من قبل العملاء أهمها[1]:

– عدم توفر الأمان والسرية في استخدام القنوات الإلكترونية .

– صعوبة الاستخدام مثل: صعوبة اللغة، عدم معرفة باستخدام الانترنت. .....الخ .

– زيادة الكلفة المترتبة على استخدام القنوات الإلكترونية .

2. المصارف التجارية :تمثل المصارف التجارية الطرف الثاني من أطراف الصيرفة الإلكترونية وهي المسئولة عن توفير أدوات الصيرفة الإلكترونية، فكلما توسعت المصارف التجارية في استخدام الصيرفة الإلكترونية كلما زادت قدرتها على المنافسة وزادت أرباحها وحصتها السوقية من خلال تقديم خدمات مصرفية إلكترونية متكاملة على مدار، و أيضا مراعاة السرية والأمان والدقة ومراعاة حاجات العملاء الحالية والمستقبلية وبالتالي الحصول على رضا العملاء[2].

ولعل أهم التوصيات المتعلقة بهذه المصارف لفرص التوسع في الصيرفة الإلكترونية ما يلي[3]:

– يتعين على المصارف الراغبة في دخول عالم الصيرفة الإلكترونية أن تملك المعرفة والقدرة على وضع إستراتجية شاملة وكذالك عل تطبيقها بصورة دقيقة وسليمة، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .

– يتعين على المصارف إعداد وتنمية الموارد البشرية المصرفية المؤهلة لرعاية العمل المصرفي الإلكتروني والاستفادة من التقنيات المتقدمة لزيادة الربحية لدى المصارف .

– قيام المصارف بتقديم الحوافز المادية و المعنوية للموظفين وذالك لتشجيعهم على تسويق القنوات والخدمات الإلكترونية من خلال تبني سياسة التسويقية وترويجية للقنوات الإلكترونية.

3. البنك المركزي: يعد البنك المركزي الجهة المشرفة والرقابية على أنشطة المصارف بما فيها أنشطة الصيرفة الإلكترونية، ويتم ذالك من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي، والتي تمثل الركيزة الأساسية لتطوير المصارف لأنشطتها المصرفية المعتمدة على الاستخدامات التكنولوجية والالكترونية.

وتتمثل أهم التوصيات المتعلقة به للتوسع في الصيرفة الالكترونية في :

– لابد من قيام البنك المركزي بمراجعة التشريعات والقوانين النافذة التي تهدف إلى تنظيم استخدام الصيرفة الإلكترونية والمحافظة على سريتها ومراقبتها .

– قيام البنك المركزي بدراسة سبل تشجيع المصارف على تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات لديها بما في ذالك التوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية .

---

[1] Whie ،F ،Internet banking in the uiki why are There not more customere .journal of financial services Marketing N09 ،2004 ،P :49

[2] ناظم الشمري عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق ص 193.

[3] أحمد سفر، **العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص ص 172، 173.

– قيام البنك المركزي بإيفاء المختصين لديه في دورات تدريبية داخلية وخارجية بهدف الإطلاع على آخر المستجدات في مجال الصيرفة الإلكترونية .

المبحث الثاني: أساسيات الصيرفة الإلكترونية

أدى التطور المستمر في التكنولوجيا والمنافسة بين البنوك إلى تنويع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك إلى عملائها من أفراد وشركات من خلال القنوات الإلكترونية.

المطلب الأول: قنوات ومجالات الصيرفة الإلكترونية

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية وتطورها في فترة قصيرة انجر عنه مجموعة من الامتيازات، ومن أهمها الخدمات التي تقدمها عبر القنوات التوزيعية الإلكترونية المختلفة ، وعليه فإننا سنتطرق في هذا المبحث على أهم قنوات الصيرفة الإلكترونية وأيضا مجالاتها.

أولا:قنوات الصيرفة الإلكترونية

هناك العديد من القنوات أو الوسائط الإلكترونية التي تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني وهي موضحة كالآتي:

1. آلة الصراف الآلي:

وهي أجهزة اتصال محسوبة تمكن عملاء المؤسسات المالية من الوصول للخدمات المقدمة من قبل تلك المؤسسات، بحيث يتم التعرف على العميل بمجرد إدخال البطاقة البلاستيكية ذات الشريط الممغنط ويحتوي على رقم البطاقة وبعض المعلومات الأخرى مثل :تاريخ انتهاء الصلاحية، رقم التعريف الشخصي الذي سبق إدخاله من قبل العميل إلى الجهاز[1].

ويتم نشر تلك الآلات بالأماكن المختلفة وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، وتستخدم للحصول على العديد من الخدمات المختلفة مثل[2]:

- السحب والإيداع النقدي، وإيداع الشيكات ودفع الفواتير.
- الحصول على البطاقات المدفوعة مسبقا، وهي البطاقات التي تسمح بالدخول على الأنترنت .
- الاستفسار عن الأرصدة والتحويل مابين الحسابات، وطلب كشف الحساب .
- طلب تغيير رقم السري .
- طلب دفتر الشيكات .
- الاستفسار عن أسعار العمولات .

2. نقاط البيع الإلكترونية:

[1] سارة مولاي مصطفى، **دور رأس المال الفكري في تطوير الصيرفة الإلكترونية وانعكاس ذالك على جودة الخدمات المصرفية، دراسة مقارنة بين وكالات المصارف العمومية والمصارف الخاصة بالمدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص:علوم مالية ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2018، ص 25.

[2] زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص 326 .

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونيا بتمرير هذه الطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحاسب المصرف[1].

3. الصيرفة المنزلية: وهو ذالك الحاسوب الموجود بالمنزل أو مقر العمل أو أي مكان، والذي يتصل بحاسوب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر pass Word أو رقم سري pin number أو كليهما لإتمام العمليات المصرفية المطلوبة[2].

4. الصيرفة المحمولة:وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، وذلك باستخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه لإستعلام عن أرصدته، وكذلك الخصم منه تنفيذا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة[3].

5. الصيرفة الهاتفية(نظام خدمة الهاتف المصرفي):

هذا النظام هو عبارة عن آلية تسمح للعميل الاتصال هاتفيا بمصرفه عبر رقم محدد، للحصول على المعلومات أو الخدمات التي يريدها والتي يوفرها هذا النظام، كخدمة الرصيد وأسعار العملات، أو طلب دفتر شبكات مصرفية، حيث يرد عليه نظام آلي يسمح له بإدخال رقمه السري للتمكن من التعامل مع حسابه أو من طلب الخدمات التي يؤمنها هذا النظام[4].

6. التلفزيون الرقمي:

وهو عبارة عن الربط عبر الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك، بالتالي يمكن الدخول من خلال رقم سري إلى جانب البنك أو شبكة الانترنت وتنفيذ العمليات المطلوبة، ويعد هذا التلفزيون من أحدث القنوات التي تم ابتكارها والتي تكمن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصا في المنزل مع ربات البيوت لاسيما في حالة عدم توفر جهاز حاسب، ووجدت هذه التقنية رواجا خصوصا في بريطانيا، وفي السويد وفرنسا[5].

---

[1] ناظم الشمري وعبد الفتاح العبد اللات، مرجع سابق، ص 30 .

[2] محمد مصطفى سنهوي، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 281 .

[3] صالح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية "النظريات والسياسات"**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 131.

[4] نادر عبد العزيز، شافي ، مرجع سابق ص 72.

[5] أديب قاسم شندي، **الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد، 27، العراق، 2011، ص 08.

7. بنوك الانترنت: Internet Banking

تختلف بنوك الانترنت عن بنوك الحاسوب الشخصي في أنها لا تحتاج إلى حزمة برمجية خاصة بها تكون مثبتة على جهاز معين، وإنما من خلال الموقع الالكتروني للبنك يتم توفير قناة يتم من خلالها إجراء عمليات مصرفية تكشف الحساب أو تسديد الفواتير أو شراء شيء معين، ويمكن أن يقوم بها أي شخص دون الحاجة إلى أي فتح حساب لدى البنك ولا اقتناء حاسوب شخصي كي يزود برامج مالية من طرف البنك، ويطلق أحيانا مصطلح بنوك الانترنت على عمليات الصيرفة عبر الحاسوب الشخصي، حيث تستخدم الانترنت كقناة لتسليم منتجات وخدمات هذه الأخيرة والتي يمكن من خلالها تثمين النشاط المصرفي، ولقد ساهم استخدام الانترنت في تقديم هذه الخدمة ومن ثم قامت أغلب المصارف بإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت بدلا من أغلب المصارف بإنشاء مواقع لها شبكة الانترنت بدلا من إنشاء مقرات جديدة لها حتى يستطيع العميل أن يتصل بالفرع الالكتروني بطريقة أسهل[1].

ويمكن تمييز بنوك الانترنت إلى قسمين:

القسم الأول: وهو ما يتعلق بأداء الخدمات المصرفية من خلال شبكة الانترنت الدولية، من خلال ربط البنوك لحواسبها على الشبكة الدولية، فيتمكن العميل من أي مكان و في أي وقت من الدخول على هذه الشبكة ثم من خلال رقم سري شخصي يمكنه الدخول إلى حاسب البنك لتنفيذ تعليماته المصرفية ومن الخدمات المتاحة فتح الحسابات، والحصول على القروض ودفع الفواتير إلكترونيا، وتحويل الأموال وتقدم بنوك الانترنت الأمريكية خدمة تلقي وتنفيذ أوامر البيع والشراء للأسهم في البورصات العالمية.

القسم الثاني: يتعلق بالتجارة الالكترونية والتي تتم عبر شبكة الانترنت بين بائع ومشتري، وكل من بنكي البائع والمشتري لتسوية مبالغ الصفقة[2].

أما عن أسباب التي تدفع المصارف لتطبيق هذه النوعية من الخدمات الإلكترونية فإنها تتمثل فيما يلي[3]:

- تخفيض احتمالات فقد المصارف التي تقدم خدمات مالية إلكترونية على مدار 24ساعة .
- فرصة لتخفيض تكاليف إنشاء الفرع حيث يقر العاملين في المجال المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال المصرف العادي تكلف ما يقل عن ستة أضعاف تقديمها عن إحدى منافذ التوزيع الإلكترونية .

---

[1] أحمد بوراس والسعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الإلكترونية للأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر،2004ص 25 .

[2] صالح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 132.

[3] معطي الله خير الدين، بوقمون محمد، **المعلوماتية والجهاز المصرفي حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة شلف، الجزائر، يومي 15/14ديسمبر 2004، ص 196.

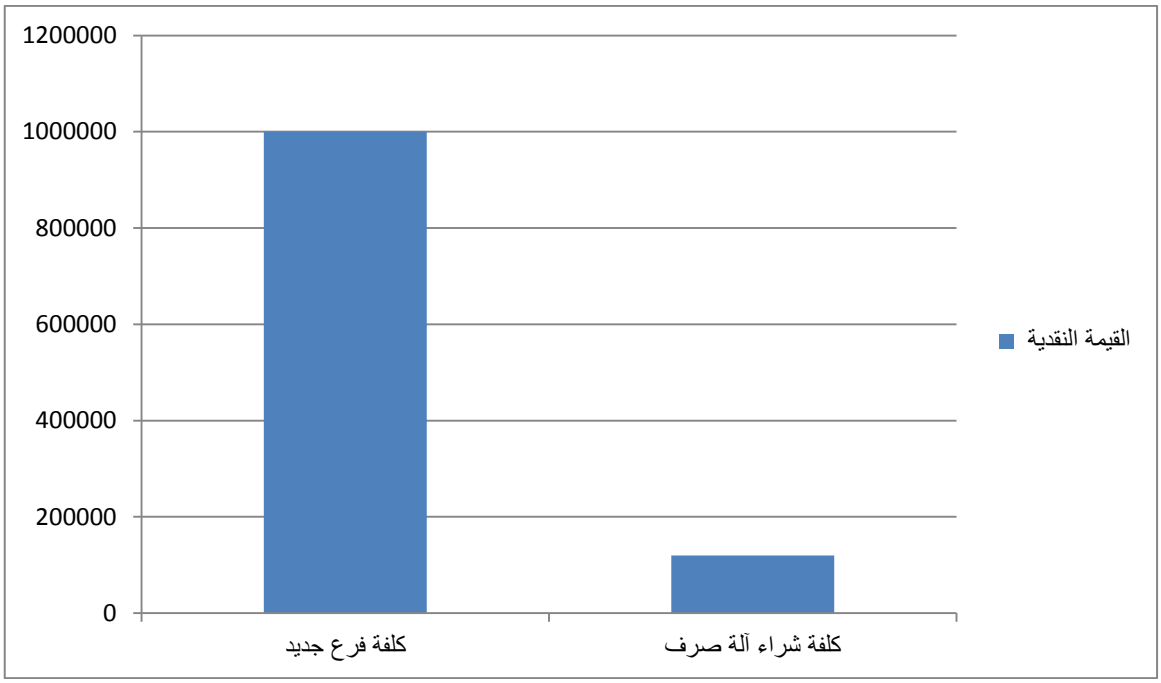
ويمكن توضيح بعض التقديرات الخاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر القنوات المختلفة

الجدول رقم (02-01)وتوضيح الفرق بين تكلفة إنشاء فرع وتكلفة شراء آلة صرف في الشكل التالي :

تقدير التكلفة	قناة تقديم الخدمة
295وحدة	خدمة مقدمة عبر نقطة البيع
56وحدة	خدمة من خلال مركز الإتصال الهاتفي
4وحدات	خدمة من خلال شبكة الإنترنت
1وحدة	خدمة من خلال إحدى آلات الصرف الذاتي

المصدر:معطي الله خير الدين، بوقمون محمد، **المعلوماتية والجهاز المصرفي حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة شلف، الجزائر، يومي 14 15/14ديسمبر 2004، ص 196.

الشكل رقم(02-01):تكلفة إنشاء فرع جديد مقارنة بشراء آلة صرف



المصدر: طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، 268.

من **الجدول رقم(02)**، **والشكل رقم(02)**: يتضح لنا استخدام الصيرفة الالكترونية تساهم في تقليل حجم التكاليف بما في ذلك تكاليف بناء الفرع، كما أن تكلفة طباعة وتوزيع الأدلة الاتصالية و الترويجية والكتالوجات تمثل نسبة كبيرة من التكاليف الإجمالية، بينما في حالة استغلال شبكة الانترنت، ونخص بالذكر الموقع الالكتروني للمصرف، قد تنخفض التكاليف بشكل كبير.

ثانيا:مجالات الصيرفة الإلكترونية

في سياق المتغيرات التي احتاجت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا، حيث أًصبح من الضروري العمل بالصيرفة الإلكترونية، في مختلف المجالات للوصول إلى الأهداف المسطرة وهذه المجالات هي[1]:

1.كافة المعاملات التجارية متعلقة بالصفقات التجارية، وكافة أنواع المعاملات الخاصة بعمليات الإنتاج والتصميم.

2.كافة المعاملات المالية و المصرفية بين المؤسسات الأعمال والمؤسسات المالية أو بين مؤسسات الأعمال فيما بينها.

3. كافة المعاملات المتعلقة بالخدمات بين الأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية .

ولقد أوضحت إحدى الدراسات على شركة من شركات الأمريكية أن تكلفة إتمام العمليات التجارية الخاصة بالشراء بالطريقة اليدوية تكلفة (70)دولار وهذه التكلفة تنخفض إلى دولار واحد باستخدام نظام التبادل الإلكتروني للوثائق كما أوضح منسق (Tenter change Électronique) (EDI)

فأدى مصانع السيارات بأنه يتم تنفيذ أربعمائة ألف معاملة إلكترونية شهريا في المصنع ويوفر دولارين شهريا لكل فاتورة .

[1] سمية فرقاني، مرجع سابق، ص 50.

المطلب الثاني :تقييم الصيرفة الالكترونية.

بفضل الصيرفة الإلكترونية أصبحت المصارف في منتهى القرب من العملاء وهذا يعد من أهم مزاياها إلى جانب أنها لا تخلو كذلك من العديد من المخاطر التي يجب القضاء عليها ويكمل أيضا نجاح الصيرفة الإلكترونية

أولا:مزايا الالكترونية.

تحقق الصيرفة الالكترونية العديد من المزايا لكل من المصارف والعملاء وأهم هذه المزايا[1] :

- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من المتعاملين: تتميز الصيرفة الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء عبر العالم دون التقيد بمكان أو زمان، وتتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: نتيجة لانتشار التجارة الإلكترونية على مستوى العالم أصبحت هناك عمليات مصرفية جديدة لا يمكن لأي مصرف أن يقوم بها إلا إذا كان مصرفا إلكترونيا، لما تتميز به تلك العمليات المصرفية من سرعة في الأداء وهو ما لا تستطيع المصارف التقليدية القيام به[2].
- تخفيض التكاليف، من أهم ما يميز الصيرفة الإلكترونية هو أن تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بأعمال الصيرفة التقليدية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل[3].
- زيادة كفاءة أداء المصارف الإلكترونية:نظرا لاتساع شبكة الأنترنت وسرعة إنجاز الأعمال بالمقارنة مع المصارف التقليدية، فقد أصبح من السهولة على المتعامل الاتصال بالمصرف عبر الأنترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية، بدلا من انتقال المتعامل إلى مقر المصرف شخصيا .
- توفير خدمات البطاقة :توفر الصيرفة الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن بين هذه البطاقات بطاقة Sony التي تشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة، الإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية وعملاتها، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى .
- تحقيق الميزة التنافسية :توفر عملية تسويق المصرف لخدماته من موقعه على الانترنت فرص امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية كما تساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يمكن توظيفها في تعزيز العمليات المصرفية،

---

[1] محمد تركي عبد العباس، **دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية**، مدخل تحليلي لإستخدام الانترنت في الخدمة المالية، مجلة الغري، للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد08، العراق، 2012، ص 72.

[2] محمد عمر الشويرف، **التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 153.

[3] محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2013، ص ص 231، 232 .

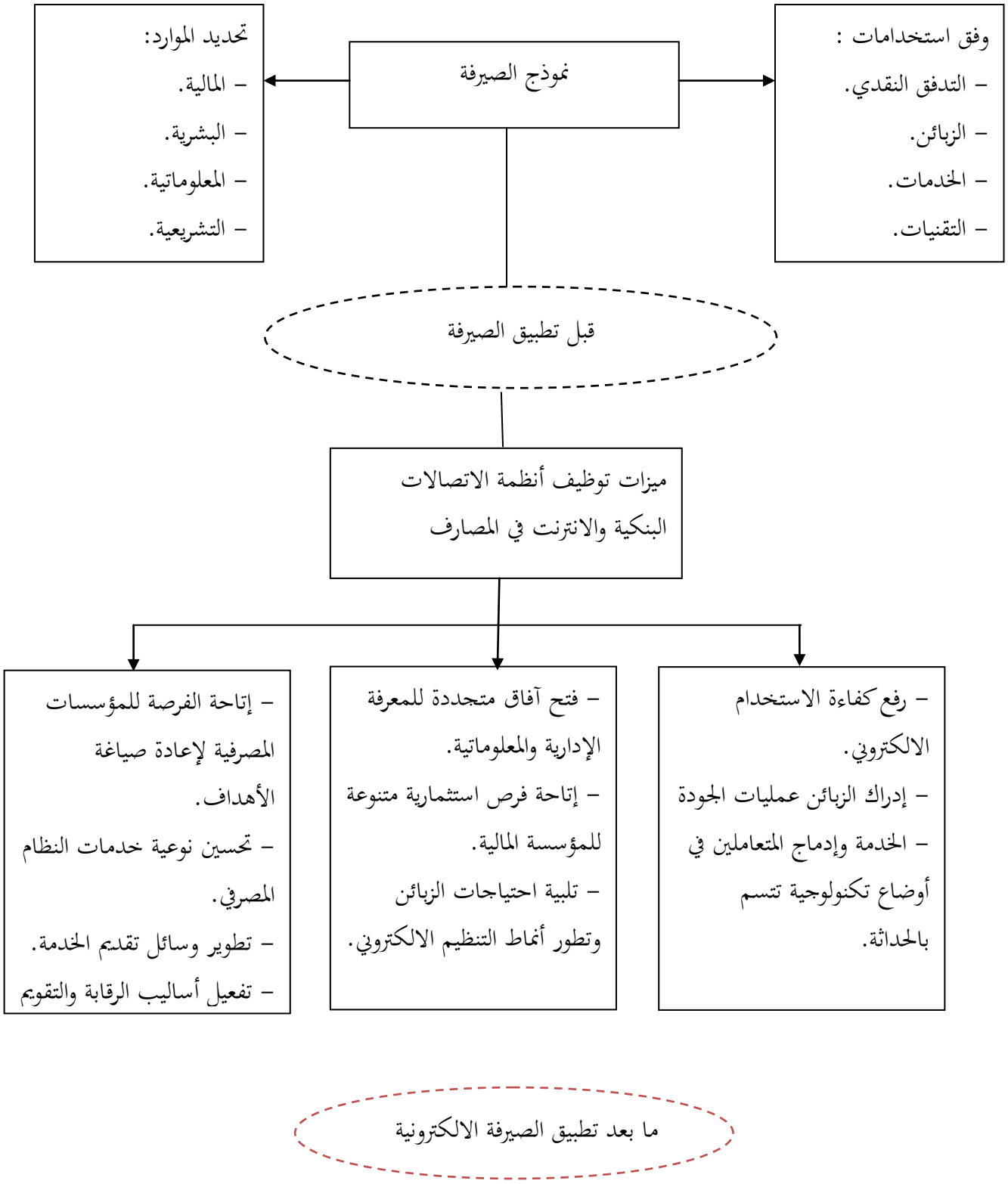
كما أن توجه المصارف العالمية نحو شبكة الانترنت وما تتميز به قدرات تنافسية تحفز المصارف الصغيرة نحو ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذالك فسيقوم المتعاملون بالمقارنة بين خدمات المصارف لاختيار الأنسب، وبذالك تكون الانترنت عامل منافسة قويا في جذب المتعاملين[1].

وكخلاصة، فإن الصيرفة الإلكترونية تتيح خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية[2].

[1] أحمد بوراس، **العمليات المصرفية الإلكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007، ص 203.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية**، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد89، العراق، 2017، ص07.

الشكل رقم (02-02)نموذج الصيرفة الإلكترونية ومميزات توظيفها في المصارف.



المصدر: محمد تركي عبد العباس، **دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحليلي للاستخدام الانترنت في الخدمة المالية**، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد08، العراق، 2012، ص 75.

ثانيا:مخاطر الصيرفة الالكترونية والأدوات الناظمة لها

1. مخاطر الصيرفة الإلكترونية .

الصيرفة الإلكترونية رغم ما يمكن أن توفره من مزايا للنشاط الاقتصادي، إلا أنها تظل محاطة من المخاطر لا يمكن مواجهتها دون وضع إطار قانوني وتقني وتطويره مع كل المستجدات، وأهم هذه المخاطر ما يلي:

1.1 . مخاطر التشغيل: تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملائمة تصميم النظم والبرمجيات التي يتعامل بها المصرف أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة، وكذا نتيجة إساءة استخدام من قبل العملاء وذالك على نحو التالي:

- **عدم التأمين الكافي للنظم**:يتمثل هذا الخطر في إمكانية الاختراق غير المسموح به الدخول إلى نظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعميل واستغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية سواء تم ذلك من خارج البنك أو العاملين به[1].
- **عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:**

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها(بطئ الأداء، إحداث تغير في نشاط المصرف مع عدم متابعته بتغير الهيكل التنظيمي للمصرف)لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشاكل، وصيانة النظم، وخاصة إذا زاد الاعتماد على المصادر من خارج المصرف لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة[2].

- **إساءة الاستخدام من قبل العملاء**:يحدث ذلك بسبب عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية، الواجب القيام بها، أو السماح لعناصر غير مرخصة بالدخول على الشبكة أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلومات العميل الشخصية[3].
- **سلامة البيانات**:وهي أهم مكونات أمن النظام ويجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحسين قابلية الأنظمة للعمل والارتباط مع أنظمة أخرى داخل البنك نفسه ومع البنوك الأخرى، ولكون الخدمة البنكية متوفرة على مدار الساعة زاد ذلك في الضغوطات التنافسية لكسب رضا العملاء وقلل من استعدادهم لتحمل وقوع أخطاء[4].

---

[1] سليمة عبد الله، **دور التسويق الخدمات البنكية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير المنشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 90.

[2] نسيمة اعمر سيتي، **دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الأداء التسويقي للمصارف**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، التخصص:علوم مالية ، غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص 17.

[3] علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد11، غزة، 2010، تاريخ الإطلاع 2019/02/25.ص 525، أنظر الموقع :

https :alaz har. edu . Ps /journal 123/attahcdfile ، asp. ?seqq1=152 .

[4] ناظم النوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص 246.

- **ضبط التدقيق الداخلي:** تمثل كفاءة إدارة البنك في ضبط جوانب الخلل وتصحيحها في الوقت المناسب من خلال إجراءات التدقيق الداخلية عاملا مهما في إدارة العمليات البنكية الالكترونية، كما أن القدرة على اكتشاف وتصحيح الأخطاء تعتبر أحد عناصر الضبط الداخلي الجوهرية لأي عمليات بنكية، بالإضافة إلى أنه على المؤسسات البنكية أن تضع ضوابط لتفادي العمليات الاحتيالية سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية وتأمين وحماية أصول البنك[1].

1. 2. مخاطر السمعة:

تنشأ هذه المخاطر في حالة المصرف إرساء خطة تنظيمية موثقة وآمنة يترابط فيها جميع الفاعلين في نظام الصيرفة الالكترونية، فإذا ما واجه المصرف خطر مثل هذا فإنه يؤدي إلى فشل نظام الصيرفة الالكترونية في تحقيق أهدافه، كما قد يكون الخطر ناجم عن عدم إلمام العميل بقواعد استخدام الصيرفة الالكترونية، فينعكس سلبا على ثقته بالمصرف، أشارت إحدى الدراسات أن توجه العملاء نحو الصيرفة الالكترونية يختلف من عميل لأخر، فالعميل دون مستوى الدراسي عالي يسهل عليه استخدام الصيرفة الالكترونية باعتبار أنها تتطلب معارف ومهارات متقدمة في لغة الإعلام الآلي، وبالمقابل العملاء ذو مستوى دراسي منخفض والذين يفتقدوه إلى المعرفة والدراية بأساليب و وسائل التعامل مع أجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات، الكثير منهم يفقدون أموالهم وأرصدتهم لجهلهم لكيفية التعامل، وأضافت الدراسة أن هذا النوع من العملاء فقد ثقته بالمصرف[2].

1. 3. المخاطر الإستراتجية:

ينشأ هنا الخطر الاستراتيجي عن عدم انسجام الأهداف الإستراتيجية للبنك مع الاستراتجيات التي تم تطويرها والموارد التي تم توظيفها، لذلك يجب على البنك أن يقوم بتقدير تكاليف إدارة المخاطر المرافقة لها قبل العائد المتوقع تحقيقه منها وكذا التأكد من انسجام الخدمات التي يقدمها مع الأهداف الملموسة في الخطة الإستراتجية بالإضافة إلى متابعة المخاطر المصاحبة لعمليات الصيرفة الالكترونية.

كما قد يصدر الخطر الاستراتجي بسبب الأخطاء التي قد تقع بها الإدارة العليا، خاصة عندما تكون هناك حاجة ملحة لتقديم مثل هذه الخدمات تحت تأثير التطورات المستمر وكذلك النمو المتزايد لطلب وحدة المنافسة فيما بين البنوك، وقد تنشأ هذه المخاطر أيضا في حال تقاعس إدارة البنك في إدخال التقنيات البنكية الحديثة بحيث يجنيه التكاليف العالية لكنه يعرضه لخطر إقبال على تلك الخدمات والمنتجات[3].

---

[1] محمد تقرورت، **متطلبات تطوير المعاملات البنكية الإلكترونية في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة شلف،2014 الجزائر ،ص 177 .

[2] محمد طلحة، **الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الأداء التسويقي للبنوك**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص 16.

[3] أحمد بوراس والسعيد بريكة، مرجع سابق، ص ص 278، 279 .

1 .4. المخاطر القانونية:

تحتوي الصيرفة الالكترونية على درجة عالية من مخاطر القانونية بالنسبة للمصارف، فثمة مصادر متعددة للمخاطر القانونية بالنسبة لنشاطات البنك في ميدان الصيرفة الإلكترونية، فالبنك الذي يؤدي خدماته عبر الأنترنت قد يصطدم بعدم معرفته الدقيقة بقوانين وتشريعات عملائه في دولة أخرى غير الدولة التي يعمل فيها، وكذا الاستخدام غير المشروع أو سوء استخدام المحصلة، عبر الأنترنت من قبل أطراف خارجيين قد يهاجمون مستودع معلومات البنك لإطلاع عن عملائه و الموجودات لدى البنك ذاته ولدى مزودي الخدمات الخارجية الذين يتعامل معهم هذا البنك[1].

2. الأدوات الناظمة للصيرفة الإلكترونية :هناك أربعة أدوات ناظمة لمخاطر الصيرفة الإلكترونية .

2. 1. التطويع :حيث توصي بأن يتعرض مجلس إدارة المصرف وإدارة العليا للاعتماد على الجوانب الرئيسية لعملية المراقبة والأمان من خلال[2]:

- التحقق من هوية العملاء.
- تحديد القانون المطبق على العقد في حالة حدوث نزاع.
- ضمان حصول موظفي المصرف على الخبرة التكنولوجية المناسبة لمواجهة المخاطر.

2.2. التقنين :أي إعطائها توقيع إلكتروني وهو رقم سري ينشئه صاحبه باستخدام برنامج حاسب آلي ينشأ دالة رقمية مرمزة لرسالة إلكترونية تجري تشفيرها بإحدى خوارزميات المفاتيح[3].

2. 3. التنسيق :يعني تكثيف التعاون عبر الحدود وتنسيق القوانين والممارسات التنظيمية دوليا ومحليا على شكل اتفاقيات دولية[4].

2, 4. التكامل :وتعني إدراج قضايا وتكنولوجيا الإعلام ومخاطر التشغيل المصاحبة لها في تقسيمات جهات الإشراف على المصارف المتعلقة بالأمان والسلامة[5].

---

[1] أحمد سفر، مرجع سابق، ص 179 .

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، **مقدمة في التجارة الإلكترونية العربة**، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002، ص 21 .

[3] أمينة بركان، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز البنكي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، التخصص:نقود ومالية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2014، ص 100.

[4] نفس المرجع، ص 100 .

[5] محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

المطلب الثالث:متطلبات نجاح الصيرفة الالكترونية.

مما لاشك فيه أن نجاح الصيرفة الالكترونية في أي مصرف يتطلب توفير مجموعة من الشروط الضرورية ويصنفوها الباحثون إلى نوعين:

1. متطلبات إستراتيجية:

وهي محددات مرتبطة بمدى توجه المصرف استراتيجيا[1]:

- **متطلبات الاستراتيجيات المناسبة**:التي تأخذ باعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات الكترونية في بناء الإستراتجية التنافسية.
- **التوجه الدولي للمصرف**:تشير الدارسات والأبحاث بأن المصارف التي لها فروع في دول أخرى حققت نجاحات مثمرة باستخدامها الصيرفة الالكترونية المعتمدة على النظم التبادل الالكتروني للبيانات تولد حالة من التوسع الكبير في الأسواق والأعمال الجديدة، إضافة إلى أنها تسمح للمصرف وبحكم تواجد دول أخرى، بمتابعة التطورات الحاصلة سواء في المجال المصرفي والتطور الحاصل في مجال أنظمة وتكنولوجيا المعلومات، فهذا الطلب يحقق للمصرف عدم الوقوع في الجمود ويكون قادرا على مواجهة تحديات التطور التكنولوجي.
- **قدرة المصرف على إدارة المخاطر**:من المعلوم أن العمل في بيئة رقمية مليء بالمخاطر بغض النظر عن المخاطر الناجمة على القروض المقدمة، فتوجه المصرف لاعتماد على تقنية الرقمية الحديثة لإدارة المخاطر.

2. متطلبات التنظيمية:

وهي مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في تنظيم المصرف ككل[2]:

- **البنية التحتية للمصرف**: من الضرورة التأكيد على تنمية البنية التحتية الخاصة بالصيرفة الالكترونية على مستوى المصرف، من وسائل اتصالات متطورة، أجهزة ونظم حاسبات آلية حديثة وما يلزم من تطبيق نظام وسائل دفع وائتمان الكترونية، مع وضع ضوابط والصيغ التي تتضمن تسهيل المعاملات المصرفية والتجارية الالكترونية وعوامل الأمان اللازمة لاستقرار تلك المعاملات.
- **نظام اتخاذ القرار**: وتتعلق بالكيفية التي يتم فيها اتخاذ القرار، قرارات مركزية أو لامركزية كلما كانت القرارات لامركزية كلما ساهم ذلك في نجاح الصيرفة الالكترونية، فنجاح الصيرفة الالكترونية يتم في بيئة عمل داخلية تعتمد على التبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الوظائف وعلى درجة عالية من التفاعل مع العميل الذي يسمح للمصرف بفهم وإدراك حاجاته، فعملية تلبية حاجة العميل لا تحتاج إلى الانتظار وفي هذه الحالة يكون اتخاذ قرار المصرف في نقطة تفاعل العميل مع نقطة البيع.

---

[1] طبلاوي زوليخة ، توام ياسين، **واقع الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية،** مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية وبنوك، المدية، 2018، ص 41 .

[2] نفس المرجع، ص 42 .

- **توفير الكفاءة الأدائية للموظفين:** ونميز بين الكفاءات الإدارية والكفاءات التقنية، وكمثال الكفاءات الإدارية هي الكفاءات التسويقية والتي تكون قائمة على فهم احتياجات وسلوك العميل المصرفي، والكفاءات التقنية هي الكفاءات المتحكمة بالنظام الالكتروني الذي يشغل خدمات الصيرفة الالكترونية، فكلما كانت هذه الشروط متوفرة كلما ساهم ذلك في نجاح الصيرفة الالكترونية.
- **الخبرة الدولية لصناع القرار:** فمتخذ القرار في أعلى هرم التنظيم المصرفي لما يملكه من سلطة اتخاذ القرارات الإستراتجية خصوصا التي تمس جوانب التغير داخل المصرف، فكلما كانت لها خبرة دولية كلما تعكس إيجابيا على اتجاهاته وميوله اتجاه الابتكارات المصرفية الكترونية.
- **القدرة المالية:**يشير هذا الشرط إلى قدرة المصرف في تمويل تكاليف البحث والتطوير وتكاليف تنفيذ برنامج الصيرفة الالكترونية.
- **تطوير التنظيم الإداري:**ويتم ذلك من خلال إعادة هندسية العمليات والإجراءات الإدارية وتنظيم مختلف الوظائف.خاصة الوظيفة التسويقية التي ستجد نفسها أكثر قربا للعميل مما يتطلب منها الاعتماد على مفاهيم تسويقية حديثة والتي حتما سيتم تجسيدها ميدانيا على شكل عمليات وإجراءات، وعلى شكل إدخال وظائف أخرى تهتم بإدارة العلاقة مع العميل على اعتماد التكنولوجيا.

المبحث الثالث:عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني.

لقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة التطور التكنولوجي، الذي لعب هذا الأخير دورا كبيرا، في جميع نواحي الحياة، وخاصة الاقتصادية منها فقد حدثت تطورات كبيرة في مجال الأجهزة والبرمجيات الخاصة باستعمال أدوات الدفع، هذه التطورات التكنولوجية أدت إلى ظهور ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: مراحل تطور التاريخي لوسائل الدفع .

وقد مرت هذه الوسائل بمجموعة من المراحل أهمها[1]:

إن أول وسيلة للدفع ظهرت في الألف الرابع قبل الميلاد (حوالي 3600ق م)على شكل وسيلة تبادلية لتعويض المقايضة التي كانت غير فعالة كمقياس للقيمة في تبادلات السلع و الخدمات والنقود البدائية التي كانت تعتبر كأساس القيمة، تمثلت في سنبلة التسعير أو رأس الماشية .

المرحلة الأولى: من خلال تاريخ النقود نجد أنه استعملت في البداية بعض السلع التجارية التي تمثل فيها أساسية كنقود فعالة للتبادل، حيث أنها استعملت كمقياس للقيمة بعض السلع الأخرى و الخدمات القابلة للقياس والتقييم على أساسها، وتمثلت في بادئ الأمر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي والملح ...الخ .

ثم بعد ذالك تليها السلع التزيينية أو الزخرفية (الحلي، اللؤلؤ، الأحجار الكريمة)، وأخيرا تم اللجوء إلى رؤوس الماشية .

أما باقي الوحدات التقييمية لم تكن مستعملة بشكل واسع مثل الوحدات التي تمت الإشارة لها لأنها لم تكن ملائمة للاستعمال اليومي و المتكرر، وهذا ما أدى تدريجيا للبحث عن طريقة بديلة، ومن هنا استبدلت تدريجيا بالنقود المعدنية (غالبا معادن ثمينة).

المرحلة الثانية :النقود السلعية استبدلت سريعا بالنقود المعدنية والتي تعرف على أنها النقود التي تحقق أكبر فعالية حيث أن استعمالها كان في حوالي العام 556قبل الميلاد.

إن أولى القطعة النقدية تمثلت في قطع من معدن الإلكتروم (خليط بين الذهب والفضة) والتي كانت تستخرج من نهر الباكتول في ليديا (آسيا الصغرى)، وفي القرن السابع قبل الميلاد قام الليديون بتحويل هذه القطع في شكل حبات فاصولياء ذات وزن وشكل معين، وتم تأشيرها برمز رسمي، والقطع التي وجدت في هذه الحقيبة سميت بالنقود الإغريقية، منذ أن استطاع العمال أو الحرفيين في المعادن من إيجاد وسيلة للفصل بين المعدنين (الذهب والفضة)، أقام الملك Crésus أول نظام ثنائي المعدن Bimétallistes حيث قام بصك قطع فضية تزن 10.89 غ، حيث كل عشرة قطع منها، تعادل قطعة ذهبية تزن 8.17، كما جعل الهيئة الحاكمة هي الوحيدة المخول لها إصدار وصك هذه النقود وتحديد قيمتها.

[1] بوزرق إبراهيم، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي دراسة حالة القرض الشعبي CPA**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 05 -07.

وفي العام 550 قبل الميلاد تم تعميم استعمال هذه النقود في المدن الكبرى التجارية وكانت النقود الإغريقية مزخرفة بصورة الآلهة، أما في الفترة الممتدة من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية القرن الخامس ميلادي أسس الرومان أول ورشة لبنك القطع النقدية في كابيتول capitoleبالقرب من معبد الآلهة والتي تدعى أيضا Junon nonèta وهو ما يعني الآلهة المحذرة وكلمة nonèta تمثل إنتاج الورشة الذي كان يتم تحت رعاية وحماية الآلهة junon، ومن هنا جاء اللفظ monnaie أي النقود وتحديد قيمة هذه النقود من خلال وزنها، وبعد ذالك وبسبب إضاعة الوقت في عمليات التبادل بهذه الصيغة، ثم التوجه إلى النقود الورقية أو على شكل آخر هو أسطوانات معدنية صغيرة تصنع من معادن غير ثمينة لتجنب التزوير بحيث يتم صكها تحت ضمان النظام الحاكم .

المرحلة الثالثة :في هذه المرحلة تم التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل العينية حيث تم التحول من قطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية ثم الحسابات البنكية، لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في الأوراق التمثيلية للقطع النقدية (certificat de métal)، هذه الورقة تمثل تماما القطع مودعة لزمن معين وعدد الأوراق تمثل عدد القطع المعدنية ويساويها، ومن بعد ذالك وجد مصدرو الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بطريقة متزايدة مما يعني باللاتينية Fiducie ومنه اشتقت الكلمة Fiduciaire وبالتالي سميت Fiduciaire monnaie النقود الائتمانية، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة، إن إصدار النقود الائتمانية بدأ عن طريق الخواص ثم بعدها أصبح يتم عن طريق البنوك وبسرعة بعد ذالك أصبح بتداول حتى خارج حدود الدولة مما جعل الدول تكلف البنوك المركزية بالقيام بهذه العملية، وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى قطع نقدية معدنية ومقبولة لدى الجميع[1].

المرحلة الرابعة: التطور من الأوراق المالية إلى حسابات البنكية ثم بنفس الطريقة التي تم بها التطور من النقود المعدنية إلى نقود الورقية، فعملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإيداعات والتي استعملت لتسديد الزبائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية، وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود القيدية، هذه الحسابات يتم تموينها من خلال القروض الممنوحة ومن هنا جاءت المقولة الشهيرة "les crédits font les dépôts" .

[1] حرفوش المدني، **الكامل في الاقتصاد**، دار الأفاق، الجزائر، 2000، ص 33 .

وقد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على إطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح للتسوية واحدة، ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر وبحق بداية حقيقية لتطوير وسائل الوفاء، الدفع في تلك الفترة[1].

كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية والسندات لأمر لتأخذ مكانة لابأس بها بين وسائل الدفع، فالبنوك بدورها لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية، حيث بإمكان البنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك وذالك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية[2].

المرحلة الخامسة :في العصر الحديث ظهرت وسائل الدفع بآلية جديدة وهي وسائل الدفع الإلكترونية والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية وكذا تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الإلكترونية، وهذا ماساهم في تبخر الأموال وتحولها إلى إلكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية[3].

ومن أهم هذه الوسائل الجديدة نجد البطاقة البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة وأول ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذالك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم وتظهر بعد ما يعرف بالمحافظ الإلكترونية التي تقوم بتحويل النقد إلى سلاسل رقمية ويتم حفظها وتخزينها في شكل معلومات على قرص ثابت في موقع العمل، حيث لا يتم اللجوء إلى التعامل بالنقود عير شبكة الانترنت [4].

ثانيا:مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني.

عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي:

تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي يمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل .

وتطلق عموما اسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا للعب هذا الدور، وعلى هذا الأساس فإن وسيلة الدفع هي :تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات.

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه:"عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة أو حسابات أو بالمعلومات التي تستخدم وسيطا لتسهيل عملية التبادل مثل البنك، وعليه فإن الدفع المباشر عبر الانترنت إما أن

---

[1] صلاح إلياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، مداخلة مقدمة إلى ملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، عصرنة تجارب دولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر،يومي 27/26أفريل 2011 ، ص ص 09.

[2] رضوان فايز نعيم، **بطاقات الوفاء**، مكتبة الجلاء، مصر، 1990، ص 04 .

[3] شبكة النبأ المعلوماتية، وسائل الدفع الإلكترونية بدأت تحل محل الأوراق النقدية، الموقع الإلكتروني. :

www.annaba.org.

[4] حجازي بيومي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية**، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002، ص 296 .

يعتمد على وسائل الدفع الإلكتروني أو يعتمد على النقود الإلكترونية أو بالاستعانة بوسيط أو بمحفظة النقود الالكترونية[1].

أما المشرع الجزائري فقد عرفها في نص المادة 113من قانون النقد والقرض كما يلي ، تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل[2].

التعريف الشامل:

وسائل الدفع الإلكترونية على أنها:"وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية، مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكاليف ممكنة".

ثانيا:خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

لوسائل الدفع عدة ميزات نذكرها في ما يلي[3]:

- **يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي يتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية عل تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.
- **يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:** وهب قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان.ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل الاتصالات اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- **يتم الدفع بأحد الأسلوبين:**

الأولى: من خلال نقود مختصة سلفا لهذا الغرض، زمن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذالك العقود التي يكون ثمن فيها مدفوعا مقدما.

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، بحيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك التسوية أي معاملة مالية.

- **يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:**أي توافر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد التسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم

---

[1] أحمد بوراس والسعيد بريكة، ص ص 203، 204.

[2] المادة 113، قانون 90، 10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14أفريل 1990، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 16بتاريخ 18أفريل 1990.

[3] قرطبي أمين، علي قاسم بدر الدين، التوجه **نحو وسائل الدفع الإلكترونية وإسهامها في تحسين أداء البنوك، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص:إدارة مالية، جامعة المدية ، الجزائر،2018، ص 15.

- **يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:**

الأولى: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

الثانية:شبكة خاصة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة. وهذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل وتخفيض تكاليف العمليات التجارية، إضافة إلى أنها تنظم الوقت علاوة على تحسين إدارة النقد والشراكة بين الممولين والعملاء[1].

المطلب الثاني:أنواع وسائل الدفع الإلكتروني.

تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الالكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت أولها ظهور البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية نتناولها فيما يلي:

1. النقود الإلكترونية: عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزن إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات المتعهدين ودون الحاجة لوجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما[2].

1.1. خصائص النقود الإلكترونية :يمكن تقسيم خصائص النقود إلى خاصيتين أساسيتين هما[3] :

- **خصائص عملية متعلقة بالاستخدام** ويمكن تلخيصها في ما يلي :

– تحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي .

– تسمح بالتحويل عن بعد إلى عملة أخرى.

– إتاحة التعامل بها في كل ظرف ووقت، رغم اختلاف الزمن من بلد لآخر .

– السرية في التعامل بها.

- **خصائص متعلقة باحتياطات الأمان** :يرتبط عنصر الأمان في النقود الإلكترونية بنظام التشفير للمعطيات والمعلومات المتعلقة بالتعامل النقدي، رغم الاجتهادات المتواصلة من قبل الخبراء في مجال حماية النقود الإلكترونية، إلا أن اجتهاد القراصنة لا يقل حجما عن اجتهادهم وبالتالي الصراع يبقى قائم بين طرفين، ومنه فإن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان .

يتطلب توفر عدة عناصر في النقود االإلكترونية نذكر منها:

– السماح بتحقيق كل طرف من أطراف التعامل من حقيقة وهوية الطرف الآخر

[1] قرطبي أمين، علي قاسم بدر الدين، مرجع سابق، ص 15 .

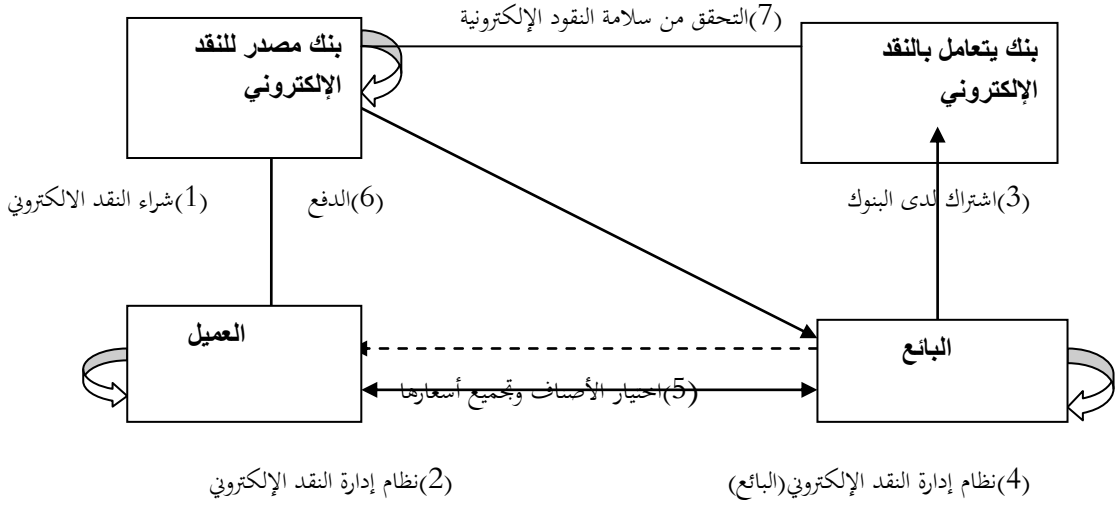
[2] ناظم النوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص 50 .

[3] دغنوش العطرة، **استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي دراسة حالة البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :العلوم الإقتصادية ، المدية، 2017، ص 184.

– القدرة على العمل في جميع الظروف، بما يحفظ حقوق المتعاملين .

– تحقيق الثقة في التعامل بها، بحيث يصبح من المستحيل إنكار المتعامل بها، قيامه بالدفع والسحب بعد إتمامه[1].

الشكل رقم(02–03): آلية عمل النقود الإلكترونية(الرقمية):



المصدر :رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، امصر ، 1999، ص 66 .

من خلال الشكل أعلاه

دورة استخدام النقد الإلكتروني وإجراءاتها:تتمثل في :

- **الخطوة رقم(1)**: يقوم المشتري باقتناء النقد الإلكتروني من أحد البنوك المصدرة بالكمية المناسبة لاحتياجاته.
- **الخطوة رقم(2)**: تتضمن اقتناء برنامج خاص بإدارة النقد الإلكتروني للمشترك وهو برنامج مجاني يتم الحصول عليه من شركة Cyber Cashحيث يقوم هذا البرنامج فعليا بحماية وحدات النقد الإلكتروني من المحو والنسخ.
- **الخطوة رقم(3)**: وهي خاصة بالبائع والذي سيقوم بالتعامل في النقد الإلكتروني حيث يلزم أن يشترك في أحد البنوك التي تتعامل في النقد الإلكتروني وهذه البنوك بطبيعتها هي بنوك تعمل على شبكة الانترنت.
- **الخطوة رقم(4)**: وتتضمن حصول البائع على برنامج خاص لإدارة النقد الإلكتروني للبائع كما يقوم بإدارة العمليات الخاصة بتسجيل الحصيلة وإضافتها إلى أرصدة البائع كما يقوم بالسيطرة على عملية تحويل الأرصدة من نقد إلكتروني إلى نقد حقيقي.
- **الخطوة رقم(5)**: وهي تختص بالدفع حيث يقوم المشتري باتخاذ قرار الدفع من خلال النقود الإلكترونية بالقيمة المطلوبة.
- **الخطوة رقم(6)**: وفيها يقوم البنك بتلقي كشف الدفع من المشتري ويتأكد من صحة النقود الإلكترونية بطرق التأكد المختلفة (صحة الأرقام الخاصة بوحدات النقد الالكترونية، أي البصمات الالكترونية .....إلخ) وبمجرد التأكد من صحة هذه الأرقام يقوم بإرسال كشف وحدات النقد الإلكترونية إلى البائع.

[1] دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص 184.

- **الخطوة رقم(7)**: وفيها يتلقى برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع كشف العملات الإلكترونية الموقعة من البنك ويقوم بإضافة وحدات النقد جديدة بأرقامها وعلامات التأمين الخاص بها إلى خزينة البائع الرقمية.
- **الخطوة رقم(8)**:يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع بإخطار المشتري بتمام السداد فيقوم نظام النقد الإلكتروني للمشتري بمحو هذه الوحدات المخصصة بهذا الكشف من محفظة المشتري بصورة نهائية [1].

2.البطاقات البنكية: لها عدة أسماء متعددة أهمها:النقود البلاستيكية، بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع البلاستيكية، بطاقات البنكية.

تعرف البطاقات الإلكترونية على أنها:"بطاقات بلاستيكية تستخدم لتسديد قيمة مشتريات العميل سواء كان ذلك من خلال شبكة الانترنت، أو الشراء من المتاجر التي تقبل بهذا النوع من البطاقات من خلال شريحة إلكترونية أو صورة شريط مغناطيسي يحتوي كافة المعلومات الضرورية عن العميل وحسابه اللازمة لإتمام البيع [2].

2, 1. أنواع البطاقات البنكية .

تنقسم البطاقات البنكية إلى ثلاث أنواع:

- **بطاقات الدفع**: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المحسوبات المتوقعة .
- **البطاقات الإئتمانية**: وهي بطاقات التي تصدرها البنوك في مبالغ معينة، تمكن حاملها من شراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.
- **بطاقات الصرف الشهري**: تختلف هذه البطاقات عن البطاقة الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان لهذه البطاقة لا يتجاوز شهر) .

وعلى العموم تنقسم البطاقات البنكية إلى نوعين :بطاقات الإئتمانية وبطاقات غير ائتمانية .

2, 1.1. البطاقات الإئتمانية

- **بطاقات الدين**: تتيح بطاقة الدينCharge Card للعميل الشراء على الحساب مع التسديد لاحقا بقيمة المشتريات ضمن الحد الأقصى المسموح به للعميل في البطاقة، حيث يتم لاحقا التسديد عندما ترسل الفواتير المتعلقة بها ويلاحظ هنا أن الفترة الواقعة بين تاريخ الشراء والتسديد هي فترة ائتمان يقدمها البنك لعملائهم في صورة قرض دون فائدة[3].

---

[1] رأفت رضوان ، مرجع سابق، ص 67 .

[2] أكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والبنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 58.

[3] شلول بن شهرة ، ماجدة مدوخ، **الصيرفة الإلكترونية، ماهيتها، مخاطرها، حمايتها**، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "المنظومة البنكية في الألفية الثالثة مناقشة مخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل،الجزائر، 2005، ص 04.

- **بطاقات الائتمان القرضية**:بطاقة الائتمان القرضية Crédit Car هي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع أجل لقيمتها، ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي يتجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضا مقدما من البنك، ومن أمثلة على هذه البطاقات نجد:Visa Card، Master card

1.2. 2. البطاقات غير الائتمانية: وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح أي إئتمان أو القرض وتنقسم إلى:

- **بطاقة الخصم**: ترتبط بطاقة الخصم débit Card بحسابات جارية أو حسابات التوفير ويتم خصم قيمة مشتريات حامل البطاقة مباشرة من هذه الحسابات فور معالجة البيانات الخاصة بهذه المشتريات، وتضاف مباشرة لحساب التاجر والبائع وبذلك تكون بمثابة دفع فوري يتم بواسطته تحويل المبلغ منة حساب حامل البطاقة إلى حساب التاجر، وهو ما يعرف باسم التحويل الإلكتروني للأموال في موقع البيع، وتتم عملية الخصم والإضافة في وقت واحد لحظة الشراء كما أن البنك مصدر البطاقة لا يتعهد بتقديم أية تسهيلات لحاملها وإنما هو يقوم بالسداد إذ وجد الرصيد دائن لحامل البطاقة[1].
- **بطاقة السحب الآلي**: تستخدم بطاقة السحب الآلي Cash Card فقط في عملية سحب النقود إما من أجهزة الصراف الآلي الدولية أو من الأجهزة القارئة للشريط المغناطيسي المزودة بها البنوك المشتركة في عضوية البطاقات وإلى جانب ذلك نجد البطاقة المحلية وهي التي يقتصر استخدامها داخل الوطن في البنك المصدر للبطاقة وبالعملة المحلية[2].
- **بطاقة الدفع المسبق**:حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها (ملئها)بمبلغ مالي معين وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبئ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها ، وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة[3].
- **بطاقة الشيك** :يتعهد البنك في بطاقة الشيك Cheque Card بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة، وهذه البطاقة تكون مخصصة لمهمة ضمان الوفاء بالشيك ويطلق عليها بطاقات ضمان الشيك، يضمن فيها البنك المصدر لبطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة فهي نوع من أنواع

---

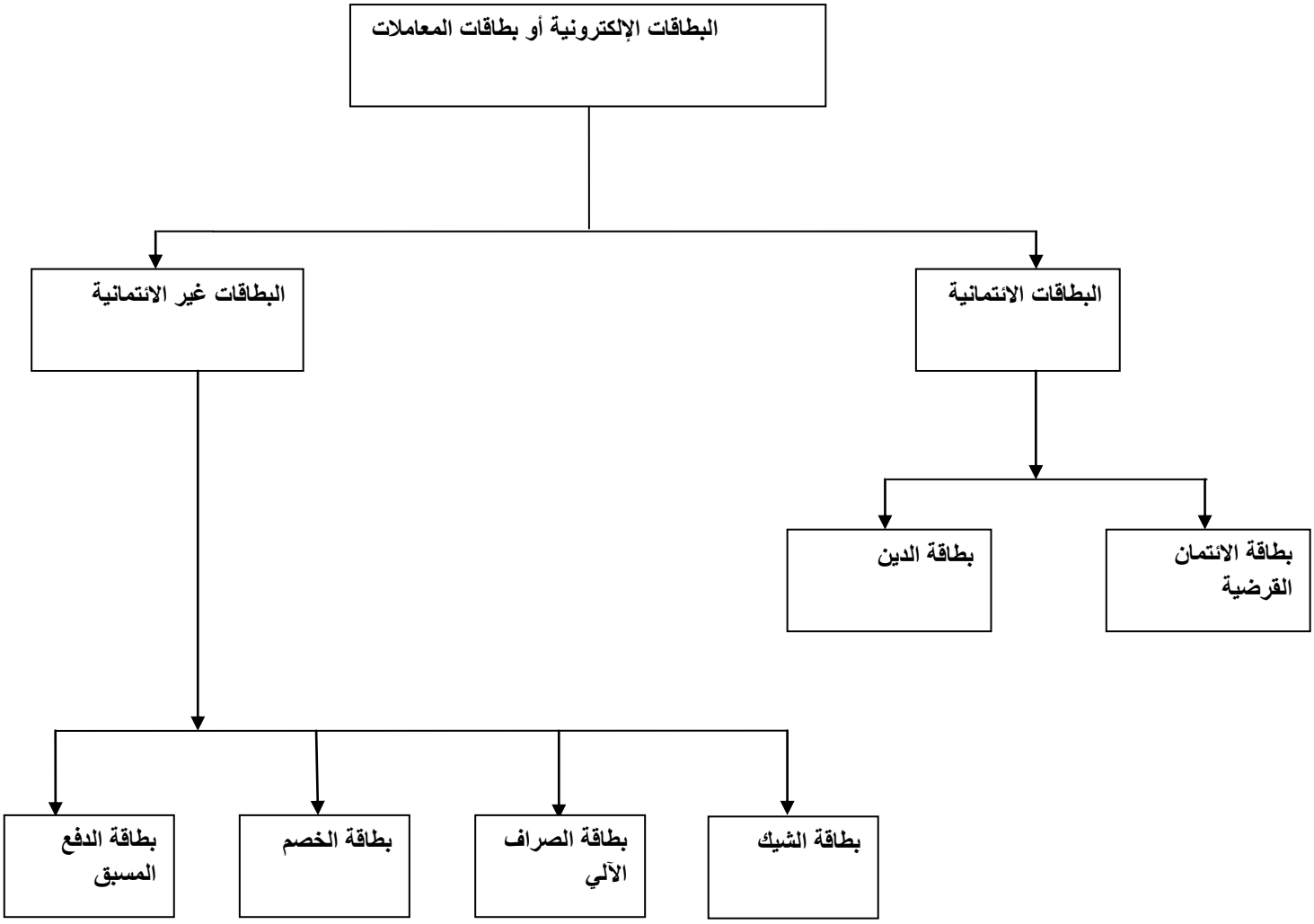
[1] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات بنكية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 142 .

[2] بن زيباك الغالية وحجاج فضيلة، **أثر الصيرفة الإلكترونية على الأداء البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم إقتصادية، تخصص:إقتصاد نقدي وبنكي، غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2018، ص 29.

[3] أحمد عبد الخالق، **البنوك والتجارة الإلكترونية**، الجديد في أعمال البنوك من وجهتين القانونية و الاقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل البنكي، لبنان، 2002، ص 491

الضمان الصادر في ورقة مستقلة، ويضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان[1].

الشكل رقم(02-04):التقسيم الأساسي للبطاقات الإلكترونية:



المصدر:لطفي الطاهر، صلاح الدين جمعي، **العمل البنكي ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص 46.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البطاقات الالكترونية تنقسم إلى:

- البطاقات الائتمانية و التي تشمل بطاقة الائتمان القرضية وبطاقة الدين.
- البطاقات غير الائتمانية والتي تشمل بطاقة الشيك، بطاقة الصراف الآلي، بطاقة الخصم، بطاقة الدفع المسبق.

[1] دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص:67.

2. البطاقة الذكية:Smart Card

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل:الاسم، العنوان، المصرف، المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية[1].

1.3 . أنواع البطاقات الذكية :تنقسم البطاقات إلى نوعين:

النوع الأول: هي بطاقة متصلة والتي عند استخدامها يجب إيصالها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

النوع الثاني: من البطاقات الغير متصلة حيث تتم عملية تعديل البيانات وقراءتها عبر بثها لاسلكيا من قبل الأنتين الفحمي الموجود عليها، وتعتبر البطاقات الذكية الغير متصلة مقيدة جدا حيث أنها تعتبر ملائمة وسريعة، وهي تتطلب من المستخدم إدخال كلمة المرور واسم المستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الأمن والحماية من السرقة والاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مهمة بحيث تكون للقارئ فقط أو لعدم الوصول إليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها[2].

3. الشيكات الإلكترونية:

يعرف الشيك الإلكتروني بأنه:" عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي على معلومات خاصة كرقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم المصرف، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع "[3]

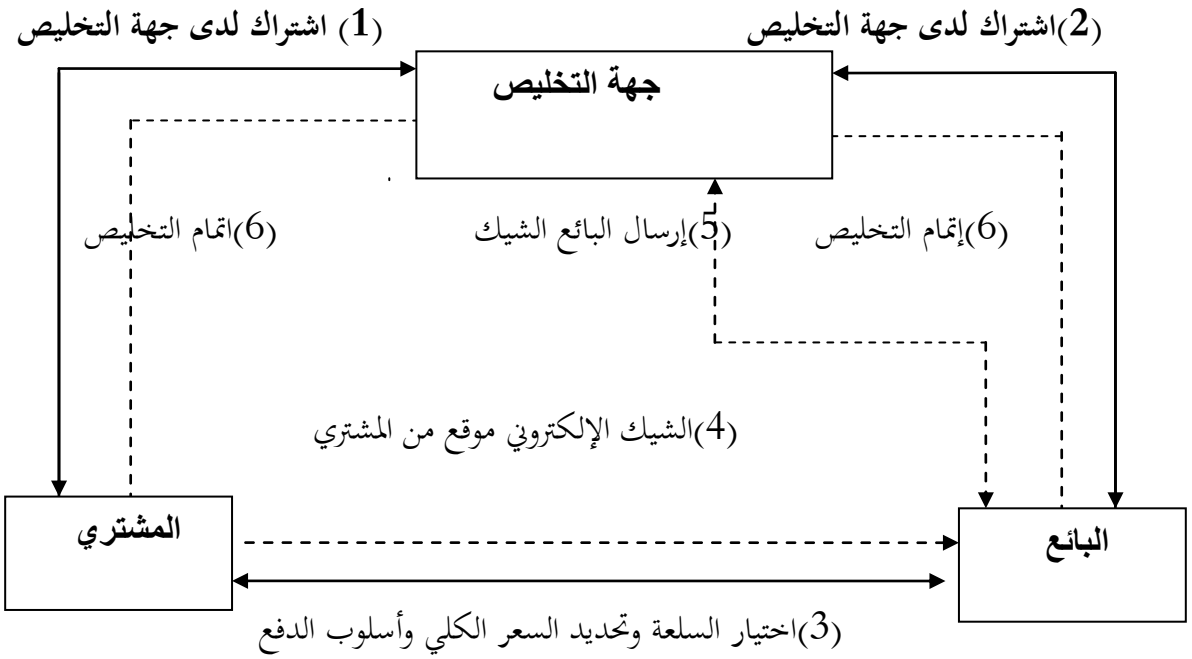
---

[1] طارق عبد العال حمادة، **التجارة الإلكترونية** :المفاهيم التجارية، التحديات الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 140.

[2] خضر مصباح الطيطي، **التجارة الإلكترونية من منظوري تقني وتجاري وإداري**، دار حامد، طبعة الأولى،الأردن، 2008، ص ص 136، 137.

[3] Mostapha Hashem Sérif ،La Monnaie Electronique ،édition roolles ، paris ، France ،2000، p 19

الشكل رقم(02-05):دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته



المصدر:رأفت رضوان ،مرجع سابق ،ص 70.

تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني على الخطوات التالية:

- **الخطوة رقم(1)**، **(2)**:يشترك كل من البائع والمشتري لدى جهة التخليص عادة يكون البنك من خلال فتح الحسابات لكل منهما أو ربطه مع كل أي حساب آخر، ثم بعد ذلك يتم تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما ويتم تسجيله في قاعة البيانات الخاصة بالبنك.
- **الخطوة رقم(3)**:يتم تحديد السلعة المراد شراءها، وتحديد السعر الواجب دفعه للبائع والاتفاق على أسلوب الدفع بواسطة الشيك الإلكتروني.
- **الخطوة رقم(4)**:يقوم المشتري بتحرير شيك إلكتروني وتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر، ثم يعمل على إرساله بالبريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع.
- **الخطوة رقم(5)**:يستلم البائع الشيك الإلكتروني الموقع عليه من طرف المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ثم بعد ذلك يرسله إلى البنك الذي يقوم بعملية المقاصة.
- **الخطوة رقم(6)**:يقوم البنك بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك يقوم بإخطار كل من البائع والمشتري بتمام إجراء المعاملة المالية(خصم الرصيد من المشتري وإضافته للبائع)[1].

ويتميز الشيك الإلكتروني بالمميزات التالية:

[1]رأفت رضوان، مرجع سابق، ص 71.

- يوفر التعامل بالشيكات الإلكترونية50% من رسوم التشغيل مما يساهم بتخفيض النفقات التي يتحملها حامل الشيك.

- تتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48سا فقط مقارنة بالشيكات العادية.

- أن التعامل بالشيك الإلكتروني يقضي على بعض المشاكل التي كانت تواجه الشيكات العادية مثل:الضياع، والتأخير [1].

5. التحويل المالي الإلكتروني:

يعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونيةTransfer Electronic Funds

على أنه عملية منح الصلاحية لبنك ما من أجل القيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف أو أجهزة المودم بدلا من استخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية وهي شبكة تعود ملكية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية[2].

المطلب الثالث:تقييم وسائل الدفع الإلكترونية

إن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكتروني يترجم المزايا على العملاء، فلهذه الأنظمة ايجابيات وخصائص تميزها عن الوسائل التقليدية وتجعل البعض يفضلها، وهذا لا يعني أنها تخلو من العيوب، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا:مزايا وسائل الدفع الإلكترونية

تحقق وسائل الدفع الإلكتروني العديد من المزايا من أهمها:

بالنسبة لحاملها: سهولة ويسر استعمالها عكس النقود الورقية القابلة للتلف والضياع، كما أنها توفر لحاملها الأمان، فما عليه سوى العمل ببطاقة الدفع بالإضافة إلى أنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني وإتمام صفقاته فور ذكر رقم البطاقة[3].

بالنسبة لمصدرها: أن الفائدة التي تجنيها البنوك من إصدارها البطاقات الإلكترونية هي الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح، لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك[4].

بالنسبة للتاجر: تساهم في تحقيق السرعة المطلوبة في إتمام العمليات التجارية، وهي أهم الوسائل أمانا أقوى ضمانا بالنسبة للتاجر عند الدفع بواسطتها، لأن البنوك المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين لهم، ولا يحق لها

---

[1] أمينة بركان، مرجع سابق، ، ص 373.

[2] زهير يشنق، **العمليات البنكية الإلكترونية**، إتحاد البنوك العربية، لبنان، 2006، ص 58 .

[3] ا لزين منصوري، **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني :عوامل انتشار وشروط النجاح**، الملتقى الدولي الرابع حول"عصرنة وسائل الدفع في بنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر "المركز الجامعي خميس مليانة، أيام 27-28أفريل 2011ص 04.

[4] محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2003، ص 08 .

الرجوع للتاجر في حال امتنع أو تأخر حامل البطاقة عن سداد الديون الناجمة عن استعمال البطاقة، بالإضافة إلى استخدام البطاقات يعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التجار[1].

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية تتمثل هذه العيوب فيما يلي[2].

بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل هي رغبة حامل البطاقة بزيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية، وكذلك عدم قدرته على تسديد ديونه في الوقت المحدد مما يؤدي إلى وضع اسمه على قائمة السوداء لذوي الائتمانات غير المقبولة عند البنوك.

بالنسبة لمصدرها:تتمثل هذه المخاطر في أي حاملي البطاقات يأخذون فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم، بالإضافة إلى أنه في حالة ضياع أو سرقة أو تزوير البطاقة فإن البنك هو الذي يتحمل النفقات.

بالنسبة للتاجر:إن مجرد الحدوث أي مخالفة من قبل التاجر أو عدم التزامه بالشروط المتفق عليها يجعله عرضة للمساءلة من قبل البنك وإمكانية قيام البنك بإلغاء التعامل معه ووضع شركته على القائمة السوداء، ما يجعل التاجر غير قادر على ممارسة تجارته[3].

[1] جلال عايدة الشورى، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 103.

[2] عبد الهادي النجار، **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية**، المؤتمر السنوي لكلية الحقوق جول الجديد في المصارف من وجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الثالث، منشورات حلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، جامعة بيروت، لبنان، 2002، ص 50.

[3] نفس المرجع، ص 51.

خلاصة الفصل:

إن التطور التقني والمتسارع في استخدام الانترنت أظهر العديد من الابتكارات في الخدمات البنكية ونظم المدفوعات حيث تعتبر الخدمات البنكية الإلكترونية (الصيرفة الإلكترونية) ووسائل الدفع الإلكترونية من أحدثت تقدما إيجابيا في البنوك والمؤسسات المالية والخدمية.

إن هذه التقنية الحديثة أتاحت إمكانيات عدة خاصة في المجال البنكي حيث يمكن اليوم استلام ودفع الفواتير إلكترونيا واستخدام تقنيات الانترنت والهاتف لتنفيذ مختلف العمليات البنكية في أي مكان وفي أي وقت .

خلصنا من هذا الفصل النقاط التالية :

– الصيرفة الإلكترونية هي: إجراء العمليات البنكية بطرق إلكترونية ،أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ،سواء تعلق الأمر بالسحب ،الدفع ،الائتمان التحويل أو غير ذالك من أعمال البنوك وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون للعميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه وهو في منزله أوفي مكتبه ،وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان .

– تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أرقى ما توصل إليه الفكر المصرفي .

– تسعى المصارف إلى استخدام هاته التقنية الجديدة لعصرنة نشاطها المصرفي بتوفير متطلبات النجاح.

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث لمعرفة مدى تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري.

تمهيد:

إن أهمية المنظومة المصرفية التي مازالت تتخبط في مصاعب ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة والتي معظمها كان يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الالكترونية على وجه الخصوص لم يبلغ ذروته أي لابد من الاهتمام بالعمل المصرفي الالكتروني باعتماد وسائل دفع حديثة تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الجزء بإسقاط واقع الصيرفة الالكترونية التي اشرنا إليه في سابق، من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري BNA_وكالة المدية_، وقد جاء هذا في شكل أسئلة واستفسارات لمعرفة مدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في بنك محل الدراسة في ظل التطورات الحاصلة، وعلى هذا الأساس سنتناول هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–.

المبحث الثالث: وسائل الدفع في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–.

المبحث الأول:الصيرفة الالكترونية في الجزائر

تبنت جل البنوك التجارية نظم المعلومات لتسريع تنميتها، وتطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر، والتي تتطلب توفير بيئة مناسبة للجهاز المصرفي من خلال إقامة أنظمة الكترونية مناسبة واعتماد بطاقات الائتمان، وتطوير شبكة الاتصالات والبريد وفيما يلي سنتطرق إلى أهم أنظمة الصيرفة الالكترونية المعتمدة في الجزائر.

المطلب الأول:شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية مابين المصارف(SATIM)

لقد تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك(SATIM) سنة 1995، من خلال تجمع بنكي ما بين ثمانية بنوك: البنك الوطني الجزائريBNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، الصندوق الوطني للتوفيرCNEP، القرض الشعبي الجزائريCPA، بنك التنمية المحليةBDL، البنك الجزائري الخارجيBEA، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNAM، بنك البركة الجزائريLA BARAKA

وهي شركة ذات أسهم رأسمالها الحالي:1271000000مليون دينار جزائري. حيث تضم هذه الشركة في الوقت الراهن 17 عضوا ضمن شبكتها 16بنكا من بينها: 07بنوك عمومية و09بنوك خاصة إضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر.وذلك من أجل[1]:

- تحديث التقنيات البنكية.
- تطوير تسيير النقد والتعاملات ما بين البنوك.
- عصرنة طرق الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري.
- ترقية المعالجة مابين البنوك.

وتقوم بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا، وطبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه البنك مع شركةSATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية و مصالح SATIMبواسطة شبكة اتصال، حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات مابين البنوك.

كما تعمل شركة SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من البنوك، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع بنوك المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات

[1] زبير بن عياش، بوكحيل نسيم، **تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان2017، ص587.

السحب مابين البنوك، هذا بالإضافة إلى تأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسئولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات.

مركز المعالجة النقدية بين البنوك: تشرف شركة SATIM على المعالجة النقدية ما بين البنوك، وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدمة الخدمة بواسطة خطوط الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة والمزورة.

وقد شرع العمل بهذا النظام فعليا شهر جويلية 2000 إذ أن96.4% من مقاصة أداة الدفع تتم بطريقة الكترونية، وقد سمح هذا النظام بتهيئة إطار قانوني تنظيمي، ووضع اعتماد المعايير المطبقة على جميع أدوات الدفع بما فيها استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، وضع شبكة مكيفة وموثقة للاتصال السلكي واللاسلكي بين المصارف، تعزيز الرقابة[1].

[1] تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول: "**حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة" الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء–نقطة الارتكاز الوطنية الجزائرية–**، نوفمبر2008، ص152، 153، تاريخ الاطلاع2019/05/06، متاح على الموقع: .http//www.cg.gov.dz.

المطلب الثاني: الصيرفة عبر الخط في الجزائر (EDI)

إن أهم أوجه الصيرفة الالكترونية هي صيرفة الخط، وفي إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الالكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري لكن قدرات البنوك الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تساعد على تقديم هذا النوع من الخدمات فكانت"**الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية**"التي نستعرض لها في ما يلي:

1 . تعريف شركة" الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية(EDI)":

أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004، في البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الالكترونية.

ونتجت هذه عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسيةDIAGRAM EDI الرائد في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي:

(AGACT MULTIEDIA)و(SOFT ANGINERING)ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(CERIST) تنشأ شركة مختلطة سميت"الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية" تقدم هذه الشركات خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات الآلية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها(مؤسسات كبرى، مجموعة شركات، تجار، مهنيين، خواص، ...) بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات[1].

2. خدمات " شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية(AEBS):

إن هذه الشركة أنشأت من أجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق البرمجيات المتعددة(DES PROGICIELS) وذلك من خلال:

- اقتراح حلول للمصارف عن بعد من جهة.
- تبسيط وتأمين المبادلات الالكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى.

الخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي:

- الصنف الخاص بالبنك:(DIAGRAM.E-BANKING)
- صنف التبادل الالكتروني للبيانات(EDI)متعدد الوجهات والأقسام(DIAGRAM.E-FILES).

[1] رحيم حسين، هواري معراج، "**الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، الجزائر، 2000، ص:15.

EDI : Electronic Data Internet.

AEBS : Algerai E-Banking Services.

وتضمن تزويد زبائنها بكل وسائل التطور التكنولوجي ووظيفي الذي يعرفه القطاع وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

- **التحليل الأولي**: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات و الموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها.
- **التركيب**: ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.
- **المتابعة المستمرة**: وتكون بتقديم خدمات الصيانة، التكوين، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.

3. أهداف " شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية(AEBS)":

تهدف أساسا إلى:

- الاقتراح على الزبائن(بنوك ومؤسسات مالية) حلول معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات وفعالية مع تأمين لمبادلات المعلومات.
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغبته.
- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم.

لقد اعتمدت العديد من البنوك الجزائرية على (AEBS) في تقديم خدمات الانترنت وذلك من خلال إمضاء عقود، نذكر منها:

– عقد مع القرض الشعبي الجزائريCPA: في جويلية 2005لتزويد البنك بخدمات (DIAGRAM EDI).

– عقد مع البنك (BNP PARIBAS) بي أن بي باري باس الجزائر: في 21 نوفمبر2005 لتزويد هذا البنك الخاص بخدمات(DIAGRAM.E-BANKING).

ومعظم الخدمات المقدمة عبر الانترنت(من طرف المصارف الجزائرية) عبارة عن خدمات بسيطة وقليلة تحتاج إلى توزيع، وشركةAEBS تعتبر بحق أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية بما حققته من توفير لهذه الخدمات لكن هذا لا يمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية لأجل تحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي المالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال[1].

[1]http//www.aebs-tech.com. consulté le: 07/05/2019 .10:45

المطلب الثالث: أنظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

إن تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة وبالنظام البنكي من جهة أخرى وذلك من خلال إقامة الأنظمة المناسبة المتمثلة في RTGSوATIS وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الأداء البنكي لاسيما من ناحية أنظمة الدفع وذلك رغبة فيه بنظام بنكي جزائري متطور واعتمد في 15ماي 2006.

1.**تقديم مشروع RTGS:**

استخدم نظام التسوية الإجمالية الفورية(الدفع الكترونيRTGS) في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لاسيما من حيث أنظمة الدفع في بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي إلى إنجاز نظام دفع الكتروني متطور، أو ما يسمى بنظام التسوية الإجمالية الفورية(RTGS)، ومازال الإنجاز قيد التنفيذ.

بدأت أنظمة الدفع العصرية بين البنوك، ذات الفعالية والشفافية والتي تستجيب للمعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسوية الدولية، في جانفي2006، دخل نظام التسوية الإجمالية الفورية والدفع المستعجل في الإنتاج في شهر فيفري2006.

تعريف RTGS: هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور وبدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

الجدول رقم(03–01): المعاملات من خلال نظام ARTS في الفترة 2009–2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة تداول نظام ARTS%	99.56	99.93	99.77	99.77	99.99	99.99
عدد العمليات	205736	211561	237311	269557	900418	314357
قيمة العمليات (مليار دينار د ج)	649740	587475	680123	535234	358026	372394

المصدر: زغدار أحمد، حميدي كلثوم، **"تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006–2014"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ديسمبر2015، جامعة المدية، الجزائر، ص 17.

من خلال الجدول السابق نلاحظ النسبة المئوية لتداول نظام ARTS وعدد العمليات و قيمة العمليات (مليار دينار) خلال الفترة من 2014/2009.

التعليق:

نلاحظ منذ سنة 2009 إلى غاية 2014 معدل توافر هذا النظام يفوق نسبة 99%، كذلك تعتبر هذه العلاقة المحصل عليها مطابقة للمقاييس الدولية المتفق بشأنها بشكل مشترك لقياس الموثوقية العملياتية لأنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام.

2.أهداف نظام RTGS:

يهدف نظام التسوية الإجمالية الفورية إلى تحقيق ما يلي:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في الوقت الحقيقي وكل الوسائل الأخرى.
- تسوية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني.
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات مابين المصارف وتشجيع إقامة البنوك الأجنبية.

3.مبادئ تشغيل نظام RTGS: يقوم النظام RTGS الوطني بمعالجة وتسوية تحويلات الأموال بصفة فورية، أي في وقت حقيقي وعمليا هو يقوم على المبادئ التالية:

- **المشاركين:** المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، والخزينة العمومية، ومراكز الصكوك البريدية.
- **العمليات التي يعالجها النظام:** يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين مؤسسات المالية و المصرفية والمشاركين عامة، وذلك على النحو التالي:

– **عمليات مابين البنوك:** حيث يتممن خلال هذا النظام بين التحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة ومستعجلة.

– **عمليات بنك الجزائر:** وهذا البنك الوحيد القادر على إصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشاركين.

- **حساب التسوية:** إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات التسوية، تقسم إلى حسابات فرعية وهذه الحسابات تحول حسب حالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، وبعد التأكد من وجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات في ما يلي:

– عمليات بنك الجزائر.

– المبالغ المخصصة للمقاصة.

– أوامر مستعجلة بطبيعتها.

- **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية:**دخل نظام المقاصة الالكترونية في الإنتاج في ماي 2006 بمقاصة الشيكات، وقد تم إدخال أدوات الدفع الأخرى تدريجيا، وخلال سنة2007 أنجز هذا النظام ما يقارب 07 مليون عملية دفع بمبلغ إجمالي يقدر ب5452مليار دينار[1].

إن المبالغ الدائنة والمدينة الناتجة عن طريق المقاصة الالكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين، وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الالكترونية وعلى الراغب أن يعيد في وقت لاحق.

[1]عرابة رابح ،مرجع سابق، ص ص 22، 21.

بنية وهندسة النظام:

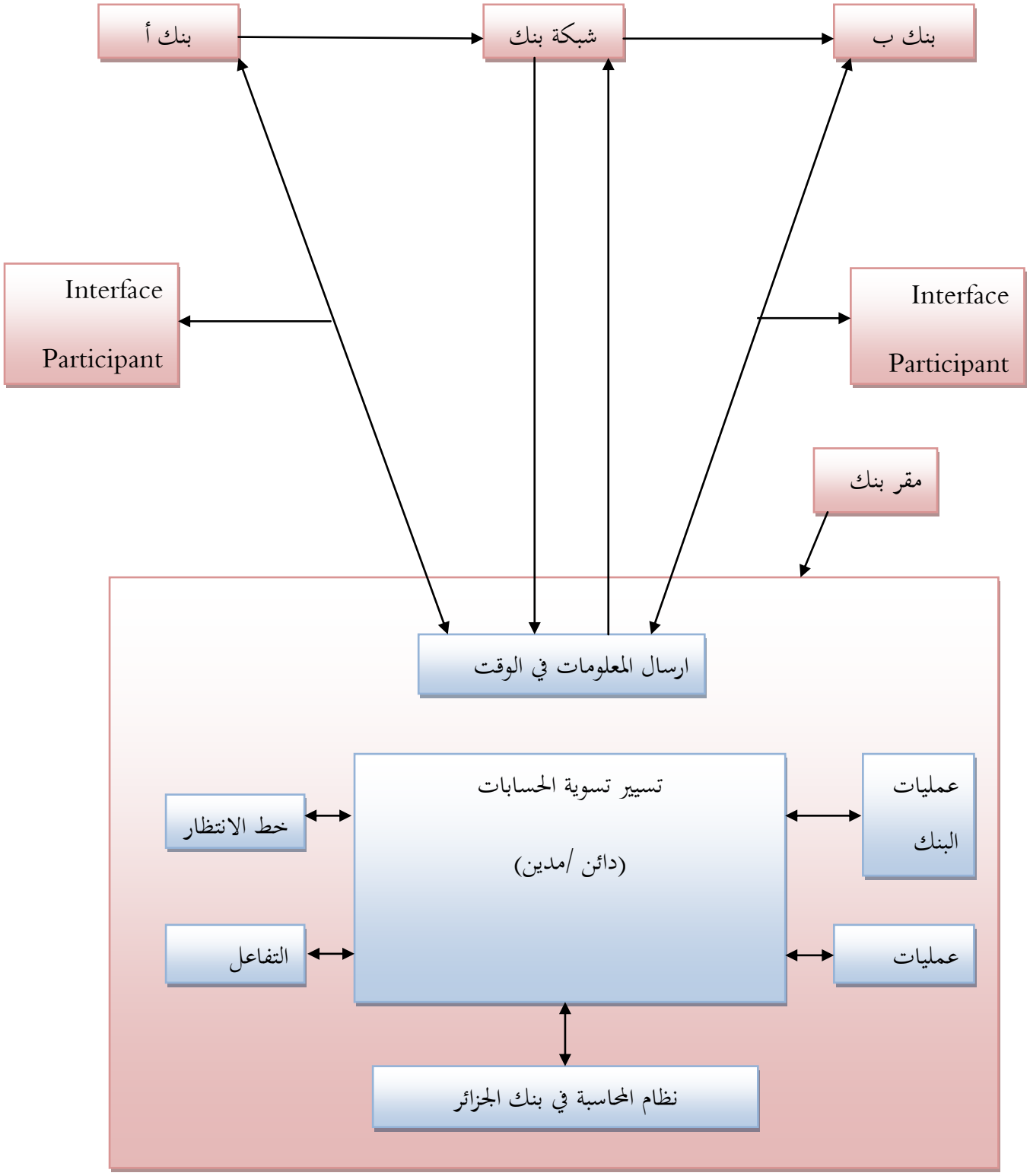
إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز (RTGS)المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة (Plate forme)، تمكن من استعمال وتلقي أوامر تحويل كل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام بحيث تكون مؤمنة للغاية. ويقوم النظام المركزي(RTGS)بالوظائف التالية:

- مراقبة المرسلات القادمة من المشاركين.
- تسيير أوامر الانتظار.
- تسيير أوامر وفق طبيعتها.
- تخصيص مبالغ للمقاصة.
- المعالجة تتم في نهاية اليوم.
- إدارة ومراقبة حسابات العمليات المعالجة بواسطة النظام.

أما فئة المشاركون فيقومون بالوظائف التالية:

- تلقي ومراقبة الأوامر وملائمتها.
- إصدار الأمر بنظام (RTGS).
- متابعة خطوط انتظار المشاركين المعنيين مباشرة أو المشاركة غير المباشر للمستخدمين في خدمات النظام.

الشكل رقم(03–01): بنية وهندسة نظام ARTS



المصدر:غياظ الشريف، عبد المالك مهري، **"إشكالية اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والطموحات الملتقى العلمي الوطني الثالث حول الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد**، جامعة أم البواقي، يومي 02 و03 ديسمبر 2013، ص 22.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هيكل بنية وهندسة نظام التسوية الإجمالية الفورية يشمل عدة مراحل ابتداء من إرسال المعلومات في الوقت من بنك ب وبنك أ وشبكة بنك إلى مقر بنك ويتم فيه تسيير تسوية الحسابات (دائن/مدين) ويتم إرسال واستقبال نظام المحاسبة في بنك الجزائر.

ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية(ATIC)

نتج عن إصلاحات النظام المصرفي الجزائري إنشاء نظام متطور لإتمام عمليات المقاصة بين البنوك الجزائرية أطلق عليها اسم المقاصة الجزائرية عن بعد بين البنوك(Algérie Télé Compensation Interbancaire)أو (ATCI) حيث تمثلت دوافع ظهور هذا النظام في تغيير وضعية النظام المتبع

المتمثلة في:

- الاستخدام الواسع للشيكات الذي طغى على بقية وسائل الدفع الأخرى، وتبادلها المادي بين المتعاملين في غرف المقاصة المحلية مما يجعلها عرضة للضياع، السرقة والتلف.
- استخدام الشيكات يستغرق مدة طويلة لتحصيل قيمتها، وخصوصا بالنسبة للشيكات المتناقلة فضلا عن ذلك فإن الشيكات تنقصها المصداقية لهذا لا تحض بقبول واسع.
- إن أساس عملية التسوية مابين البنوك التي تتم في غرفة المقاصة لا تسمح للبنوك أن يكون لها تقدير آني ودقيق لأموالها.

1. **تعريف نظام المقاصة الالكترونية(ATCI):**

لقد تم تطبيق نظام المقاصة المسمى بالمقاصة عن بعد بين البنوك التجارية أوATCI من قبل بنك الجزائر وهو عبارة عن نظام لإجراء عمليات المقاصة الإلكترونية بين البنوك يديره ممثل عن المقاصة بين البنوك[1].

هي عملية تبادل الصكوك والتحويلات بين البنوك أين تتم من خلالها تسديدات متبادلة بين البنكين المعنيين بالمقاصة في ذلك اليوم لإصدار نتيجة إما يسند أو يستلم والأخر العكس[2].

وسميت بنظام المقاصة الإلكترونية هو نظام واضح وبسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية أرصدة المتعاملين و التحويلات وتسويتها عن طريق (RTGS).

ومن خصائص المقاصة نذكر:

– تدعيم نوعية الخدمات.

– إدماج تكنولوجيا جديدة على جهاز الدفع.

---

[1] العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص221

[2] معطي سيد أحمد، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك التجارية(دراسة تحليلية استبيانيه، حالة بنوك سعيدة)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تخصص:حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص68.

دخل نظام ATCIحيز التنفيذ بإشراك بنك الجزائر لكل البنوك،اتصالات الجزائر، بريد الجزائر شركة ساتيم، جمعية البنوك، والمؤسسات المالية مع كل فروعها ومكاتبها عبر كامل التراب الوطني، ويعتمد هذا النظام أيضا على تبادل المعلوماتية للبيانات الرقمية، دخل الحيز التنفيذ يوم 15ماي 2006، في أول يوم للتبادلات كانت معالجة للصكوك، على أن تتطور العملية لتشمل باقي وسائل الدفع. فقد عالج النظام 771933 عملية خلال شهر ماي 2006، بما قيمته 51.12مليار دينار، و489436 عملية في ديسمبر من نفس السنة بما قيمته 303.17مليار دينار وعدد العمليات التي علجت سنة2015ب:20.756بما قيمته15892.0مليار دج .

2. أهداف نظام المقاصة الإلكترونية: تهدف المقاصة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من أهداف نذكر:

- تقليص آجال التحصيل مقارنة مع المبادلات التي يقومها كل بنك.
- أتممت التبادل بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المشاركون وتحسين سير الخزينة.
- ضمان أمن المبادلات وذلك لتفادي أي خسائر أو مشاكل في المحاسبة.
- يمكن متابعة الرصيد ووضعيته عند نهاية اليوم، ومعرفة المبالغ التي ستحسم في اليوم الموالي[1].

[1]معطي سيد أحمد، مرجع سابق، ص 69.

الجدول رقم(03–02): أهم الاختلافات بين المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية.

الجدول أدناه يمثل أهم الفروقات بين المقاصة الالكترونية والمقاصة التقليدية من خلال الجهاز، الاتصال، الرقابة وغيرها

وجه المقارنة	المقاصة التقليدية C ompensation	المقاصة الالكترونية Télé-Compensation
الجهاز	– نظام يدوي	– نظام آلي
الاتصال	– اتصال مباشر بين أطراف الخدمة	– اتصال غير مباشر بين أطراف
الرقابة	– صعوبة في تنفيذ الرقابة	– تسهيل عملية الرقابة من طرف البنك المركزي. – تنطوي على عنصر اليقين.
الأدوات	– يتم التعامل تعويضها بوسائل الدفع.	– يتم التعامل مع الصور بوسائل الدفع.
الوقت	– تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا لإتمامها	– اختصار الوقت والجهد معا.
التكاليف	– ارتفاع حجم التكاليف لأن كل عملية تعالج على حدى	–تخفيض التكاليف والتنمية الودائع.
الأمن والأخطاء	– تنطوي على مخاطر نقل النقود. – خاضعة للأخطاء نظرا للحجم المتزايد من الشيكات.	– تحقيق الأمان والسرعة في تتبع الشيكات وطباعة الكشوفات(كل شيء مسجل إلكترونيا) – تقليل الأخطاء.
الغش والاحتيال	– زيادة احتمالات التزوير والغش	– تقليل عملية النصب والاحتيال.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات سابقة

من خلال الجدول أعلاه يمكن التمييز بين أهم فروقات المقاصة التقليدية والمقاصة الالكترونية و ذلك من خلال عدة أوجه المقارنة نوجزها فيما: الجهاز، الاتصال، الرقابة، الأدوات، الوقت، التكاليف، الأمن و الأخطاء، الغش والاحتيال.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول بنك الوطني الجزائريBNA–وكالة المدية–

يعتبر البنك الوطني الخارجي من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال كما يدل عليه اسمه، وله دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.وفي هذا المبحث سنتناول أهم نشأة والهيكل التنظيمي للبنك مع أهم الخدمات التي يقدمها.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائريBNA

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13جوان 1966 بموجب القرار 66-178، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وفي عام 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري. وهو يتفرع إلى عدة وكالات تتفرع عبر ربوع الوطن وتقدر ب214 وكالة تجارية ومن بينها (الوكالة محل الدراسة)، ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها ف الجزائر مستقلة.

منذ نشأته سنة1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي، يحوز البنك الوطني الجزائري على أكثر من 2.6 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام.

حيث عرف تأسيس البنوك التجارية الأجنبية التي تنشط في الجزائر والمتمثلة في[1]:

1) القرض الصناعي والتجاريِ CIC.
2) بنك باريس والدول الهولندية BPPB
3) البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في إفريقيا BNCIP
4) القرض العقاري للجزائر وتونس CFAT.

وتجدر الإشارة أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة، وقد عرف البنك توسعا كبيرا من خلال إنشاء فروع جديد له عبر مختلف المناطق والتي من بينها وكالة المدية التي تأسست عام 1980.

والملاحظ أن البنك الوطني الجزائري يتعامل بالرمز المختصر ب.و.ج باللغة العربية أما باللغة الفرنسية BNA.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري، www. bna. dz

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائريBNA

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات متعددة المسطرة وفقا للتشريعات البنكية، نذكرها فيما يلي[1]:

- استقبال الودائع بمختلف أنواعها.
- يمنح القروض بمختلف أنواعها سواء كانت قروض مباشرة أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، شراء الأوراق المالية، وصولات دفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العمومية أو الشركات العموميين.
- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.
- يقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية بشتى الطرق أي أنه يتولى جميع العمليات مع(عمليات التصدير والاستيراد من وإلى).
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع بما في ذلك الأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة.
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل وكذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض .
- قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد ونهاية جيدة لعملية التسديد، تأمين خدمات مصرفية للمؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

إضافة إلى ما سبق يقدم البنك الوطني الجزائري خدمات أخرى نذكرها فيما يلي:

- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- فتح الحسابات بجميع أشكالها(جارية، لأجل، حساب التوفير....).

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائريBNA–وكالة المدية–

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائريBNA

يمكن ابراز الهيكل التنظيمي للبنك فيما يلي[1]:

1.مصلحة الصندوق: وتؤدي هذه مصلحة خدمات التالية:

- فرع الشباك والتحولات المالية والندية.
- عمليات المقاصة.
- عمليات السحب و الإيداع.
- إيداع الصكوك.

2.مصلحة التجارة الخارجية: ومن بين المهام التي تؤديها هذه المصلحة نجد:

- عمليات التجارة الخارجية من تصدير واستيراد من وإلى الجزائر بما في ذلك عمليات فتح الاعتمادات المستندية والتحصيلات المستندية.
- عمليات السحب والإيداع بالعملة الصعبة.
- توطين الفواتير.

3.مصلحة القروض: وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.
- تقوم بجميع العمليات الخاصة بالقروض سواء كانت قروض استغلال أو قروض استثمار أو قروض عقارية.
- دراسة المخاطر.

4.المصلحة الإدارية: تعمل هذه المصلحة على متابعة كل العمليات التالية:

- تسيير الموارد البشرية(غيابات، توظيف.....الخ).
- تقديم التصريحات الجبائية.
- دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية لها.

5.سكريتاريا الالتزامات: وهي أول مصلحة يلجأ إليها الزبون لفتح حساب حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة الزبون ومعرفة وضعيته الماضية والحالية من أجل مواجهة المخاطر وذلك عن طريق تلقي المعلومات من:

- المراسلات التي تأتي من الخارج.
- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو بالبنوك الأخرى.
- وضعية الحساب الجاري للزبون بالبنوك الأخرى.

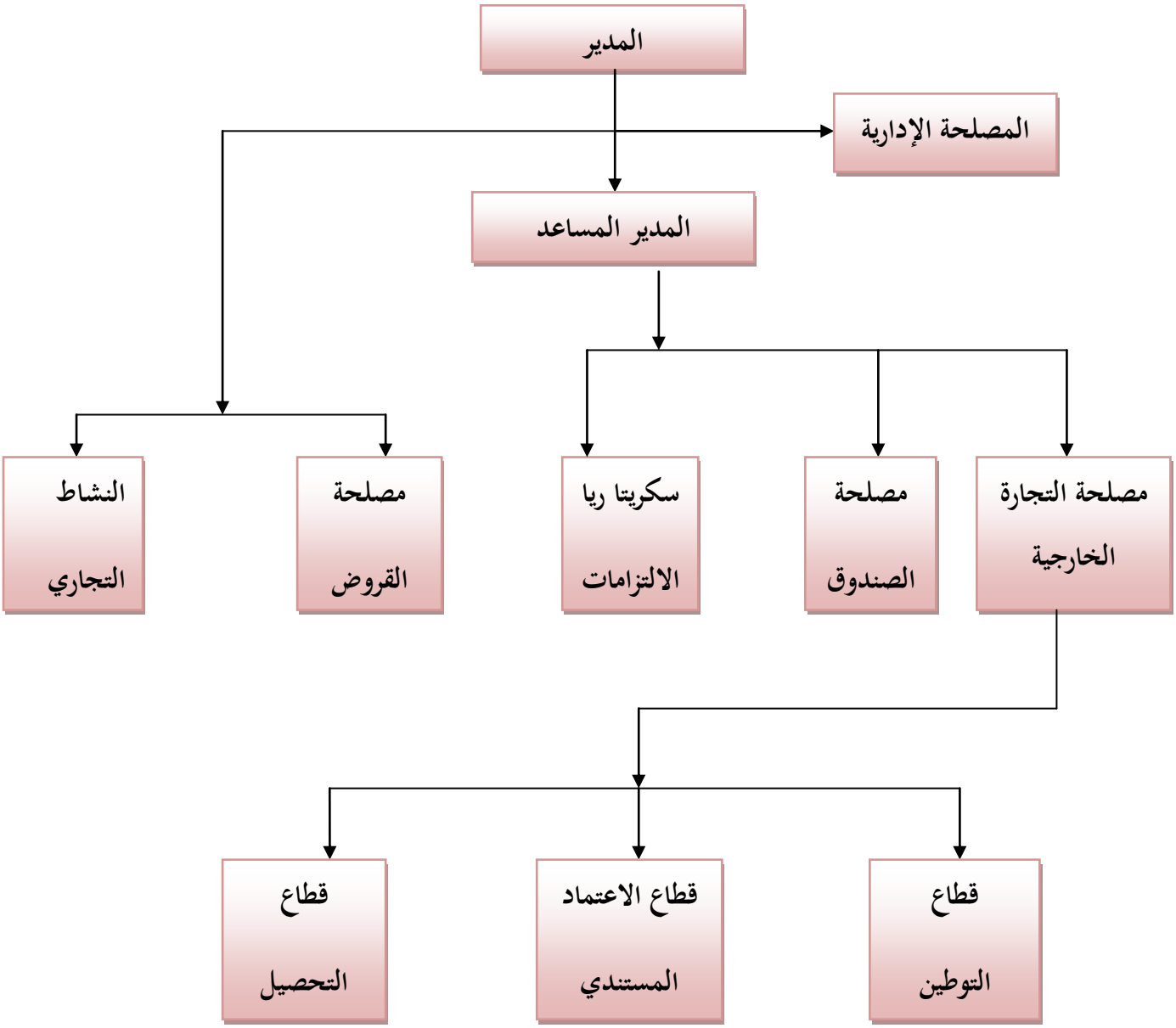
6.مصلحة المنازعات: وتطهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة عند منح القروض حيث أن أي زبون لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية إلى مصلحة المنازعات وتتبع الإجراءات التالية:

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائريBNA –وكالة المدية–

- يطلب البنك الزبون من أجل حل الموضوع بطريقة ودية(عن طريق التفاهم).
- توسل إليه رسالة بحيث تنتظر المصلحة مدة معينة.
- إذا لم يستجب الزبون يقوم البنك بإرسال إنذار ثاني إذا لم يحضر تحال القضية إلى محضر قضائي والذي بدوره يرسل إليه إنذار بالدفع لمدة 20 يوم وإذا لم يمتثل يكتب عليه تقرير عدم الدفع والامتثال.
- بعدها ترسل عارضة لرئيس المحكمة لحجز تنفيذي لأمواله المرهونة بعد إمضاء رئيس المحكمة تقدم لمحضر قضائي حتى يتم تنفيذ الحجز ثم بيع الضمانات في المزاد العلني.

والشكل الآتي يبين مصالح البنك الوطني الجزائري السابق ذكرها:

الشكل(03–02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA –وكالة المدية–



المصدر: البنك الوطني الجزائري

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري –وكالة المدية–يشمل عدة أقسام إبتداءا من المدير،المدير المساعد ،مصلحة الإدارية، مصلحة القروض، النشاط التجاري.والذي يتفرع فيما بعد إلى أقسام عديدة حسب نشاط كل قسم.

المبحث الثالث:وسائل الدفع في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–

حرصت وكالة المدية –851– على إدخال كل ما يسمح بمسايرة التطورات التكنولوجية وسائل الدفع الالكترونية في محاولة منها لتنويع منتجاتها المصرفية وذلك لتوفير كافة الوسائل التي تسهل على زبائنها إجراءات العمليات المطلوبة في أسرع وأقل جهد، وسنعرض في هذا المبحث وسائل الدفع الالكترونية والوسائط المستخدمة في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–وكذا أفاق وتحديات تبني مشروع الصيرفة الالكترونية في الوكالة.

المطلب الأول: وسائل الدفع الالكترونية و الوسائط المستخدمة في البنك BNA–وكالة المدية –

من خلال الدراسة التي قمنا بها لمعرفة خدمات الصيرفة الالكترونية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائريBNA –وكالة المدية–، قام المسئول بتعريفنا على أهم وسائل الدفع الالكترونية التي يتم التعامل بها (البطاقات البنكية)في الوكالة بالإضافة إلى أهم الوسائط البنكية الالكترونية نذكرها في مايلي: جهاز الموزع الآلي (DAB)، والشباك الآلي (GAB)، ونقطة البيع الالكترونية(TPE). وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: وسائل الدفع الالكترونية بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–:

تتمثل وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في الوكالة فيما يلي:

1. **البطاقة البنكية CIB**:

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح زبائنه، فهي مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، واسم حاملها ورقم حسابه، وتوقيعه، وبشكل واضح وبارز رقمها وتاريخ انتهاء صلاحيتها وتعتبر هذه بطاقة دفع وسحب مابين البنوك وداخل التراب الوطني، يتم التعرف عليها بين البنوك بشعار CIBبحيث تمنح هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب الشيك وبمدة صلاحية 03 سنوات. ونجد فيها نوعين من البطاقات هما:

1.1البطاقة الكلاسيكية: La carte classique

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنك وفق شروط حددها البنك. وهي بطاقة تمنح للأشخاص ذوي الدخل المتوسط أقل من 120.000 دج وللحصول عليها يتم إبرام عقد بين البنك والعميل وهي البطاقة الأكثر استخداما.(انظر الملحق رقم 01).

الجدول رقم (03–03): يوضح المبالغ المسحوبة للبطاقة الكلاسيكية.

نوع البطاقة	الراتب الأدنى	الحد الأقصى
البطاقة الكلاسيكية	أقل من 120.000 دج/شهرا	*80%من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر. *حسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي.

المصدر: www.bna.dz

2.1 البطاقة الذهبية :La carte gold

هي بطاقة دفع وسحب، خاصة فقط بالتجار ورجال الأعمال أي الأشخاص ذوي الدخل المرتفع أكبر من120.000دج وما يميزها أنه يمكن لحاملها سحب مبالغ كبيرة(أنظر الملحق رقم02)

الجدول رقم(03–04): يوضح المبالغ المسحوبة للبطاقة الذهبية.

نوع البطاقة	الراتب الأدنى	الحد الأقصى
البطاقة الذهبية	أكثر من120.000دج	*80%من الراتب على الموزع ا؟لآلي للأوراق النقدية في الشهر. *حسب الرصيد الآلي البنكي

المصدر:www.bna.dz

- **شروط الحصول على البطاقة البنكيةCIB:**

- ملأ طلب البطاقة من طرف العميل(أنظر الملحق رقم 03).
- يجب أن يكون للعميل حساب جاري أو حساب بنكي لدى البنك.
- أن يكون للبنك رصيد لا يقل عن 5000د ج.
- أن تكون مدة التعامل مع البنك لا تقل عن 3أشهر

بالإضافة إلى البطاقة الدولية visa carde

❖ **البطاقة الدولية:visa carde**

هي بطاقة ائتمانية، تستخدم في الخارج حيث يمكن دفع وسحب الأموال في أي مكان من العالم (حسب شركة visa)، وتقدر مدة صلاحيتها ب24 شهرا. وهي نوعان نختصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03–05): يوضح المبالغ المسحوبة للبطاقة الدولية.

نوع البطاقة	Visa classique	Visa gold
المقدار المستحق لاكتسابها	1000أورو	4500أورو
الحد الأعلى للسحب	500أورو في اليوم	750أورو في اليوم
الحد الأدنى للدفع	1000أورو في اليوم	3000أورو في اليوم

المصدر:www.bna.dz

❖ **مزايا وسائل الدفع الالكترونية:**

تقدم البطاقة الالكترونية العديد من الامتيازات و التي سنذكر أهمها:

- بساطة الاستعمال.
- سيولة دائمة للاموال24 ساعة على24ساعة على مستوى كل الشبابيك الآلية البنكية لوكالة المدية.
- أمان أقصى حيث البطاقة مجهزة بشريحة الكترونية مزودة برقم سري و شخصي.
- اقتصاد للوقت حيث تمكن من ربح اكبر وقت وتوفر عناء الوقوف بطوابير الوكالات البنكية.
- راحة اكبر:تمكن من تخليص المشتريات على آليات الدفع الالكتروني لدى المتاجر التي تعتمد هذه الآلية.

❖ **عيوب وسائل الدفع الالكترونية:**

- المخاطر الناجمة عن استعمال هذه الوسيلةهي رغبة حامل البطاقة لزيادة الاقراض والانفاق.
- عدم القدرة على تسديد الديون.
- ضياع وسرقة وتزوير البطاقة.

الجدول رقم(03–06):المواصفات بين البطاقتين البنكيتين(الكلاسيكية والذهبية)

في الجدول أدناه سوف نتحدث عن أهم المواصفات بين البطاقة البنكية الكلاسيكية والبطاقة البنكية الذهبية

البطاقة البنكية الكلاسيكية للسحب والدفع CIB Classique	البطاقة البنكية الذهبية للسحب والدفع CIB Cold
– بطاقة ذات لون أزرق. – نفس الهيئة الخارجية للبطاقة لكل البنوك مع تغير رمز البنك. – بطاقة ذات شريط مغناطيسي ورقاقة الكترونية. – بطاقة موجهة للأفراد ذوي الدخل المتوسط. – في حالة الضياع أو السرقة لا يتم تعويض البطاقة بسرعة – سقف الدفع والسحب محدود ومنخفض. – لا يمكن استعمالها عند انعدام الارتباط مع الموزع.	– بطاقة ذات لون أصفر. – نفس الهيئة الخارجية للبطاقة لكل البنوك مع تغير رمز البنك. – بطاقة ذات شريط مغناطيسي ورقاقة الكترونية. – بطاقة موجهة للأفراد ذوي الدخل المرتفع. – في حالة الضياع أو السرقة يتم تعويض البطاقة في أجل 48ساعة فقط. – سقف الدفع والسحب مرتفع. – إمكانية استعمالها في حالة انقطاع الاتصال مع الموزع المركزي لكن في حدود مبلغ معين وفي عمليات الدفع فقط.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات سابقة

من خلال الجدول يمكن التمييز بين أهم المواصفات بين البطاقة البنكية الكلاسيكية والبطاقة البنكية الذهبية من خلال عدة صمات أهمها: اللون، شكل البطاقة، سقف الدفع والسحب محددة،كيفية الاسترجاع.

ثانيا: الوسائط البنكية الالكترونية بالبك الوطني الجزائريBNA–وكالة المدية–

تتمثل هذه الوسائط فيما يلي:

1. **الموزع الآلي(DAB):**

الموزع الآلي للأوراق هي صورة بسيطة للمكننة في القطاع البنكي، فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء للفرع. وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك.(شكله أنظر الملحق رقم04).

الجدول رقم(03–07): الموزع الآلي للأوراق DAB:

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة سحب. يوجد في:الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى.ويعمل دون انقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة. وهذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكنة سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الموزع الآلي للأوراق DAB ندرسه من خلال **المبادئ العامة:** حيث يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب، **التقنية:** جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة، **النتائج:** تخفيض نشاط السحب في الفروع.

2. **الموزع الآلي البنكي(GAB):**

يمكن تعريفه كما يلي:

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات ذات تعقيدات وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق، يتعلق الأمر بأجهزة أتوماتيكية متصلة بشبكة بطاقات إلكترونية.(أنظر الملحق رقم 05).

فهي متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودوره المهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك.

حيث يسمح بعملية سحب النقود وفق سقف محدود إضافة إلى تقديم خدمات أخرى كإمكانية التحويل من حساب إلى أخرى، التعرف على رصيد.....الخ.

ويتم تغذيته بالنقديات اللازمة خاصة أيام العطل والإجازات الرسمية على أن تكون هذه النقديات جيدة و مفرزة في أربعة طوابق بما يسمح بأداء الخدمة على أكمل وجه.

الجدول رقم(03–08): الشباك الآلي البنكي GAB.

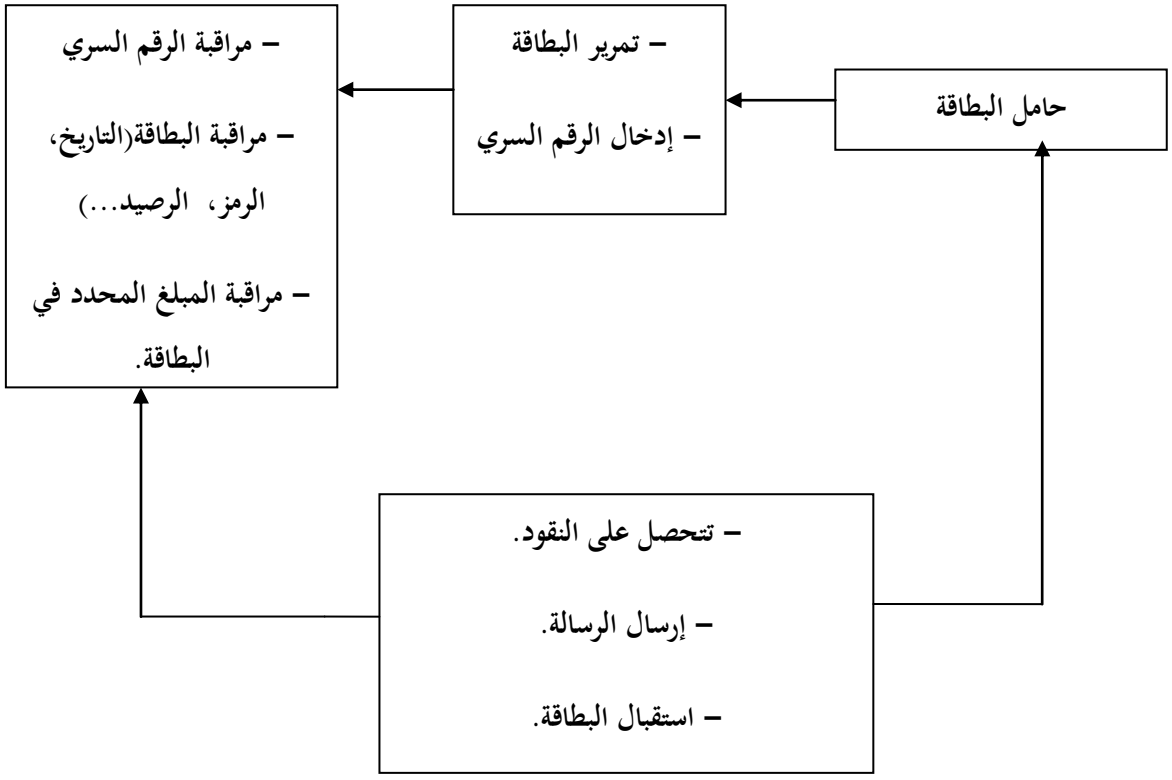
الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيكات.....الخ.	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي يقرا مدارات المغناطيسية التي تسمح بمعرفة الزبون رمزي سري.	يستعمل من طرف الزبائن: –في أوقات غلق البنك. –الزبون المستعجل.

المصدر: البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GABندرسه ابتداء من **المبادئ العامة:** يخول لكل حائز على بعمليات السحب، معرفة الرصيد...ألخ، **التقنية**: جهاز موصول بالكمبيوتر، **النتائج**: يستعمل من طرف العملاء في أوقات غلق البنك.

- **طريقة الحصول على خدمة (DAB)و(GAB)**:الشكل التالي يوضح طريقة الحصول على خدمة الشباك والموزع الآلي للأوراق:

الشكل رقم (03–03): طريقة الحصول على خدمة (GAB) و(DAB):



من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن طريقة العمل بخدمة ال DABو الGABيشمل عدة أقسام ابتداء من حامل البطاقة و إدخال الرقم السري مراقبة الرقم السري(التاريخ، الرمز، الرصيد..)، مراقبة المبلغ المحدد في البطاقة وبعدها يتم الحصول على النقود، إرسال رسالة، استقبال البطاقة.

3. **جهاز الدفع الالكتروني TPE (Terminal de Paiment Electronique)**

هو جهاز الكتروني له القدرة على التعرف على الشريحة الالكترونية للبطاقة البنكية أو الشريط المغناطيسي، يزود به التجار الذين يقبلون التعامل بالبطاقات حتى يتمكن حاملوها من دفع مشترياتهم بكل سهولة.

ويوجد نوعان من جهازTPEهما:

1. **الثابت**:يتواجد هذا النوع من الجهاز في المحلات وجميع نقاط البيع الثابتة.
2. **النقال**:يتواجد هذا النوع لدى الشركات ذات الأنشطة التي تحتاج إلى تنقل كبير وشكل جهاز الدفع الالكتروني (أنظر الملحق رقم06).

إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف فيه نقطة بيع يمرر البطاقة على القارئ الالكتروني الخاص بالبطاقة الالكترونية والموصول مباشر مع الحاسوب المركزي للبنك المعني(BNA) والذي بدوره يقوم من

كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالعميل من خلال رمز أو رقم سري خاص به، فيقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب البائع.

الجدول رقم(03–09): جهاز الدفع الالكتروني TPE

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
جهاز الدفع الالكتروني TPE	يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عمليته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة	يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمان

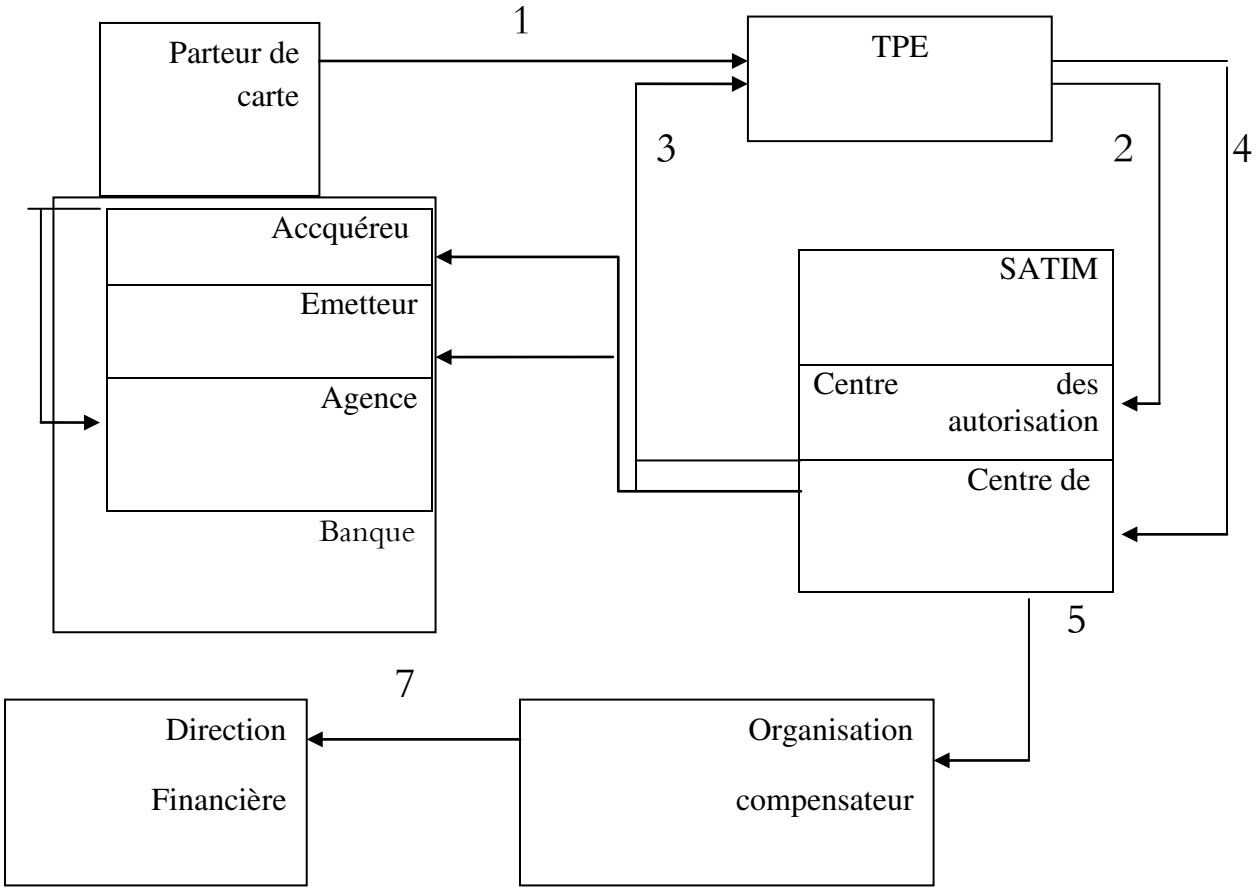
المصدر:البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جهاز الدفع الالكترونية TPE ندرسه ابتداء من **المبادئ العامة**: يتم وضعه في المحلات حيث تسمح للعميل بتسوية عمليته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد، **التقنية**: فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة، **النتائج**: يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمان.

- **خطوات عمل جهاز TPE**

تتمثل خطوات عمل جهاز TPEفي المخطط التالي:

الشكل رقم(03–04): يوضح خطوات عمل جهازTPE



يمكن توضيح عمليات الشكل أعلاه كما يلي:

1. إدخال البطاقة في قارئ البطاقات باتجاه السهم المتواجد على وجه البطاقة وكتابة الرقم السري.
2. ترسل المعلومات المشفر على الشريحة إلى Centre des autorisationليتم التأكد من إمكانية جواز الدفع بالبطاقة
3. يتم استقبال الإجابة عن طريق Le serveur على مستوى الجهازTPE
4. إذا تمت الموافقة على الطلب تتواصل إجراءات الدفع، يرسل جهاز TPE معلومات بقبول مركز التسريح بعملية الدفع، أما في حالة الرفض فإنه يحدث العكس.
5. مركز الحسابات يضع في خدمة البنك كل الملفات ويوضح وضعية كل العمليات المحققة والمرفوضة.
6. بعد استقبال الملفات للمعالجة من طرف Accquéreur (البيئة النقدية)تقوم بسحب المبلغ من حساب العميل وتضعه في حساب التاجر.

7. يرسل L'Organisme compensateur كشف الحسابات إلى المديرية المالية لمتابعة الحسابات وتسوية المقاصة.

المطلب الثاني:تطور استخدام البطاقات البنكية في الفترة (2014–2018)

1.تقييم البطاقة:

من خلال هذا العنصر سيتم التمييز بين البطاقات الجديدة التي تم إنشاؤها والبطاقات التي تم تجديدها لوكالة المدية–581–خلال سنتين(2017–2018):

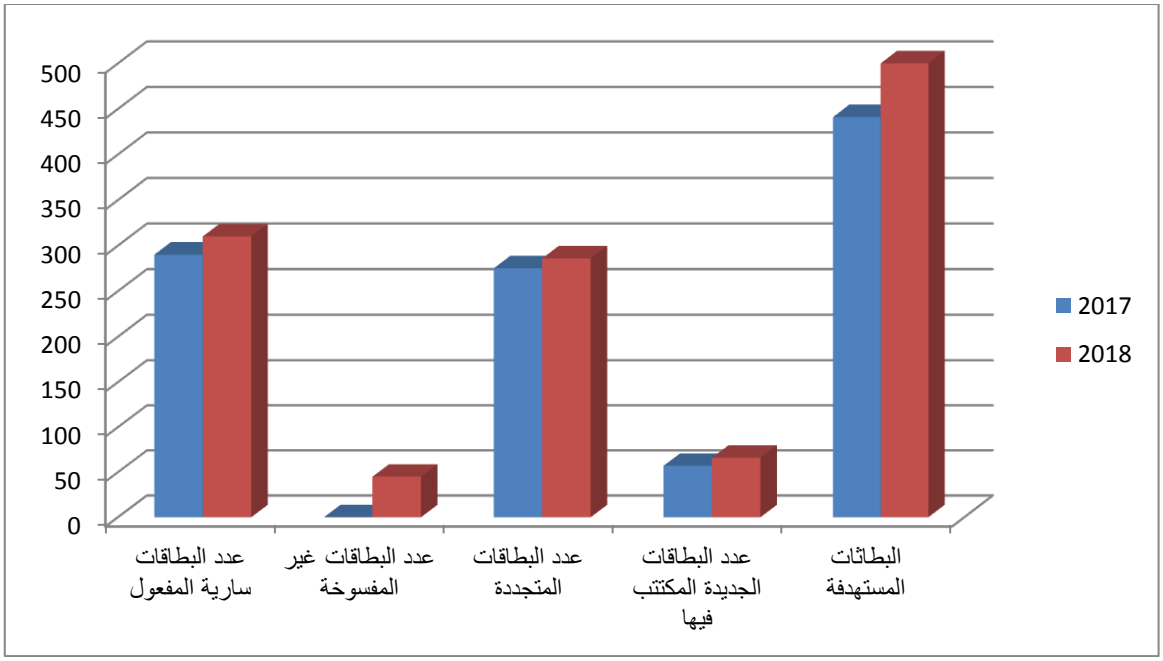
جدول رقم (03–10):أهم البطاقات التي تم إنشاؤها والبطاقات التي تم تجديدها في بنك BNAخلال سنتين 2017–2018:

عدد البطاقات	2017	2018
عدد البطاقات السارية المفعول	290	310
عدد البطاقات غير المفسوخة	0	45
عدد البطاقات المتجددة	275	280
عدد البطاقات الجديدة المكتتب فيها	57	66
البطاقات المستهدفة	441	500

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أهم البطاقات الالكترونية التي تم إنشاؤها وتجديدها في الوكالة وتشمل العديد من الأقسام نذكرها: عدد البطاقات السارية المفعول، عدد البطاقات غير المفسوخة، عدد البطاقات المتجددة، عدد البطاقات الجديدة المكتتب فيها، البطاقات المستهدفة خلال سنتي 201/2017 .

الشكل رقم(03–05): أعمدة بيانية تبين نسبة التغيرات لبطاقات الدفع الالكترونية لسنة (2018/2017):



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الشكل أعلاه نجد أن:

- عدد البطاقات السارية المفعول خلال الفترة(2017–2018):قد تغيرت من 290إلى 310 بطاقة وهذا التغير راجع إلى أن هذه البطاقات لم تنتهي مدة صلاحيتها ويسمح بالتصرف فيها إلى غاية انتهاء فترة صلاحيتها والمحددة بسنة كاملة، وخلال هذه الفترة لا تصبح غير صالحة للاستعمال.
- عدد البطاقات المجددة وغير المفسوخة خلال سنة2017كان معدوما، ثم أصبح يعادل 15 بطاقة خلال سنة2018، وهذا راجع إلى انه لا يوجد تجديد لهذه البطاقات ولم يغلق الحساب الخاص بالزبائن خلال هذه الفترة ولم تنتهي مدة صلاحية هذه البطاقة ويسمح التصرف فيها إلى غاية انتهاء صلاحيتها، على غرار سنة 2018 كان هناك تجديد 45 بطاقة فقط من 310وهذا لانتهاء مدة صلاحيتها هذه البطاقة وتجديدها، أما البطاقات المتبقية(265) مازالت صالحة للاستعمال.
- عدد البطاقات المتجددة خلال سنة2017 كان يعادل 275 من290 بطاقة أي تم تجديد البطاقات لانتهاء مدة صلاحيتها، والباقي من هذه البطاقات أي ما يعادل 15 قد تم غلق حساباته والبطاقات المتجددة خلال 2018 كان يمثل 286لانتهاء صلاحية.

- عدد البطاقات المكتتب فيها سنة 2017 كان يعادل 57 من 290 وهذا راجع إلى إعادة فتح حسابات العملاء بعد غلقها، وكذلك في سنة 2018كان يعادل 66 وهذا راجع إلى فتح حسابات العملاء بعد غلقها.
- يمثل مجموع البطاقات المستهدفة خلال سنة 2017 ما يعادل 441 ونهاية سنة2018 ما يعادل 500 وهذا يدل على أن وكالة BNA-581- شهدت خلال سنتي (2017-2018): تطورا كبيرا في عدد البطاقات المصرفية الالكترونية ز وهذا التطور يفسر بزيادة إقبال العملاء على استعمالها على غرار السنوات السابقة.

من خلال التحاليل السابقة فإن وكالة المدية خلال الفترة (2017-2018): أي سنتين عرفت إقبال عدد كبير من العملاء على التعامل بالبطاقات الالكترونية بسبب:

ثقة ورضا المتعاملين على ما يقدمه البنك من خدمات وهذا ما يحفزه على الاطلاع على التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال الصيرفة الالكترونية ومواكبتها، وتقديم خدمات بنكية الكترونية تتميز باختصار الوقت والجهد وبأقل تكلفة ممكنة لأجل جلب عدد كبير من المتعاملين.

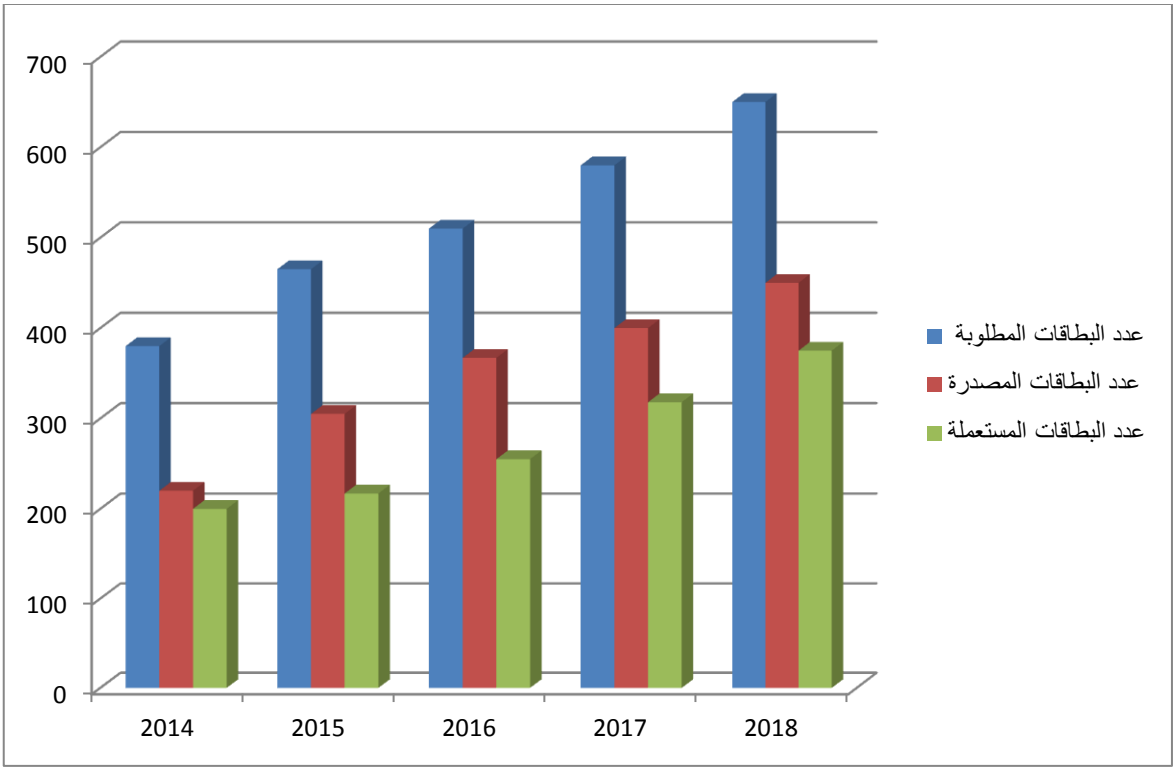
2.البطاقات البنكية الالكترونية خلال الفترة(2014–2018):

الجدول رقم(03–11):البطاقات الالكترونية خلال الفترة (2014–2018)

	2014	2015	2016	2017	2018
عدد البطاقات المطلوبة	380	460	510	580	650
عدد البطاقات المصدرة	220	307	367	400	450
عدد البطاقات المستعملة	200	217	255	310	375

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك

الشكل رقم(03–06): يوضح تطور البطاقات البنكية (المطلوبة، المصدرة، المستعملة) لدى البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–خلال الفترة من(2014/2018):



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الشكل أدناه والمتعلق بعدد البطاقات الدفع الالكترونية (المطلوبة، المصدرة، والمستعملة) خلال الفترة الممتدة من 2014–2018:

1.عدد البطاقات المطلوبة قد شهد ارتفاعا مستمرا من عام (2014) إلى غاية (2018) حيث بلغ عدد البطاقات المطلوبة 280بطاقة عام 2014، و650 بطاقة عام 2018 هذا الارتفاع والزيادة في الطلب على البطاقات البنكية راجع إلى:

- زيادة طلب العملاء على تجديد بطاقاتهم البنكية بعد انتهاء مدة صلاحيتهم إضافة إلى فتح حسابات بنكية في البنك من طرف عملاء جدد يؤدي إلى زيادة الطلب على البطاقات البنكية.
- نظرا لما تتمتع به هذه البطاقات الالكترونية من ربح للوقت، وسهولة في الاستخدام وإمكانية السحب بها في أي وقت أدى إلى زيادة طلب العملاء عليها.
- نظرا لإبرام للاتفاقيات التي ابرمها البنك الوطني الجزائري BNAمع المؤسسات.

2.عدد البطاقات المصدرة كذلك عرفت ارتفاعا مستمرا من 220بطاقة عام 2014 إلى 450 بطاقة في عام 2018، لكنها منخفضة مقارنة بعدد البطاقات المطلوبة، فمثلا في عام 2015 بلغ عدد البطاقات المصدرة 305بطاقة، في حين كان عدد البطاقات المطلوبة 465 بطاقة في نفس العام، هذا الانخفاض راجع إلى التأخر الذي يشهده تسليم البطاقات الالكترونية لبعض عملاء البنوك، فرغم أن تصنيع البطاقات الالكترونية

على عكس مستوى شركة SATIM لا يتطلب أكثر من 4 أيام، في حين أن المسار الذي تتخذه البطاقة الالكترونية ابتداء من تقديم الطلب في الوكالة البنكية إلى وصوله إلى شركة SATIM مرورا بلجنة مركزية للبنك يتطلب وقتا طويل يصل إلى شهرا.

3.عرفت البطاقات البنكية المستعملة في الفترة(2018/2014):ارتفاعا ملحوظا من 200 بطاقة إلى 375 بطاقة، هذا راجع إلى رضا عملاء البنك في البطاقات البنكية الالكترونية ورضاهم بما يقدمه البنك من خدمات، لكن حجم التعامل بهذه البطاقات المستعملة ضعيف مقارنة بمجموع عدد البطاقات المصدرة والسبب وراء انخفاض استعمال البنكية عن البطاقات المصدرة راجع إلى:

- العطب المتكرر للموزعات الآلية للأوراق النقدية، أو كونها دائما خارج الخدنة ونقص السيولة منها، بالإضافة إلى ضعف شبكة الانترنت.
- عدم رغبة العملاء في إظهار أية معلومات أمام الأفراد ترتب عنه عزوف لدى عملاء البنك في استعمال البطاقات البنكية الالكترونية حيث يلاحظ طوابير أما شبابيك الدفع الكلاسيكية بالمقابل تبقى آلات الدفع الالكتروني فارغة.
- حسب المعلومات المقدمة من طرف البنك محل الدراسة فإنه من أصل 10 عملاء متحصلين على البطاقة البنكية لا يستعملها إلا مرة واحدة فقط دوريا.

المطلب الثالث: أفاق وتحديات تبني مشروع الصيرفة الالكترونية على مستوى BNA–وكالة المدية–

حسب تصريحات أدلى بها رئيس مصلحة الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–حول أفاق تبني مشروع الصيرفة الالكترونية على مستوى الوكالة، وأهم التحديات المصاحبة لها كما يلي:[1]

أولا: أفاق البنك الوطني الجزائريBNA:

تسعى وكالة المدية إلى تطبيق مشروع الصيرفة الالكترونية من خلال تحديث وسائل الدفع الالكتروني وتقديم خدمات حديثة مثل:

- خدمات عن طرق الرسائل النصية للهاتف النقال SMS، للتعرف على الرصيد آخر العمليات فيه.
- خدمات الهاتف المصرفي التي تسمح كذلك بالتعرف على الرصيد والتحويل من حساب إلى حساب آخر إضافة إلى معرفة عروض البنك.
- BNA net: تدخل فيها خدمة جديدة متعلقة بتحويل الأموال أي دفع الأجور للعمال عن طرق الانترنت، متاحة فقط للشركات والمؤسسات.

ثانيا:التحديات التي تواجه البنك حول تطبيق مشروع الصيرفة الالكترونية:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك لنثقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة والاستفادة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات يمكن إدراجها كالآتي:

- ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع (كالنقص في الشبكة العالمية للمعلوماتInternet، وكذلك نقصها وضعفها مابين البنوك).
- نقص التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الالكترونية، وخصوصا المتعلقة بالصيرفة الالكترونية.
- عدم ثقة العميل بوسائل الدفع الحديثة كالبطاقات الائتمانية، فمازالت المفاهيم التقليدية مرسخة(النقود الورقة هي وسيلة الدفع الرئيسية والأكثر أمانا بالنسبة له).
- غياب البحث والتطوير لتوظيف هذه التقنية.
- ضعف التكوين القاعدي للأطر البشرية ذات الكفاءة، بالرغم من توفر الكفاءات والموارد البشرية اللازمة، إلا أنها تعاني من قلة مرد وديتها وضعف فاعليتها وانعدام روح المبادرة والإبداع فيها.

ويرجع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الانترنت أيضا إلى نقص الإعلام و الاتصال. فالشعب الجزائري عموما لا يمتلك ثقافة التكنولوجيا المتطورة فهو دائم التعامل الشخصي مع البنك.

[1] مقابلة مع رابح رايس ، رئيس مصلحة الزبائن، يوم:2019/05/20، الساعة: 10:35.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا نجد أن البنوك التجارية لا يزال مفهوم الصيرفة الالكترونية غريبا عنها وذلك لأن المنظومة المصرفية الجزائرية ما زالت تتخبط في مشاكل والمتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء كبير منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الالكترونية على وجه الخصوص.

ومن خلال دراستنا التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائريBNA– وكالة المدية– فوجدنا أنه لحد الآن لم تطبق فيه التكنولوجيات الحديثة التي عرفناها في الصيرفة الالكترونية ماعدا: خدمات الصيرفة عبر أجهزة الصراف الآلي، جهاز الدفع الالكتروني، المقاصة الالكترونية و البطاقات البنكية.

الخاتمة العامة

الخاتمة

أصبح لزاما على البنوك التجارية أن تتماشى مع التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبح استخدام تلك التكنولوجيا من ضروريات العمل البنكي، وذلك من أجل تلبية حاجات ورغبات زبائنها باعتبارهم محور الاهتمام من حيث الأهداف المسطرة.

ومع تزايد نمو الاقتصاد الرقمي والانتشار الواسع لشبكة الانترنت وأثرها البنوك و نشاطاتها، أدى ذلك لوجود أنظمة دفع الكترونية ووسائل حديثة تتلاءم مع متطلبات هذا ا لاقتصاد الجديد.

أما عن واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية فمازال في مرحلة أولية من خلال إدخال بطاقات السحب، وإدخال بعض التكنولوجيات الحديثة في القطاع المصرفي، إلا أنها رغم ذلك تحاول بجهودها المستمرة للنهوض باقتصادها الوطني من خلال تبني المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

ومن خلال دراستنا التطبيقية لوكالة البنك الوطني الجزائري BNA حاولنا من خلالها معرفة إلى أي مدى يتم فيه تطبيق الصيرفة الالكترونية من خلال قيامنا بمقابلة تم فيها طرح أسئلة على بعض الموظفين بها.

1-اختبار الفرضيات :

بعد دراسة موضوع هذا البحث يمكننا اختبار الفرضيات كما يلي :

الفرضية الأولى :إن الإصلاحات التي طبقت على الجهاز المصرفي كانت بمثابة بناء جهاز مصرفي وتحسين لأدائه وتطوير عناصره وتنظيمها فمنذ الاستقلال توالت الإصلاحات حيث كل إصلاح وله هدف معين وإصلاح >خلل معين وبالتالي تثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية :الصيرفة الإلكترونية هي ليست مواقع إلكترونية فقط بالنسبة للبنوك بل تتعداها لأن الصيرفة الإلكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بوسائط إلكترونية كالموزع الآلي والتلفزيون الرقمي والهاتف الثابت وشبكة الانترنت ...الخ ،ومنه تثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة :هناك محدودية في استعمال الصيرفة الإلكترونية في وكالة البنك الوطني الجزائري بشكل خاص والبنوك بشكل عام مقارنة بالتطبيق العالمي للصيرفة الإلكترونية حيث تتصف الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بالمحدودية بسبب حداثة تطبيقها وحداثة البيئة المنظمة لها ومحدودية المعرفية الإلكترونية بشكل عام وبالتالي تثبت صحة الفرضية.

2-نتائج الدراسة :

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بواقع استخدام الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية ،ولقد أفضت هذه الدراسة الخروج بجملة من النتائج نوردها فيمايلي :

- الصيرفة الإلكترونية هي استعمال أو تقديم الخدمات المالية،بوسائل الدفع الإلكترونية .
- عرفت الصيرفة الإلكترونية عدة قنوات إلكترونية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الانترنت كالصيرفة عبر التلفزيون الرقمي والهاتف المصرفي والانترنت.
- إن تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية سوف يساهم في تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري ويجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة.
- ينبثق عن الصيرفة الإلكترونية وسائل دفع إلكتروني متمثلة في البطاقات البنكية الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية.
- الجانب الأمني هو أهم عائق في تطبيق الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت بسبب الحصول القرصنة واحتيال على شبكة الانترنت التي تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.
- من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا محدودية وسائل الدفع الإلكترونية وتعرض الصراف الآلي للكثير من الإعطاب مما يؤثر على البنك محل الدراسة.

3-الاقتراحات :

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- تأهيل البنوك ماديا ،بشريا ،تقنيا والإطلاع على تجارب الدول المتقدمة فيما يخص الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة والاستفادة منها،
- توفير الأطر القانونية الكافية لمنح الثقة والحماية لكل طرف من أطراف الصيرفة الإلكترونية.
- تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية ،ومنح تحفيزات للتجار الذين يقبلون التعامل بالبطاقات الائتمان.
- ضرورة فرض رقابة أكبر على عمليات الصيرفة الإلكترونية في بنك الوطني الجزائري ،والعمل على التحديث الآني للبيانات عند كل عملية سحب،من أجل الحفاظ على دقة العمل أكثر وتعزيز الثقة والأمان عند العميل .
- ضرورة اهتمام بنك الوطني الجزائري بالتواصل أكثر مع العملاء والعمل على إيجاد الحلول السريعة للمشاكل التي يعانون منها في تعاملهم مع آلات الصرف الآلي والبطاقات البنكية وذالك من خلال توظيف طاقم مختص موجه خصيصا لهذا الغرض.
- على بنك الوطني الجزائري أن يقوم بإصدار بطاقات الائتمان محدودة الرصيد تستخدم لعمليات الدفع،وهذا من أجل تفادي حصول خسائر كبيرة في حال تعرض إحدى البطاقات للسرقة وبذالك تشجع الأفراد.

4-أفاق الدراسة :

إن موضوع الصيرفة الإلكترونية يعتبر موضوعا واسعا ،وهذه الدراسة لم تتناول إلا جزءا منه ،لذا لا تزال جوانب عديدة يمكن أن تكون إشكاليات موضوعات دراسات مستقلة:

1-القطاع المصرفي الجزائري وإمكانية تطبيق الكفء للصيرفة الإلكترونية .

2-أثر المعلوماتية على نجاح الصيرفة الإلكترونية .

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد النبهاني ، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2015

2. أحمد بوراس والسعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية للأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر،2004.

3. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1993.

4. أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006.

5. أحمد عبد الخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال البنوك من وجهتين القانونية و الاقتصادية،الجزء الثاني، الجديد في التمويل البنكي، لبنان، 2002.

6. إسماعيل ابرهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2016

7. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطبع والنشر،، لبنان، 1996

8. أكرم حداد ومشهور مذلول، النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008

9. بخراز يعدل فريدة "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية طبعة الثالثة،، الجزائر، 2007

10. بن علي بن عزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

11. جلال عايدة الشورى، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009

12. حجازي بيومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002

13. حرفوش المدني، الكامل في الاقتصاد، دار الأفاق، الجزائر، 2000

14. خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية من منظوري تقني وتجاري وإداري، دار حامد، طبعة الأولى، الأردن، 2008.

15. دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

16. رضوان فايز نعيم، بطاقات الوفاء، مكتبة الجلاء، مصر، 1990

17.زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاتها، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2003.

18.زهير يشنق، العمليات البنكية الإلكترونية، إتحاد البنوك العربية، لبنان، 2006.

19.زياد سليم رمضان "إدارة الأعمال المصرفي"، دار صفاء للنشر، الطبعة السادسة، الأردن، 1997.

20.زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، لبنان، 1991.

21.شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ، الجزائر، 2008

22.صالح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية "النظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2014.

23.صبحي تادريس قريصة، مدحت مجمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1981.

24.طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

25.طارق عبد العال حمادة، التجارة الإلكترونية :المفاهيم التجارية، التحديات الدار الجامعية، مصر، 2003.

26.الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.

27.طه طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دون دار النشر، مصر، 2000.

28.عادل أحمد حشيشّ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

29.عامر أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، لبنان،1993.

30.عبد الله عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية، مصر، 2017.

31.عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، المؤتمر السنوي لكلية الحقوق جول الجديد في المصارف من وجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الثالث، منشورات حلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، جامعة بيروت، لبنان، 2002 .

32.فريد النجار، الاقتصاد الرقمي :الأنترنت وإعادة الهيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

33.محمد السعيد أنور، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005

34.محمد الصالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة، البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998.

35. محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحاذة، محاسبة المؤسسات المالية (بنوك التجارية والشركات التأمين)، دار المناهج للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

36. محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2009.

37. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة للطباعة والنشر، لبنان، 1981.

38. محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر، طبعة الأولى، الأردن، 2014.

39. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، الأردن، 2013.

40. محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

41. محمد مصطفى سنهوي، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2013.

42. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

43. مدحت صادق، أدوات وتقنيات بنكية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.

44. مصطفى رشدي شيحة ، النقود والمصارف الائتمان، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999.

45. نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2007.

46. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية "الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

47. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

الكتب بالأجنبية :

1. Mostapha Hashem Sérif ،La Monnaie Electronique ،édition roolles ، paris ، France ،2000 ،

2. Whie ،F ،Internet banking in the uiki why are There not more customere .journal of financial services Marketing N09 ،2004

المذكرات:

أطروحة ذكتوراه:

1. أمينة بركان، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز البنكي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة قسم علوم التسيير، التخصص:نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014.

2. دغنوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :العلوم الإقتصادية ، المدية، 2017.

3. سارة مولاي مصطفى، دور رأس المال الفكري في تطوير الصيرفة الإلكترونية وانعكاس ذالك على جودة الخدمات المصرفية، دراسة مقارنة بين وكالات المصارف العمومية والمصارف الخاصة بالمدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص:علوم مالية ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية، 2018.

4. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

5. محمد تقرورت، متطلبات تطوير المعاملات البنكية الإلكترونية في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف،2014.

مذكرات ماجستير :

1. إبراهيم تومي، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص :نقود وتمويل، جامعة بسكرة. 2007.

2. بوزرق إبراهيم، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي دراسة حالة القرض الشعبي CPA، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم :العلوم الاقتصادية، تخصص:تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3. خولة فرحات، أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية، دراسة حالة البنك الإلكتروني، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008الجزائر، 2008.

4. زقير عادل، تحديات الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود وتمويل، جامعة محمد خضير، بسكرة،الجزائر، 2009.

5. زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة،الجزائر ،2009 .

6. سليمة عبد الله، دور التسويق الخدمات البنكية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

7. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

8. علي بوعمامة، اندماج وخصخصة البنوك، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، نقود وتمويل، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

9. محمد طلحة، الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الأداء التسويقي للبنوك، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009.

10. معطي سيد أحمد، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك التجارية(دراسة تحليلية استبيانية، حالة بنوك سعيدة)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تخصص:حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011 .

11. نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

مذكرات ماستر:

1. بلباحي يمينة، إدارة مخاطر التمويل و إشكالية القروض المتعثرة في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، 2018.

2. بن زيباك الغالية وحجاج فضيلة، أثر الصيرفة الإلكترونية على الأداء البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم :علوم إقتصادية، تخصص:إقتصاد نقدي وبنكي، المدية، 2018.

3. سمية فرقاني، وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر غير منشورة، قسم :علوم التجارية، تخصص:علوم مالية ، جامعة المدية، 2013.

4. طبلاوي زوليخة، توام ياسين، واقع الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية وبنوك، المدية، 2018.

5. عباس محمد أمين، استخدام التحليل الائتماني في تقليل من المخاطر منح القروض في البنوك التجارية "دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،1قسم :علوم اقتصادية، تخصص:تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، 2017.

6. قرطبي أمين، علي قاسم بدر الدين، التوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية وإسهامها في تحسين أداء البنوك، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم :علوم التسيير، تخصص:إدارة مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2018.

7. لطفي الطاهر، صلاح الدين جمعي، العمل البنكي ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2016.

8. نسيمة اعمر سيتي، دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الأداء التسويقي للمصارف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، التخصص:علوم مالية ، جامعة المدية،الجزائر 2013.

الملتقيات:

1. بوعيشة مبارك والشامية عباس، واقع وآفاق تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة بالجزائر للقطاع البنكي، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة في القطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 11/10ماي، 2011.

2. رحيم حسن، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر يومي 14وديسمبر 2015.

3. رحيم حسين، هواري معراج، "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، الجزائر، 2000.

4. شلول بن شهرة، ماجدة مدوخ، الصيرفة الإلكترونية، ماهيتها، مخاطرها، حمايتها، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "المنظومة البنكية في الألفية الثالثة مناقشة مخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2005.

5. صلاح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة إلى ملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، عصرنة تجارب دولية، جامعة خميس مليانة،الجزائر27/26أفريل 2011.

6. صلاح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة إلى ملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، عصرنة تجارب دولية، جامعة خميس مليانة.

7. عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في لبنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 11_12مارس 2008.

8. عبد الكريم قندوز، بومدين نور الدين، الصيرفة الإلكترونية في مؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 4و5ديسمبر2007.

9. غياظ الشريف، عبد المالك مهري، "إشكالية اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والطموحات الملتقى العلمي الوطني الثالث حول الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة أم البواقي، يومي 02 و03 ديسمبر 2013.

10. لزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني :عوامل انتشار وشروط النجاح، الملتقى الدولي الرابع حول"عصرنة وسائل الدفع في بنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر "المركز الجامعي خميس مليانة، أيام 27-28أفريل 2011.

11. معطي الله خير الدين، بوقمون محمد، المعلوماتية والجهاز المصرفي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة شلف، الجزائر، يومي 15/14ديسمبر 2004.

المجلات:

1. أحمد بوراس، العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007.

2. آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، مجلة الجزائرية للتنمية، عدد 02جوان 2015.

3. أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد، 27، العراق، 2011.

4. رابح عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد08، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

5. زبير بن عياش، بوكحيل نسيم، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة أم البواقي، جوان2017.

6. زغدار أحمد، حميدي كلثوم، "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، ديسمبر2015.

7. علي عبد الله شاهين، نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد11، غزة، 2010، تاريخ الإطلاع 2019/02/25.

8. محمد الحسن، محمد أحمد الخليفة، معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية عبر الأنترنت، مجلة المصرفي، مجلة بنكية واقتصادية ربع سنوية، مطبعة دبي، العدد8 0 يونيو 2016، تاريخ الإطلاع 27فيفري 2019.

9. محمد تركي عبد العباس، دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحليلي للاستخدام الانترنت في الخدمة المالية، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد08، العراق، 2012.

10. محمد تركي عبد العباس، دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية، مدخل تحليلي لإستخدام الانترنت في الخدمة المالية، مجلة الغري، للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد08، العراق، 2012.

11. محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2003.

12. محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2003.

13. نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد89، بغداد، العراق، 2017.

المواد:

1. الأمر 11/03المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52الصادر في 2003/03/27.

2. المادة 02من القانون 88-06المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02الصادر بتاريخ 1988/01/18.

3. مادة 113، قانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14أفريل 1990، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد16بتاريخ 18أفريل 1990.

4. المادتان 02و15من قانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/11والمتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد34الصادر بتاريخ 1986/08/19.

التقارير:

5. تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول: "حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة" الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء-نقطة الارتكاز الوطنية الجزائرية-، نوفمبر2008.

المواقع:

1. http//www.aebs-tech.com.

2. https : //search-mandumach-com./record/7901798

3. https :alaz har. edu . Ps /journal 123/attahcdfile،

asp. ?seqq1=152

4. شبكة النبأ المعلوماتية، وسائل الدفع الإلكترونية بدأت تحل محل الأوراق النقدية، الموقع الإلكتروني ،

www: .org ، annaba

5. موقع البنك الوطني الجزائري.

www.bna.dz

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	البطاقة الكلاسيكية	117
(02)	البطاقة الذهبية.	118
(03)	استمارة استخراج البطاقة البنكية	119
(04)	الشباك الآلي للأوراق DAB	120
(05)	الشباك الآلي للأوراق GAB	121
(06)	جهاز الدفع الالكتروني TPE	122